اختيارات أبي البقاء العكبري وترجيحاته من خلال كتابه التبيان في إعراب القرآن

جمع ودراسة وتقويم

دكتور

عبد الله محمد عبد العزيز يحيى

المقدمة

أحمدك ربي على أن وفقتني لصرف ريعان الشباب في اقتناء العلوم والآداب، وأسألك يا ذا المن أن تثبتني على كلمة هي للنجاة باب ، ثم على فعل الخيرات التي فيها كمال الإنسان بلا شك ولا ارتياب ، وأعوذ باسمك العظيم أن أعبدك على حرف ، وعزمت عليك بوجهك الكريم الذي لا يسعه ظرف أن ألقاك محصول المنى.

والصلاة والسلام على مَنْ صح بمقدمه اعتلال الأديان ، وأدغم في بعثه صلاح الإنسان ، ثم على آله وعلى صحبه جموع الضياء ، وشموع الاهتداء ، ما وجد للريح تصريف ، وقصد نحو المحيط تخفيف .

وبعد .... فإن من أوليات الحفاظ على الذات الحضارية ، علم المرء بلغته ، وقدرته على التعبير والإبداع العلمي فيها في كل نواحي العلوم المختلفة .

وأعتقد أن القارئ يتفق معي في أن العناية باللغة العربية نطقاً وكتابة مظهر من مظاهر حضارة الأمة ؛ فإذا اهتزت اللغة وضعفت ، ضعف كل شيء فيها ، وكيف لا؟ ! واللغة العربية هي وعاء الفكر والثقافة قديماً وحديثاً ، والوسيلة لفهم هذا الفكر واستيعابه إتقان اللغة .

وكان الهدف من دراسة علوم اللغة العربية تربية المَلَكَة العربية السليمة التي تجعل غير الفصيح ينسج على منوال الفصيح الذي ورد عن العرب ، بالإضافة إلى فهم أساليب العربية ، والوقوف على أسرارها وتذوقها ، وفهم القرآن الكريم ، والوقوف على بعض أسرار عظمته ، وإعجازه ، وتذوق أساليبه ، وإقامة اللسان به ، وعصمته من اللحن .

كما أن من المعلوم أن اللغة إذا كانت تحيا بتركيبها فإنها تحيا

بأهلها ، وتحظى بالذيوع والانتشار عندما يكونون قد حققوا إنجازات يعتد بها في التطور الحضاري في العالم .

ولكن الإنسان حين يستعرض حال العربية الفصحى في البلاد العربية اليوم أن يجزم بأن هذه اللغة تعيش أزمة حادة تتمثل في عزلتها – مفردات وتعبيرات – عما يجري على ألسنة الناس في كل مكان ، فالكثير مما يستخدمه الناس مستورد وموضوع بلفظه كالأجنبي ، ومن ثم يعرفه الناس بتلك الألفاظ الدخيلة على اللغة العربية ، وهذه محنة أخرى من المحن التي ابتليت بها هذه اللغة العربية ، إضافة إلى الضعف العام الذي أصابها على ألسنة الكثير من قطاعات المجتمع عامة؛ لذا كان الهدف من دراسة علوم اللغة العربية تربية الملكة العربية السليمة التي تجعل غير الفصيح ينسج على منوال الفصيح الذي ورد عن العرب ؛ بالإضافة إلى فهم أساليب العربية ، والوقوف على أسرارها وتذوقها ، وفهم القرآن الكريم، والوقوف على بعض أسرار عظمته وإعجازه ، وتذوق أساليبه ، وإقامة اللسان به وعصمته من اللحن ، ولما لم تكن قواعد النحو والصرف مخترعة على غير مثال ، ولكنها مأخوذة من أساليب العرب ، وكان الواجب لبناء تلك الملكة على أمرين :

أحدهما : معايشة النصوص والأساليب والتمرس بها حتى يعرف الدارس فنون الأساليب وأنواع الكلام الفصيح ودروبه .

والثاني : دراسة مواقع الكلم في هذه الأساليب ، ومعرفة القاعدة والحكم الذي يضبط ذلك، فكان الواجب أن تدخل الحياة على دراسة اللغة بالإكثار من الأمثلة والأساليب العربية الفصيحة ، وما من شك في أن قمة الأساليب العربية هي الأساليب التي وردت في كتاب الله تعالى ؛ فينبغي أن يكون كتاب الله هو المعين الأول لدراسة اللغة بالوقوف أمام

الأسلوب واستنباط القاعدة منه .

لذا كان اختياري لهذا البحث الذي تحدثت فيه عن اختيارات أبي البقاء وترجيحاته في كتابه « التبيان في إعراب القرآن» ، وكان سبب الاختيار لما يتمتع به هذا الكتاب من :

١- أنه أوسع الكتب التي أعربت القرآن .

٢- توسع مؤلف الكتاب في تأويل الوجوه الإعرابية للآيات ، كما جمع وجوه إعراب سابقيه، وقام بالمفاضلة والترجيح بينها .

٣- يعد الكتاب مرجعاً من مراجع القراءات ، فقد اهتم أبو البقاء بعرض القراءات وتوجيهها إعراباً ولغة .

٤- يحتوي الكتاب على الكثير من المباحث الصرفية التي تتناثر بين دفتيه .

٥- يعد الكتاب من المراجع اللغوية ، فلم يترك صاحبه كلمة غريبة إلا شرحها ووضحها .

٦- يزخر الكتاب بكثير من مسائل الخلاف بين النحويين بصريين وكوفيين ، كما يزخر بآراء أئمة النحو السابقين من أمثال : الخليل وسيبويه ، والأخفش ، والكسائي .

٧- يعد العكبري من علماء النحو والإعراب المجتهدين الذين أثر عنهم آراء اجتهادية في أعراب القرآن ومسائل النحو ، وكذلك الترجيح بين آراء أئمة النحو .

٨- يعد كتاب التبيان من أهم مصادر كتب الإعراب والتفسير التي اعتمد عليها أشهر النحاة والمعربين والمفسرين ، ومنهم : أبو حيان ، والسمين الحلبي ، والسفاقسي ، وابن هشام ، وغيرهم.

وقد جاء بحثي هذا مشتملاً على عدة مباحث يسبقهما مقدمة وتمهيد ، وذيلت هذه المباحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها ، ثم عرضت للفهارس الفنية للبحث .

أما المقدمة : فقد بينت فيها أسباب اختياري هذا البحث ، والتمهيد تحدثت فيه عن ترجمة لأبي البقاء أظهرت فيه مولده ووفاته وأساتذته وتلاميذه وأشهر مؤلفاته ، وأما المبحث الأول فقد عرضت فيه لاختيارات أبي البقاء وترجيحاته للمسائل النحوية ، وقد اشتمل هذا المبحث على عدة عناصر هي :

أ- مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين .

ب-مسائل خالف فيها أبو البقاء أحد النحاة .

جـ- مسائل خالف فيها رأياً نحوياً لم ينسبه .

د - مسائل خلافية بين النحاة .

هـ- اختيارات أبي البقاء للمسائل النحوية وترجيحاته.

و – معتمد أبي البقاء في الاختيار والترجيح والاحتجاج .

وجاء المبحث الثاني الذي تحدثت فيه عن اختيارات أبي البقاء وترجيحاته للتوجيهات الإعرابية ، وقد اشتمل هذا المبحث على :

١- عرض لاختيارات أبي البقاء وترجيحاته .

٢- تقويم اختيارات أبي البقاء وترجيحاته.

٣- معتمد أبي البقاء في الاستدلال .

ثم كان المبحث الثالث الذي دار الحديث فيه عن اختيارات أبي البقاء وترجيحاته للقراءات، واشتمل هذا المبحث على :

١- عرض لاختيارات أبي البقاء وترجيحاته للقراءات .

٢- تقويم اختيارات أبي البقاء وترجيحاته للقراءات .

٣- معتمد أبي البقاء في اختياراته وترجيحاته للقراءات.

وأخيراً كان المبحث الرابع عن اختيارات أبي البقاء وترجيحاته في أمور أخرى ، وقد اشتمل هذا المبحث على نماذج من :

أ- اختياراته وترجيحاته في اللغة « اللهجات»

ب-اختياراته وترجيحاته في الإملاء .

جـ- اختياراته وترجيحاته في الوقف .

ثم كانت الخاتمة وأهم النتائج ثم الفهارس الفنية للبحث .

وبعد ... فلست أدعي الكمال في بحثي هذا ، وما زلت أشعر فيه بنقص يكمله غيري ؛ لأن الكمال لله – تعالى- كما أن أكثر أبناء آدم خطاؤون وخير الخطائين التوابون ، وحسبي في هذا المقام أن أتذكر قول أبي العتاهية : فليس كل ما يتمناه المرء يدركه .

﴿ رَّبَّنَا عَلَيۡكَ تَوَكَّلۡنَا وَإِلَيۡكَ أَنَبۡنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾

[سورة الممتحنة: من الآية ٤]

التمهيد

١- أبو البقاء العكبري ، اسمه ونسبه :

عبد الله بن حسين العكبري[١] ، وأما كنيته فأبو البقاء ، وذلك عند أغلب من ترجم له[٢]، ويلقب بـــ«محب الدين »[٣] ،ويذكر ابن خلكان أن

---

١) ينظر : دول الإسلام للذهبي ، تحقيق / فهيم محمد شلتوت ، محمد مصطفى إبراهيم ، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة١٣٩٣هـــ- ١٩٧٤م ،٩٠/٢ ، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان للإمام اليافعي اليمني ، ط٢ ، سنة ١٣٩٠هـــ - ١٩٧٠م ، منشورات الأعلمي – بيروت ٣٢/٤ ، وروضات الجنان في أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر الموسوي – ط: ٢ بدون /٤٣٤ ، وتاريخ الآداب العربي لكارل بروكلمان – ترجمة د/عبد الحليم النجار ، ط٢ دار المعارف – مصر /١٠٨ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي – ط٢ سنة ١٣٨٩هـــ - ١٩٨٩م /١٨٠ .

(٢) ينظر : المصادر السابقة ، وتتمة المختصر في تاريخ البشر لابن الوردي ، تحقيق /أحمد رفعت البدوي – ط١ سنة١٣٨٩هـــ- ١٩٧٠م دار المعرفة – بيروت ٢٠١/٢، والبداية والنهاية لابن كثير ، ط١ ١٩٦٦م – مكتبة المعارف – بيروت ٨٥/١٣ ، والأعلام للزركلي – ط:٣ ، ٥ – سنة١٩٨٠م -٢٠٨/٤.

(٣) وفيات الأعيان لابن خلكان – تحقيق د/ إحسان عباس ، دار صادر – بيروت سنة١٣٩٧هـــ- ١٩٧٧م – ١٠٠/٣ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي – ط١ سنة ١٩٨٥م- مؤسسة الرسالة – بيروت ٩١/٢٢ ، ونكت الهيمان للصفدي ، تحقيق / أحمد ذكي – مطبعة الجمالية – مصر سنة ١٣٢٩هـــ- ١٩١١م /١٧٨ ، وتاريخ الأدبي العربي /١٧٤، والأعلام ٢٠٨/٤ ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، نسخة مصورة – مكتبة المثنى – دار إحياء التراث العربي ببيروت ٤٦/٦ .

كنية والده أبو عبد الله[١] ، وكنية جده : أبوالبقاء[٢].

ويُنْسَبْ إلى « عُكْبَرَة » - بضم العين وسكون الكاف وفتح الباء والراء- وهي بُلَيْدَة صغيرة تقع على دجلة بغداد فوق مدينة السلام بعشرة فراسخ [٣].

وقد ترجم له ابن رجب في طبقات الحنابلة[٤]؛ لذا كان يقال له : الحنبليّ نسبة إلى مذهبه الفقهي ، وقد ألف بعض المصنفات في الفقه الحنبلي[٥] .

٢- مولده ووفاته :

يرى أغلب من ترجم له أن مولده كان سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة [٦].

---

(١) ينظر : وفيات الأعيان ٣/١٠٠ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ، وسير أعلام النبلاء ٢٢/٩١ ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي - المكتب التجاري للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ٥/٦٧ ، ومعجم البلدان لياقوت الحموي - دار صادر - بيروت سنة ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م - ٤/١٤٢ .

(٣) ينظر : روضات الجنان /٤٣٤ -٤٣٥ ، ووفيات الأعيان ٣/١٠٠- ١٠١ ، ومعجم البلدان ٤/١٤٢، والأعلام ٤/٢٠٨ ، ونشأة النحو /١٨٠ .

(٤) طبقات الحنابلة لابن رجب ٤/١٠٩ .

(٥) منها: شرح الهداية لأبي الخطاب ، والمرام في نهاية الأحكام .

(٦) ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية سنة١٣٧١هـ - ١٩٥٢م -٢/١١٦-١١٨ ، ووفيات الأعيان ٣/١٠٠- ١٠١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٢/٩١ -٩٣ ، ونكت الهيمان /١٧٨ ، وهداية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي - ط : استنابول سنة ١٩٥١ - ١/٤٥٩ ، وتاريخ الأدب العربي /١٤٧ ، والأعلام ٤/٢٠٨ ، =

أما صاحب روضات الجنان فينقل عن تقي الدين الشمسي في حاشيته على (المغني) أنه ولد سنة ثمان وأربعين وخمسمائة [١].

وقد كانت ولادته في مدينة بغداد ، ولذا ينسب إليها مولد [٢].

أما وفاته ، فكانت ليلة الأحد ثامن ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة[٣] .

٣- أساتذته :

بــرع أبو البقاء في علوم كثيرة ، وألف فيها ؛ لذا نجد أساتذته كثر كذلك ، وممن تتلمذ عليهم:

١- إبراهيم بن دينار بن أحمد بن الحسين النهرواني ، تعلم عليه الفقه الحنبلي (ت٥٥٦هـ)[٤].

=

ومعجم المؤلفين ٤٦/٢ .

(١) ينظر : روضات الجنان ٤٣٤/٤ – ٤٣٥ .

(٢) ينظر : إنباه الرواة ١١٦/٢ ، ووفيات الأعيان ١٠٠/٣ ، وبغية الوعاة للسيوطي – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم- ط: المكتبة العصرية – بيروت سنة١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م /٢٨١ ، وروضات الجنان/٤٣٤ – ٤٣٥ ، وتاريخ الأدب العربي /١٧٤ ، والأعلام ٢٠٨/٤ ، ومعجم المؤلفين ٤٦/٦ ، وفهرست الخزانة التيمورية – ط: دار الكتب المصرية – القاهرة سنة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م ٢١٠/٣ .

(٣) ينظر : إنباه الرواة ١١٦/٢ ، ووفيات الأعيان ١٠٠/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٩١/٢٢-٩٣ ، وبغية الوعاة /٢٨١ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥ -٦٨ .

(٤) ينظر في ترجمته : سير أعلام النبلاء ٩١/٢٢- ٩٣، ونكت الهيمان /١٧٨-١٨٠ ، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب – ط: دار المعرفة – بيروت – وط: السنة المحمدية سنة ١٩٥٢م- ٢٥١/١ ، والمنتظم لابن الجوزي – ط١ سنة١٣٥٩هـ - ١٣٥٩/١هـ ٢٠١/١ ، والوافي بالوفيات

=

٢- أحمد بن المبارك المرقعاني ، تعلم عليه الحديث (ت٥٥٧) [١].

٣- محمد بن الحسين بن خلف الفراء المعروف بـــ أبي يعلى الصغير ، تعلم عليه أصول الفقه (ت٥٦٠هـــ) [٢].

٤- يحيى بن هبيرة بن محمد بن هبيرة الذهليّ الشيباني ، أبو المظفر ، تعلم عليه كذلك علم الحديث (ت٥٦٠هـــ) [٣].

٥- محمد بن عبد الباقي البغدادي المعروف بـــ أبي الحسن بن البطيء ، تعلم عليه أصول الحديث (ت٥٦٤) [٤].

٦- عبد الله بن النقور « أبو بكر » فقيه محدث ، تعلم عليه أصول الحديث كذلك (ت٥٦٥هـــ) [٥].

=

للصفدي – مطابع دار صادر – بيروت سنة١٣٨٩هـــ - ١٩٦٩م – ٣٤٦/٥ – ٣٤٧ ، والذيل على الروضتين لابن شامة المقدسي – ط٢سنة ١٣٩٤هـــ- ١٩٧٤م ١٠٩/٤ .

(١) ينظر في ترجمته : نكت الهيمان /١٧٨-١٨٠ ، والمختصر المحتاج إليه من تاريخ البيثي للذهبي ٢١٤/١، وشذرات الذهب ٢٧٧/٤.

(٢) ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء ٩١/٢٢- ٩٣، والذيل على الروضتين ١٠٩/٤، وبغية الوعاة/٢٨١، والأعلام ٢٥١/٧ .

(٣) ينظر في ترجمته: نكت الهيمان /١٧٨-١٨٠ ، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٥١/١ ، والأعلام ٢٢٢/٩.

(٤) ينظر في ترجمته : وفيات الأعيان ١٠٠/٣ -١٠١ ، والوافي بالوفيات ٢٠٩/٣، وسير أعلام النبلاء ٩١/٢٢- ٩٣ ، وشذرات الذهب ٢١٧/٤ ، ونكت الهيمان /١٧٨-١٨٠ ، والذيل على الروضتين ١٠٩/٤، ومرآة الجنان ٣٢/٤.

(٥) ينظر في ترجمته : سير أعلام النبلاء ٩١/٢٢- ٩٣ ، وشذرات الذهب =

٧- طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي الأصل الهمداني ، عرف بـــ أبي زرعة المقدسي ، كان محدثاً فقيهاً ، وتعلم عليه أبو البقاء علم الحديث والرواية (ت٥٦٦هـــ) (١) .

٨- عبد الله بن أحمد الخشاب ، أبو محمد ، أعلم معاصريه بالعربية (ت٥٦٧هـــ) (٢) .

٩- يحيى بن نجاح بن مسعود بن عبد الله اليوسفي ، الأديب الشاعر الحنبلي (ت٥٦٩هـــ)(٣).

١٠- علي بن عساكر بن المرجب بن العوام ، الضرير المقرئ ، عرف بـــ أبي الحسن البطحائي ، تعلم عليه أبو البقاء القراءات (ت٥٧٢هـــ) (٤) .

١١- على بن عبد الرحيم بن الحسن السلمي ، المعروف بابن العصار

=

٢١٥/٤، ونكت الهيمان /١٧٨-١٨٠ ، والذيل على الروضتين ١٠٩/٤.

(١) ينظر في ترجمته : سير أعلام النبلاء ٩١/٢٢- ٩٣، والذيل على الروضتين ١٠٩/٤ ، ، وبغية الوعاة /٢٨١ ، ونكت الهيمان /١٧٨-١٨٠ .

(٢) ينظر في ترجمته : إنباه الرواة ١١٦/٢ -١١٧ ، والذيل على الروضتين ١٠٩/٤ ، وسير أعلام النبلاء ٩١/٢٢-٩٣ ،والأعلام ٩١/٤ .

(٣) ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء ٩١/٢٢- ٩٣ ، والذيل على الروضتين ١٠٩/٤ ، ونكت الهيمان /١٧٨- ١٨٠ ، وبغية الوعاة /٢٨١ ، وشذرات الذهب ٢٣٦/٤ .

(٤) ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء ٩١/٢٢- ٩٣ ، والذيل على الروضتين ١١٩/٤ ، وبغية الوعاة/٢٨١ ، وشذرات الذهب ٢١٣/٤ – ٢١٤ ، ٦٧/٥ ، ٦٩ ، وروضات الجنان /٤٣٤ – ٤٣٥ ، ونكت الهيمان /٢١٤ .

اللغوي (ت٥٧٦هـ)[١].

١٢- محمد بن علي بن أحمد بن المبارك الوزير مؤيد الدين أبو الفضل ، ابن القصاب البغدادي ، قرأ العربية على ابن الشجري ، وتعلم عليه أبو البقاء اللغة (ت٥٩٢هـ)[٢].

١٣- عبد الرحمن بن محمد الجوزي القرشي البغدادي ، أبو الفرج ، كان كثير التصانيف حيث نظر في جميع الفنون وألف فيها (ت٥٩٦هـ) [٣].

٤- تلامذته :

اشتهر أبو البقاء بين الناس ، وذاع صيته حتى تعلم عليه خلق كثير ورحلت إليه الطلبة من كل حدب ، وأقرأ الفرائض ، والنحو ، واللغة ، وانتفع به خلق كثير[٤] .

ولم يذكر المترجمون للعكبري تلاميذته ذكراً صريحاً ، ولكن بعضهم ذكر روايات عن بعض الرجال يفهم منها ضمناً أن هؤلاء تلاميذته ، ومن هؤلاء :

١- سالم بن أحمد بن سالم : المعروف بالمنتخب نحوي عروضي

---

(١) ينظر في ترجمته : نكت الهيمان /١٧٨ – ١٨٠ ، ومعجم الأدباء ١٤/١٠- ١١ .

(٢) ينظر في ترجمته : الذيل على الروضتين ١٠٩/٤ ، والوافي بالوفيات ١٦٨/٤ – ١٦٩ .

(٣) ينظر في ترجمته : نكت الهيمان /١٧٨- ١٨٠ ، وذيل طبقات الحنابلة ٣٩٩/١ – ٤٠٥ .

(٤) ينظر : ذيل طبقات الحنابلة ١٠٩/٤ .

بغدادي (ت٦١١هـ) [١].

٢- محمد بن أحمد بن محمد الحراني : الفقيه موفق الدين ، حدث بحران ودمشق (ت٦٣٤هـ) [٢].

٣- الحسن بن معالي بن مسعود بن الباقلاني : النحوي شيخ العربية في وقته ببغداد (ت٦٣٧هـ) [٣].

٤- محمد بن سعيد الدبيثي : عني بالحديث ورجاله وصنف تاريخاً كبيراً لواسط (ت٦٣٧هـ) [٤].

٥- محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدي المقدسي (ت٦٤٣هـ) [٥].

٦- محمد محمود بن الحسن بن النجار البغدادي ، كان إماماً ثقة حجة مقرئاً مجوداً حلو المحاضرة ، كيساً ، متواضعاً ، له كتاب : القمر المنير في المسند الكبير ، والمختلف والمؤتلف (ت٦٤٣هـ) [٦].

---

(١) ينظر في ترجمته : معجم الأدباء ١١٨/١١ .

(٢) ينظر في ترجمته : ذيل طبقات الحنابلة ٢٠١/٢ .

(٣) ينظر في ترجمته: بغية الوعاة /٢٣٠ .

(٤) ينظر في ترجمته : الذيل على الروضتين ٢٠١/٤ ، وسير أعلام النبلاء ٩١/٢٢ -٩٢ ، والوافي بالوفيات ١٠٢/٣ .

(٥) ينظر في ترجمته : ذيل طبقات الحنابلة ٢٣٦/٢ – ٢٣٨ ، وسير أعلام النبلاء ٩١/٢٢-٩٣ .

(٦) ينظر في ترجمته : سير أعلام النبلاء ٩١/٢٢-٩٣، ونكت الهيمان /١٧٨-١٨٠ ، والذيل على الروضتين ١٠٩/٤ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥-٦٩ .

٧- أحمد بن علي بن معقل الأزدي المهلبي الحمصي ، أبو العباس ،برع في العربية والعروض، وصنف فيهما (ت٦٤٤هـ) [١].

٨- محمد بن محمود المراتبي: صحب أبا البقاء ببغداد ، وأخذ عنه (ت٦٤٤هـ) [٢].

٩- أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي ، المعروف بأبي القاسم اللورقي ، نحوي فاضل عالم (ت٦٦١هـ) [٣].

١٠- عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر النطيعي ، قرأ القراءات بالروايات ، وقرأ بنفسه على الشيوخ المتأخرين ، وأخذ الأدب والعربية عن أبي البقاء ، وقرأ عليه اللمع والتصريف الملوكي لابن جني ، والفصيح لثعلب (ت٦٧٦هـ) [٤].

١١- يحيى بن منصور بن أبي الفتح الحراني ، أخذ العربية عن أبي البقاء وقرأ عليه كتاب «التبيان في إعراب القرآن » وكان ذا عبادة ، وأفتى وناظر . (ت ٦٧٨هـ) [٥].

٥- مؤلفاته :

إذا نظرنا إلى مؤلفات أبي البقاء ؛ فإننا نراها كثيرة ومتنوعة ، إذا ألف في أكثر من علم ، فقد ألف في النحو والإعراب والتصريف

---

(١) ينظر في ترجمته : بغية الوعاة /١٥١ .

(٢) ينظر في ترجمته : ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٤٢ .

(٣) ينظر في ترجمته : إنباه الرواة على أنباه النحاة /١٦١ ، وبغية الوعاة /٣٧٥ .

(٤) ينظر في ترجمته : ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٩٠- ٢٩٤ .

(٥) ينظر في ترجمته : المصدر السابق ٢/٢٩٥- ٢٩٧ .

واللغة والتفسير والفقه والحساب والمنطق .

أ- أما في النحو ، فهي :

١- الإشارة في النحو [١].
٢- التلخيص في النحو [٢].
٢- التلقين في النحو[٣] .
٤- التهذيب في النحو [٤].
٥- شرح الإيضاح للفارسي[٥].
٦- شرح أبيات سيبويه[٦] .
٧- اللباب في الكتاب[٧].
٨- شرح اللمع لابن جني[٨].

---

(١) الكتاب نسب إليه في : نكت الهيمان /١٧٨ ، وبغية الوعاة /٨٢١ ، وكشف الظنون لحاجي خليفة – إستانبول سنة ١٣٦٠هـ -١/١٢١ -١٢٣ ، وروضات الجنان /٤٣٤ ، وهدية العارفين ٤٥٩/١ . ولم أعثر على هذا الكتاب مطبوعاً ولا مخطوطاً .

(٢) نسب إليه في نكت الهيمان /١٧٨ ، وبغية الوعاة /٨٢١ ، وكشف الظنون ١٢١/١ – ١٢٣ ، وروضات الجنان /٤٣٤ ، وهدية العارفين ٤٥٩/١ . ولم أعثر عليه .

(٣) نسب إليه في المصادر السابقة ، وتاريخ الأدب العربي /١٧٤ ، والأعلام ٢٠٨/٤ ، وذكر بروكلمان أن قطعة منه وجدت في ليون ١٧٧ ، وينظر : تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان /١٧٥ .

(٤) ينظر: المصادر السابقة ، ولم اعثر عليه مطبوعاً ولا مخطوطاً .

(٥) ينظر : إنباه الرواة ١١٦/٢ ، ووفيات الأعيان ١٠٠/٣- ١٠١ ، وكشف الظنون ١٢١/١ -١٢٢ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥-٦٩ ، وروضات الجنان /٤٣٤ ، وورد في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٩١/١ «والكتاب موجود في المتحف البريطاني /٦٤٠ ، والقاهرة ١٢٤/٢ ».

(٦) ينظر : نكت الهيمان /١٧٨ ، وبغية الوعاة /٨٢١ ، وكشف الظنون ١٢١/١- ١٢٣ ، وروضات الجنان/٣٣٤ ، ولم أعثر عليه .

(٧) ينظر : روضات الجنان /٤٣٤ . ولم أعثر عليه .

(٨) ينظر : إنباه الرواة ١١٦/٢ ، ووفيات الأعيان ١٠٠/٣- ١٠١ ، ونكت الهيمان /١٧٨ ، ومرآة الجنان ٣٢/٤ ، والبداية والنهاية ٨٥/١٣ ، وبغية =

٩- مختصر أصول ابن السراج[١].

١٠- اللباب في علل البناء والإعراب [٢].

١١- مسائل الخلاف في النحو[٣].

١٢ – تلخيص التثنية لابن جني [٤].

١٣ – نزهة الطرف في إيضاح قانون الظرف[٥].

=

الوعاة / ٨٢١ ، وكشف الظنون ١٢١/١ -١٢٢ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥-٦٩ ، وروضات الجنان /٤٣٤ ، وهدية العارفين ٤٥٩/١ ، والأعلام ٢٠٨/٤ ، والكتاب موجود في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالسعودية (مخطوط) ١٠٥٤٦ /ف.

(١) ينظر : نكت الهيمان /١٧٨ . ولم أعثر عليه .

(٢) ينظر : إنباه الرواة ١١٦/٢ ، ووفيات الأعيان ١٠٠/٣- ١٠١ ، ونكت الهيمان /١٧٨ ، ومرآة الجنان ٣٢/٤ ، والبداية والنهاية ٨٥/١٣ ، وبغية الوعاة / ٨٢١ ، وكشف الظنون ١٢١/١ -١٢٢ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥-٦٩ ، وروضات الجنان /٤٣٤ ، وهدية العارفين ٤٥٩/١ ، وتاريخ الأدب /١٧٤ – ١٧٥ ، والأعلام ٢٠٨/٤ – ٢٠٩ ، ومعجم المؤلفين ٤٦/٦- ٤٧ ، والكتاب موجود بالمغرب في جامع القرويين بفاس ١٢٠٣ ، ومنه نسختان كذلك في مكتبة شيستر بتي بإيرلندا برقم « ٣٨٣٣ ى، ٤٩٠٢» .

(٣) ينظر : نكت الهيمان /١٧٨ ، وتاريخ الأدب العربي /١٧٤ – ١٧٥ ، والكتاب مطبوع ، وقد حققه وقدم له د/ محمد خير الحلواني ، منشورات دار المأمون للتراث – دمشق ، وحققه كذلك د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، وتم نشره في دار الغرب الإسلامي – بيروت .

(٤) ينظر : نكت الهيمان /١٧٨ . ولم أعثر عليه .

(٥) ينظر : نكت الهيمان /١٧٨ ، وهدية العارفين ٤٥٩/١ . ولم اعثر عليه .

١٤- أجوبة المسائل الحلبيات[١].

ب – في الإعراب :

١- إعراب الحديث[٢] .

٢- إعراب الحماسة[٣].

٣- إعراب الشواذ[٤] .

جـ- في اللغة :

١- الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح[١] .

---

(١) ينظر : نكت الهيمان /١٧٨ . ولم أعثر عليه .

(٢) ينظر : إنباه الرواة ١١٦/٢ ، ووفيات الأعيان ١٠٠/٣- ١٠١ ، وسير أعلام النبلاء ٩١/٢٢- ٩٣ ، ونكت الهيمان /١٧٨ ، ومرآة الجنان ٣٢/٤ ، وبغية الوعاة /٨٢١ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥ – ٦٩، وروضات الجنان /٤٣٤ ، وهدية العارفين ٤٥٩/١ ، وتاريخ الأدب العربي /١٧٤ – ١٧٥ ، والأعلام ٢٠٨/٤ – ٢٠٩ ، والكتاب مطبوع ومنشور : أ- طبع بتحقيق أ/عبد الإله نبهان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – مطبعة زيد بن ثابت . دمشق سنة١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
ب- وطبع بدراسة وتحقيق د/ حسن موسى الشاعر ، ونشرته وزارة الثقافة والشباب بالأردن سنة١٩٨١م. جـ- وطبع مرة أخرى بدراسة وتحقيق د/ حسن موسى الشاعر – مطبعة المنارة للنشر والتوزيع – جدة – السعودية – ط:٢ –سنة١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

(٣) ينظر : نكت الهيمان /١٧٨ ، ومرآة الجنان ٣٢/٤ . ولم أعثر عليه .

(٤) ينظر : أعلام النبلاء ٩١/٢٢-٩٣ ، ونكت الهيمان :١٧٨ ، وبغية الوعاة /٨٢١ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥-٦٩ ، وروضات الجنان /٤٣٤ ، وقد حقق ونوقش رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية –جامعة الأزهر بالقاهرة سنة ١٩٨٩م .

٢- شرح خطب ابن نباته[٢] .

٣- شرح الحماسة[٣] .

٤- شرح ديوان المتنبي[٤].

٥- شرح فصيح ثعلب[٥]. ٦- شرح لامية العرب[٦].

=

(١) ينظر : هدية العارفين ٤٥٩/١ . ولم أعثر عليه .

(٢) ينظر : وفيات الأعيان ١٠٠/٣-١٠١ ، وسير أعلام النبلاء ٩٢/٢-٩٣ ، ونكت الهيمان /١٧٨ ، ومرآة الجنان ٣٢/٤ ، وبغية الوعاة /٨٢١ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي : تحقيق د/محيي رمضان – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م ،١٢١/١ – ١٢٣ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥ – ٦٩ ، وروضات الجنان /٤٣٤ ، وهدية العارفين ٤٥٩/١ ، وتاريخ الأدب العربي /١٧٤ -١٧٥ ، والكتاب موجود في كوبريلي برقم ١٣٠٧ ، ويني برقم ٩٣٤ ، ومدرسة خرج زادة رقم ١٥.

(٣) ينظر : المصادر السابقة ، وإنباه الرواة ١١٦/٢ ، ومرآة الجنان ٣٢/٤ ، وكشف الظنون ١٢١/١-١٢٣ ، والأعلام ٢٠٨/٤ -٢٠٩ ، والكتاب مطبوع ، وقد ضبطه وصححه ووضع فهارسه: أ/مصطفى السقا ، وأ/إبراهيم الإبياري ، وأ/عبد الحفيظ شلبي ، ونشرته مكتبة ومطبعة مصطفى البابي وأولاده بمصر – ط١ سنة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م ، و ط٢ – سنة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م .

(٤) ينظر : سير إعلام النبلاء ٩١/٢٢ – ٩٣ ، ونكت الهيمان /١٧٩ ، وبغية الوعاة /٨٢١ ، وكشف الظنون ١٢١/١ – ١٢٣ ، وروضات الجنان /٤٣٤ ، وهدية العارفين ٤٥٩/١ . ولم أعثر عليه .

(٥) ينظر : سير إعلام النبلاء ٩١/٢٢ – ٩٣ ، ونكت الهيمان /١٧٩ ، وبغية الوعاة /٨٢١ ، وكشف الظنون ١٢١/١ – ١٢٣ ، وروضات الجنان /٤٣٤ ، وهدية العارفين ٤٥٩/١ . ولم أعثر عليه .

(٦) ينظر : إنباه الرواة ١١٦/٢ ، وكشف الظنون ١٢١/١ – ١٢٣ ، وهدية

=

٧- شرح بعض قصائد رؤبة [١]. ٨- شرح المقامات[٢].

٩- الموجز في إيضاح الشعرالملغز[٣].

١٠-تلخيص أبيات الشعر لأبي علي[٤].

١١-مشوق المعلم على حروف المعجم [٥].

د- الصرف :

له كتاب واحد فقط وهو : الترصيف في علم التصريف [٦].

=

العارفين ٤٥٩/١ ، وتاريخ الأدب العربي ١٧٤- ١٧٥ ، والكتاب مطبوع بتحقيق د/ محمد خير الحلواني ، ونشر دار الآفاق الجديدة – بيروت – ط: ١ سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(١) ينظر : نكت الهيمان . ولم أعثر عليه .

(٢) ينظر : وفيات الأعيان ١٠٠/٣-١٠١ ، وسير أعلام النبلاء ٩٢/٢٢- ٩٣ ، ونكت الهيمان /٩٧٨ ، ومرآة الجنان ٣٢/٤ ، والبداية والنهاية ٨٥/١٣ ، وبغية الوعاة /٨٢١ ، والكشف لمكي القيسي ١٢١/١ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥- ٦٩ ، وروضات الجنان /٤٣٤ ، وهدية العارفين ٤٥٩/١ ، وتاريخ الأدب العربي /١٧٤ – ١٧٥ ، والأعلام ٢٠٨/٤ – ٢٠٩ ، ومعجم المؤلفين ٤٦/٦ – ٤٧ ، والكتاب موجود في برلين ١٠٩ ، وميونخ ٥٦٢ ، وأويسالا ٨٥ ، وباريس ٣٩٣٩ رقم ١ ، وجاريت ١٩٨ ، وبريل ثان ٨٣٣ ، ونوعثمانية ٤٠٦٨ ، وسليم أغا ٩٧٤ ، والقاهرة ثان ٢٢٤/٣ .

(٣) ينظر: هدية العارفين ٤٥٩/١ ، وتاريخ الأدب العربي /١٧٤ – ١٧٥ ، والأعلام ٢٠٨/٤ – ٢٠٩ ، والكتاب موجود في برلين ٦٥٨ .

(٤) ينظر : نكت الهيمان /١٧٨ ، ولم أعثر عليه .

(٥) ينظر : المصادر السابق ، وبغية الوعاة /٨٢١، والكشف ١٢١/١-١٢٣ ، وهدية العارفين ٤٥٩/١ والكتاب مطبوع بتحقيق أ/ ياسين محمد السواس إصدار جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي الإسلامي . نشر : دار الفكر – دمشق – سوريا – سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، والكتاب تحت اسم : المشوق المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم .

(٦) ينظر: نكت الهيمان :١٧٨، وبغية الوعاة /٨٢١ ، والكشف ١٢١/١-١٢٣ ،

=

هـ- التفسير والقراءات:

١- تفسير القرآن [١]. ٢- متشابه القرآن [٢].

٣- عدد الآي [٣].

٤- الانتصار لحمزة فيما نسب إليه ابن قتيبة[٤].

و- الفقه والأصول :

١- البغية في الفرائض [٥].٢- المرام في نهاية الأحكام [٦].

٣- المنتخب من كتاب المحتسب في لغة الفقه[١].

=

وروضات الجنان /٤٣٤ ، وهدية العارفين ٤٥٩/١، والأعلام ٢٠٨/٤ .

(١) ينظر : سير أعلام النبلاء ٩١/٢٢- ٩٣ ، ونكت الهيمان :١٧٨ ، وبغية الوعاة /٨٢١ ، وكشف الظنون ١٢١/١-١٢٣ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥-٦٩ ، وروضات الجنان /٤٣٤ ، وهدية العارفين ٤٥٩/١ ، والكتاب لم أعثر عليه هو وسابقه كذلك .

(٢) ينظر : نكت الهيمان /١٧٨ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥- ٦٩ . ولم أعثر عليه.

(٣) ينظر : سير أعلام النبلاء ٩١/٢٢- ٩٣ ، ونكت الهيمان /١٧٨ ، وتاريخ الأدب العربي /١٧٤- ١٧٥، والكتاب موجود في مكتبة الفاتح - وقف إبراهيم ٦٣٠ .

(٤) ينظر : هدية العارفين ٤٥٩/١ . ولم أعثر عليه .

(٥) ينظر: نكت الهيمان /١٧٨ ، وبغية الوعاة /٨٢١ ، وكشف الظنون ١٢١/١- ١٢٣ ، وروضات الجنان /٤٣٤ ، وهدية العارفين ٤٥٩/١ . ولم أعثر عليه

(٦) ينظر : المصادر السابقة ، وهدية العارفين ٤٥٩/١ . ولم أعثر عليه .

٤- الناهض في علم الفرائض[٢].

٥- تلخيص في الفرائض[٣] . ٦- شرح الهداية لأبي الخطاب[٤].

٧- مذاهب الفقهاء [٥]. ٧- تعليق في الخلاف[٦].

ز- الحساب والجدل :

١- الاستيعاب في الحساب[٧].٢- الملقح من الخطل في الجدل [٨].

٣- الكلام على دليل التلازم [٩]. ٤- مقدمة في الحساب [١٠].

=

(١) ينظر : هدية العارفين ٤٥٩/١ . ولم أعثر عليه .

(٢) ينظر: نكت الهيمان /١٧٨ ، وبغية الوعاة /٨٢١ ، وكشف الظنون ١٢١/١- ١٢٣ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥-٦٨ ، وروضات الجنان /٤٣٤ ، وهدية العارفين ٤٥٩/١. ولم أعثر عليه .

(٣) ينظر : المصادر السابقة ، ومعجم المؤلفين ٤٦/٦- ٤٧ . ولم أعثر عليه .

(٤) ينظر: نكت الهيمان /١٧٨ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥-٦٨ . ولم أعثر عليه.

(٥) ينظر : شذرات الذهب ٦٧/٥-٦٨ . ولم أعثر عليه.

(٦) ينظر: نكت الهيمان /١٧٨ ، وبغية الوعاة /٨٢١ ، وكشف الظنون ١٢١/١- ١٢٣ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥-٦٩ ، وروضات الجنان /٤٣٤ . ولم أعثر عليه .

(٧) ينظر: نكت الهيمان /١٧٨ ، وبغية الوعاة /٨٢١ ، وكشف الظنون ١٢١/١- ١٢٣ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥-٦٩ ، وروضات الجنان /٤٣٤ ، وهدية العارفين ٤٥٩/١ ، ومعجم المؤلفين ٤٦/٦-٤٧ . ولم أعثر عليه .

(٨) ينظر : المصادر السابقة . ولم أعثر عليه .

(٩) ينظر : نكت الهيمان /١٧٨ . ولم أعثر عليه .

(١٠) ينظر : المصدر السابق . ولم أعثر عليه .

منزلته بين العلماء :

الناظر في نشأة أبي البقاء وتعلمه يجد أنه برع في أكثر من فن ، وألف في كثير من العلوم «فقد برع في فنون كثيرة »[١] ، وألف وأفتى فيها[٢] ، بل حاز قصب القصب في معظم هذه الفنون ، وصار فيها من الرؤساء المتقدمين[٣]، واشتهر اسمه في البلاد حتى ذاع صيته[٤]، فرحلت إليه الطلبة من النواحي وانتفع به خلق كثير [٥].

قال أبو الفرج بن الحنبلي الملقب بناصح الدين : « كان إماماً في علوم القرآن ، إماماً في الفقه، إماماً في اللغة ، إماماً في النحو ، إماماً في العروض ، إماماً في الفرائض ، إماماً في الحساب ، إماماً في معرفة المذهب ، إماماً في المسائل النظريات ، وله في هذه الأنواع من العلوم مصنفات مشهورة »[٦].

وقال الإمام عبد الصمد بن أبي الحبيش : « وكان يفتي في تسعة علوم ، وكان واحد زمانه في النحو واللغة والحساب والفرائض، والجبر والمقابلة والفقه ، وإعراب القرآن والقراءات الشاذة، وله في كل هذه

---

(١) ينظر : وفيات الأعيان ١٠٠/٣ ، ومرآة الجنان ٣٢/٤ ، والذيل على الروضتين ١٠٩/٤ ، وبغية الوعاة /٢٨١ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥- ٦٩ ، ونشأة النحو /١٨٠ .

(٢) ينظر : المصادر السابقة .

(٣) ينظر : السابقة نفسها .

(٤) ينظر : مرآة الجنان ٣٢/٤ .

(٥) ينظر : المصدر السابق .

(٦) ينظر : الذيل على الروضتين ١٠٩/٤ .

العلوم تصانيف كبار وصغار ومتوسطات »[1].

وبعد أن انتهينا من دراسة قصيرة عن أبي البقاء العكبري يدور الحديث بعد هذا عن مباحث البحث من اختيارات أبي البقاء وترجيحاته . والله أسأل أن يوفقني إلى ما يحبه ويرضاه.

---

(١) ينظر : المصدر السابق .

المبحث الأول

اختيارات أبي البقاء وترجيحاته للمسائل النحوية والصرفية

في هذا المبحث – إن شاء الله – سأتحدث عن اختيارات أبي البقاء وترجيحاته بقصد التقويم والحكم عليها ، وأحب أن أشير هنا إلى أن أبا البقاء العكبري كان قليل العرض للاختلافات النحوية ، وبخاصة المسائل الكثيرة والعدد الكبير والأوجه الإعرابية التي عرضها في كتابه بالإضافة إلى هــذا ، فقد كان قليلاً ما ينسب الآراء النحوية التي يعرضها لأصحابها ، وهذه الظاهرة تلمحها في الكتاب كله ، وليست مقتصرة على الآراء النحوية فقط .

ولم تكن المسائل النحوية التي عرضها أبو البقاء في كتابه « التبيان» على نسق واحد ، بل كانت على عدة أنواع : فبعضها كان بين البصريين والكوفيين وبعضها كان خلافاً بين نحويٍّ ونحويٍّ آخر ، وبعضها كان بين أبي البقاء وآخر ينص على ذكره ، أو بينه وبين آخر لا ينص على ذكره.

ونوع أخير كان اختياراً نحوياً أو صرفياً لأبي البقاء دون أن يذكر خلافاً ، وسأقوم بتقويم اختيارات أبي البقاء وترجيحاته على ضوء الأقسام المذكورة آنفاً ، كما يأتي :

١ – مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين :

بالنظر إلى هذه المسائل نجد أن أبا البقاء العكبري كان منحازاً انحيازاً كاملاً تجاه البصريين ، مترصداً الكوفيين راداً لآرائهم ، فلم

يؤيدهم في أي مسألة خلافية بينهم وبين البصريين[١]، ومن هذه المسائل :

أن أبا البقاء العكبري يرى أن الياء في « بلى » من نفس الكلمة ، ويرد رأي الكوفيين الذين يرون أن أصلها « بل » زيدت عليها الياء ، دون أن يستدل لرأيه ، علماً أن هذا الرأي الذي قال به هو رأي البصريين[٢] .

وقد أيد أبو حيان[٣] ، وابن هشام[٤] ، والسمين الحلبي[٥] ، والسيوطي[٦] رأي البصريين دون أن يستدل أحد منهم على تأييده .

وأرى نفسي هنا تميل كذلك إلى رأي البصريين ؛ لأن الأصل في الكلمة أن تكون وحدة واحدة غير مركبة إلا إذا وجد دليل على تركيبها ، ودليل الكوفيين على تركيبها لا يسلم به .

وهذه المسائل التي نحن بصددها سبع مسائل ، وجدت أبا البقاء أيَّد البصريين في ثلاث منها ، ولم يستدل لرأيه [٧]. وكأنه يرى أنه لا داعي للاحتجاج وهي مسائل قد اشتهر الخلاف فيها ، وعرفت حجة كل طرف

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن: تحقيق : علي محمد البجاوي – مكتبة عيسى البابي وشركاه ١٤/١ ، ٣٥ ، ٨٢ ، ٣١٥ ، ٣٢٧ ، ٣٤٦ ، ٣٩٥ .

(٢) ينظر : التبيان ٨٢/١ ، والدر المصون ٤٥٦/١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٦١/٣ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب /١٥٣ .

(٥) ينظر : الدر المصون ٤٥٦/١ .

(٦) ينظر : همع الهوامع ٧١/٢ .

(٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٨٢/١ ، ٣١٥ ، ٣٢٧ .

وقد وجدت في إحدى هذه المسائل أن العكبري يستدل في تضعيفه لرأي الكوفيين بما استدل به أبو جعفر النحاس ، ومكي بن أبي طالب القيسي .

فالعكبري يرى أن « صيب » على وزن « فيعل » ويخطئ رأي الكوفيين الذين يرون أن وزنها « فعيل» ، ويستدل بقوله : « لأنه لو كان كذلك لصحت الواو كما صحت في طويل وعويل»(١).

ويقول أبو جعفر النحاس في استدلاله على ضعف رأي الكوفيين : «وعند الكوفيين الأصل: صويب ، ثم أدغم ، ولو كان كما قالوا لما جاز إدغامه كما لا يجوز إدغام طويل »(٢).

ويقول مكي القيسي : « وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هُوَ فعيل ، أَصله : صويب ، ثمَّ أدغم. ويلزمهم الْإِدْغَام فِي طَوِيل وعويل ، وَذَلِكَ لَا يجوز»(٣).

فهنا نجد أن أبا البقاء يتمسك برأي البصريين ، ويؤيده هو ومن حذا حذوه مثل أبي حيان والسمين الحلبي . أما قراءة جر « الأرحام » من قوله تعالى : ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾(٤) يضعف أبو البقاء إعراب « الأرحام » هنا معطوفة على الضمير المجرور في « به» معتمداً في ذلك على رأي البصريين في منع العطف على الضمير

---

(١) ينظر : المصدر السابق ٣٥/١ .

(٢) ينظر : أعراب القرآن للنحاس ١٤٣/١ .

(٣) ينظر : مشكل أعراب القرآن ٨١/١ .

(٤) من الآية ١ من سورة النساء:

المجرور قبل تأكيده ، يقول: «ويقرأ بالجر ، قيل : هو معطوف على المجرور ، وهذا لا يجوز عند البصريين ، وإنما جاء في الشعر على قُبحه ، وأجازه الكوفيون على ضعف»[١].

وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين المدرستين ، حيث ذهب البصريون[٢] والفراء[٣] من الكوفيين إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بتكرار حرف الجر ، وأجاز الكوفيون[٤] ويونس من البصريين[٥] العطف دون تكرار العامل .

وقد ردَّ أبو البقاء رأي الكوفيين في إجازة ذلك[٦] ، وتابع البصريين أبو البقاء ، والأنباري[٧]، والرضي[٨] ، والزمخشري[٩] ، وتابع الكوفيين ابن مالك[١٠] ، وابن هشام[١]، وأبو حيان[٢] ، والسمين الحلبي [٣]، وأبو

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٣٢٧/١ ، وقيل : الجر على القسم ، وهو ضعيف أيضاً ، وينظر طبعة المكتبة التوفيقية ط١ سنة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م – ١٦٥/١.

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢ – ٤٧٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢– ٤٧٤ .

(٥) ينظر : الدر المصون ٣٩٤/١ .

(٦) ينظر : التبيان في أعراب القرآن ٣٢٧/١ ، ط: التوفيقية ١٦٥/١.

(٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧٤/٢ .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٠/١ .

(٩) ينظر : الكشاف ٤٦٢/١ .

(١٠) ينظر : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٤٢٩/٣ .

علي الشلوبين[٤] .

وذهب الجرمي إلى الجواز في حالة تأكيد الضمير [٥].

وقد استدل الكوفيون بشواهد كثيرة ، منها قوله تعالى : ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [٦] فعطف « المسجد الحرام » على الهاء في «به »، وكذا قول الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ[٧]

« فالأيام » خفض بالعطف على الكاف في « بك » ، والتقدير : بك وبالأيام ، وشواهد أخرى تؤيد قولهم وحجتهم .

بينما استدل البصريون بقولهم : إن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد ، والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ، ولم ينفصل منه

=

(١) ينظر : أوضح المسالك /٥٠٦ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ١٥٨/٣ – ١٥٩ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٣٩٤/١ .

(٤) ينظر : المصدر السابق .

(٥) ينظر : السابق نفسه .

(٦) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة :.

(٧) البيت من بحر البسيط ، وذكر بلا نسبة في : الكتاب ٣٩٢/٢ ، والحجة لابن خالويه /٩٤، والكامل في اللغة والأدب ٣٩/١ ، والأصول في النحو ٩٩/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٤/٢ ، وشرح الأشموني ١١٥/٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٦٤/٤ ، وخزانة الأدب ٣٣٨/٢ ، والدرر اللوامع ١٩٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٩/٢ ، وشواهد التوضيح والتصحيح /٥٥ .

، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

ثم أولوا شواهد الكوفيين لتتفق مع قاعدتهم(١) .

ويلحق بهذا النوع من المسائل الخلافية بين المذهبين مسائل كان أحد طرفيها واحد من المذهبين ، ومن المسائل التي تدخل هنا ما يأتي :

١- الخلاف في « إياك » يعرض أبو البقاء آراء العلماء في أصل « إياك » فيقول : « وَ« إِيَّا» عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ اسْمٌ مُضْمَرٌ ؛ فَأَمَّا الْكَافُ فَحَرْفُ خِطَابٍ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ لَا مَوْضِعَ لَهَا، وَلَا تَكُونُ اسْمًا ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتِ اسْمًا لَكَانَتْ « إِيَّا» مُضَافَةً إِلَيْهَا، وَالْمُضْمَرَاتُ لَا تُضَافُ .

وَعِنْدَ الْخَلِيلِ هِيَ اسْمٌ مُضْمَرٌ أُضِيفَتْ إِيَّا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ « إِيَّا» تُشْبِهُ الْمُظْهَرَ لِتَقَدُّمِهَا عَلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَلِطُولِهَا بِكَثْرَةِ حُرُوفِهَا»(٢).

ثم يعرض رأي الكوفيين ويضعفه ، يقول(٣) : « وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: إِيَّاكَ بِكَمَالِهَا، وَهَذَا بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا الِاسْمَ يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بِحَسْبِ اخْتِلَافِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ، فَيُقَالُ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ ».

واعلم أن هذه المسألة قد كثرت فيها آراء النحاة وتنوعت نزعاتهم فيها ، وقد جمع آراء المذهبين الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف(٤) ، وجمع الآراء كذلك السيوطي في كتابه «همع الهوامع»(١)

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٧/٢ – ٤٧٣ .

(٢) التبيان في أعراب القرآن– ط: عيسى البابي ٧/١ ، وط:التوفيقية ٦/١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٩٥/٢ – ٧٠٢ .

يقــول : « النَّوْع الثَّانِي من الْمُضمر الْمُنْفَصِل مَا للنصب ، وَهُوَ لفظ وَاحِد ، وَذَلِكَ «إيا» ويليه دَلِيل مَا يُرَاد بِهِ من مُتَكَلم أَو مُخَاطب أَو غَائِب إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيراً وتأنيثاً . ... وَهَذِه اللواحق حُرُوف تبين الْحَال كاللاحقة فِي أَنْت وأنتما وَأَنْتُم وأنتن وكاللواحق فِي اسْم الْإِشَارَة هَذَا مَذْهَب سِيبَوَيْه والفارسي وَعَزَاهُ صَاحب البديع إِلَى الْأَخْفَش .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ الَّذِي صَححهُ أَصْحَابنَا وشيوخنا ... وَذهب الْخَلِيل والمازني وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك إِلَى أَنَّهَا أَسمَاء مضمرة أضيف إِلَيْهَا الضَّمِير الَّذِي هُوَ إيا لظُهُور الْإِضَافَة فِي قَوْلهم : فَإِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوَابِّ وَهُوَ مَرْدُود لشذوذه وَلم تعهد إِضَافَة الضمائر .

وقَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَو كَانَت « إيّا» مُضَافَة لزم إعرابها لِأَنَّهَا مُلَازمَة لما ادعوا إضافتها إِلَيْهِ والمبني إِذا لزم الْإِضَافَة أعرب كأي بل أولى لِأَن « إيا» لَا تنفك وَ« أي » قد تنفك عَن الْإِضَافَة.

وَذهب الْفراء إِلَى أَن اللواحق هيَ الضمائر فإيا حرف زيد دعامة يعْتَمد عَلَيْهَا اللواحق لتنفصل عَن الْمُتَّصل وَوَافَقَهُ الزّجاج فِي أَن اللواحق ضمائر إِلَّا أَنه قَالَ إِن إيا اسْم ظَاهر أضيف إِلَى اللواحق فَهِيَ فِي مَوضِع جر بِهِ وَقَالَ ابْن درسْتوَيْه إِنَّه بَين الظَّاهِر والمضمر وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ مَجْمُوع إيا ولواحقها هيَ الضَّمِير »[٢] .

وفصل الأنباري رأي الكوفيين : حيث ذهبوا إلى أن الكاف والهاء

=

(١) همع الهوامع ٦١/١ ، وينظر : الكتاب ٢٧٩/١ ، ٢٥٨/٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤٨/١ – ٤٩ ، والكشاف ٨٣/١ ، والبحر المحيط ٢٣/١ ، والدر المصون ٥٥/١ ، وشرح التصريح ١٢٢/١ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١١٩/١ ، وشرح الكافية ١٢/٢ .

(٢) همع الهوامع ٦١/١ .

والياء من «إيَّاك، وإيَّاه، وإياي» هي الضمائر المنصوبة، وأن « إيا» عماد، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسَانَ، وذهب بعضهم إلى أن « إياك» بكماله هو الضمير(١).

فنرى مما سبق أن أبا البقاء العكبري قد اكتفى برد رأي الكوفيين ، ولم يضعف رأي الخليل مع أنه ضعيف مثل رأي الكوفيين ، وقد ضعفه كذلك أغلب النحاة(٢) ، ورجح قول سيبويه ، ومن ذهب معه من البصريين ، وأميل إلى ما رجحه ، كما نلاحظ أن ما استدل به أبو البقاء في رد رأي الكوفيين استدل به كذلك مكي بن أبي طالب القيسي حيث يقول : « وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : «إِيَّاكَ» بِكَمَالِها اسم مُضْمر ، وَلَا يعرف اسْم مُضْمر يتَغَيَّر آخِره ، فَتَقول فِيهِ : إِيَّاه وَإِيَّاهَا وَإِيَّاكُم»(٣).

٢- كذلك من المسائل الخلافية التي رجح فيها أبو البقاء رأي البصريين على رأي الكوفيين. الخلاف في اشتقاق كلمة « اسم» ووزنها الصرفي ، فهو يرى رأي البصريين حيث يرى أن الأصل فيه « سمو»

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٩٥/٢ .

(٢) مثل : أبو جعفر النحاس ، والقيسي ، والزمخشري ، والزجاج ، وغيرهم . ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٢٢/١- ١٢٣، ومشكل إعراب القرآن ٦٩/١ – ٧٠ ، والكشاف ٥/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٨/١-٤٩.

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٦٩/١- ٧٠ ، ويراجع : أسرار العربية/ ٣٤٢ ، والجنى الداني /٢١٦ ، وسر صناعة الإعراب ٣١٢/١ – ٢١٣ ، وشرح المفصل ١٠٠/٣ ، ولسان العرب « إيا » ١٨٦/١- ١٨٧، والتبصرة والتذكرة ٥٠٣/١ ، والمسائل العضديات /٢٧ ، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه ٣٤٢/٢.

فهو محذوف اللام ، ويستدل على هذا بجمعه وتصغيره ، ثم يذكر أن الكوفيين يقولون : إن أصله من «الوسم » ، وهو العلامة ، لكنه يضعف رأيهم هذا بقوله : « وهذا صحيح في المعنى فاسد في الاشتقاق »[1].

فالعكبري هنا يرى أن اشتقاق كلمة « اسم » من «سمو» كما يرى البصريون ، ثم يذكر رأي الكوفيين ويضعفه ، والرأي الذي تبناه العكبري ورجحه رأي البصريين ، لكنه لم يصرح بهم ولم ينسبه لهم ، لأنه يعد نفسه واحداً منهم ، ويسير على نهجهم ، وقد رجح كل من النحاس، والزمخشري ، وأبو حيان ، والقيسي ، والأنباري ، والسمين الحلبي رأي البصريين[2] ، وواضح أن رأيهم هو الأقوى والأرجح ويدل على هذا جمعه وتصغيره ، ووزن « فعيل » منه .

٣- وحينما يعرض أبو البقاء كلامه عن أصل كلمة « هَلُمَّ » يورد رأي البصريين في أن أَصْلُهَا « هَا الْمُمْ» ؛ أَيِ :اقْصُدْ، فَأُدْغِمَتِ الْمِيمُ فِي الْمِيمِ، وَتَحَرَّكَتِ اللَّامُ، فَاسْتَغْنَى عَنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ، فَبَقِيَ « لَمْ» ، ثُمَّ حُذِفَتْ أَلِفُ «هَا» الَّتِي هِيَ لِلتَّنْبِيهِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِي « لَمْ» فِي تَقْدِيرِ السَّاكِنَةِ إِذْ كَانَتْ حَرَكَتُهَا عَارِضَةً.

ثم يذكر رأي الفراء الذي يرى أن أصلها « هَلْ أَمْ» فَأُلْقِيَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ عَلَى اللَّامِ، وَحُذِفَتْ – الهمزة- ثم يضعف هذا القول ويرجح قول

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٣/١ ، وط: التوفيقية ٤/١، وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٦/١-١٦ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٤٧/١ ، والكشاف ٥/١ ، والبحر المحيط ١٤/١ ، والمشكل ١١/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٢/١ ، والدر المصون ١٩/١ .

البصريين ، وهذا واضح من قوله معقباً على قول الفراء : « وَهَذَا بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ أَمْرٌ ، وَ «هَلْ» إِنْ كَانَتِ اسْتِفْهَامًا فَلَا مَعْنَى لِدُخُولِهِ عَلَى الْأَمْرِ، وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى قَدْ، فَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَمْرِ، وَإِنْ كَانَتْ «هَلْ «اسْمًا لِلزَّجْرِ، فَتِلْكَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ، ثُمَّ لَا مَعْنَى لَهَا هَاهُنَا»(١).

فهو هنا يرجح رأي البصريين ضمناً .

٤- ويرجح كذلك رأي البصريين في « ويكأنه » من قوله تعالى : ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ ..... لَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾(٢) يقول: «وَيْ مُنْفَصِلَة عَن الْكَاف، وَالْكَاف مُتَّصِلَة بِـــ«أَن» وَمعنى « وي» عندهم – أي البصريين – تَعَجّب »(٣).

ثم يذكر رأي الفراء ويضعفه لأن الفراء يرى أن الكاف متصلة بـــ « وي » وسبب ضعف هذا وجهان: الأول: أَنَّ مَعْنَى الْخِطَاب هُنَا بَعِيدٌ . وَالثَّانِي: أَنَّ تَقْدِيرَ «وَيِ» اعْلَمْ لَا نَظِيرَ لَهُ، وَهُوَ غَيْرُ سَائِغٍ فِي كُلِّ مَوْقِعٍ»(٤).

٥- ويرجح رأي البصريين كذلك في أن « إِنْ» من قوله تعالى : ﴿

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ط: عيسى البابي ٥٤٧/١ ، وينظر : شرح الأشموني ٢٠٦/٣ ، وما فات الإنصاف ١٣٥ .

(٢) من الآية (٨٢) من سورة القصص .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ١٠٢٧/٢ ، وط: التوفيقية ١٨٠/٢.

(٤) المصدر السابق .

وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾[1] هي المخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف ، واللام في « لكبيرة » عوض من المحذوف ، أو هي للفصل بين « إن » المخففة من الثقيلة وبين غيرها من أقسام « إن » ويضعف رأي الكوفيين الذين يرون أن « إن » هنا بمعنى « ما » واللام في « لكبيرة » بمعنى « إلّا » لأنه لا يشهد له سماع ولا قياس[2] .

وقد أيّد البصريين في هذا الأنباري[3] ، والزمخشري[4] ، وأبو حيان[5] ، والسمين الحلبي[6] ، وأيد الكوفيين مكي القيسي [7].

وقد استدل الكوفيون لرأيهم بآيات ، وأحاديث غير قاطعة أو صريحة في الدلالة ، ومن هذه الأدلة قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾[8] أي: وما كادوا إلا يستفزونك .

وقوله تعالى : ﴿وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ* لَوْ أَنَّ عِندَنَا ﴾[9] أي : وما

---

(١) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ١٠٤/١ ، وط: التوفيقية ٦٧/١.

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٠/٢ – ٦٤٢ .

(٤) ينظر : الكشاف ١٤٣/١ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ١٤٩/٢ ، والبحر المحيط ٤٢٥/١ .

(٦) ينظر : الدر المصون ١٥٥/١ .

(٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١١٣/١ .

(٨) من الآية (٧٦) من سورة الإسراء .

(٩) الآية (١٦٧) من سورة الصافات .

كانوا إلا يقولون[1].

وأما البصريون فقد احتجوا لرأيهم بوجود نظير لـــ « إن » واختلف في بطلان عملها مع التخفيف ، وكذلك وجود نظير بأن اللام للتوكيد في كلام العرب .

وقد ورد البصريون على الكوفيين بعدم وجود نظير في كلام العرب لكون اللام بمعنى «إلا» والرجوع إلى ما له نظير من كلام العرب أولى من الرجوع إلى ما ليس له نظير ، والآيات السابقة ليس فيها دليل ، بل هي محمولة على معنى « إن » المخففة من الثقيلة ، واللام للتأكيد[2].

ومما سبق يتضح رجحان المذهب البصري ، كما ذهب إلى ذلك – أيضاً– أبو البقاء حيث إن رأيهم يتفق مع ما جاء في لغة العرب ، والآيات المستشهد بها ترجح ما ذهبوا إليه .

٦– كما أيد أبو البقاء ورجح رأي البصريين كذلك في أن خبر كان محذوف في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمۡ ﴾[3]: فخَبَرُ « كَانَ» مَحْذُوفٌ، وَاللَّامُ في « ليضيع » مُتَعَلِّقَةٌ بِهذا الْمَحْذُوفِ والتقْدِير: وَمَا كَانَ اللَّهُ يريد لِأَنْ يُضِيعَ ، لكن الكوفيين يقولون : بأن « لِيُضِيعَ» هُوَ الْخَبَرُ، وَاللَّامُ دَاخِلَةٌ لِلتَّوْكِيدِ، إلا أن أبا البقاء العكبري يبعد هذا القول[4].

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤١/٢ – ٦٤٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤١/٢ – ٦٤٢ .

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٢٢٤/١ ، وط: =

وقد كان بين مدرستي البصرة والكوفة خلاف حول هذا حيث ذهب الكوفيون إلا ثعلباً إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، وقال ثعلب : إنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر .

وذهب فريق من البصريين منهم الأخفش ، وقيل : سيبويه : إلى أنه ينصب باسم فاعل مقدر ، وتقديره : مستقر[١] ، وتابعهم في ذلك أبو حيان[٢] وابن هشام[٣] .

وذهب فريق آخر من البصريين إلى انتصابه بفعل مقدر ، تقديره : استقر وتبعهم في ذلك أبو علي الفارسي ، وابن جني ، والزمخشري ، والأنباري[٤] .

واحتج كل فريق لرأيه ، واحتجاجاتهم ، وخلافهم في هذه المسألة يرجع إلى أمور منطقية قياسية لا أصل فيها للسماع ، لذا فإنني أميل إلى أن هذا الخلاف لا طائل وراءه ، ولا فائدة لغوية منه ، وهو بعيد عن مراد اللغة ومعانيها .

٧- كما رجح واختار قول البصريين في أن قوله تعالى : (في

=

التوفيقية ٦٧/١.

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٥/١ – ٢٤٧ ، وارتشاف الضرب ٥٤/٢ – ٥٥ ، وشرح الأشموني ٢٦٥/١ ، وحاشية الصبان ١٩٣/١ « ط بولاق » ، وشرح التصريح ١٩٨/١ – ١٩٩ ، وشرح الكافية ٨٣/١ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٥٤/٢ – ٥٥ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك /١٠٤ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٥٤/٢- ٥٥ ، والإنصاف ٢٤٥/١ – ٢٤٧ .

الكلالة) من قوله تعالى : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾[1].

متعلقة بـــ « يفتيكم » ، ويضعف قول الكوفيين الذين يجعلونها متعلقة بـــ « يستفتونك » لأنه « لو كان كذلك لقال : يفتيكم فيها في الكلالة كما لو تقدمت » [2]. وهذا الخلاف يرجع إلى خلاف المدرستين في باب التنازع ، وفيه اختار البصريون إعمال العامل الثاني في الاسم المتنازع فيه ، بينما اختار الكوفيون إعمال العامل الأول ، واحتج كل فريق لرأيه بالسماع والقياس ، ومما احتج به الكوفيون قول الشاعر :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال[3]

واحتجوا بالقياس على أن إعمال الأول أولى لقوة الابتداء والعناية به ، وأنه إذا أعمل الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر ، وهذا لا يجوز في كلام العرب[4].

---

(١) من الآية ١٧٦ من سورة النساء .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي١/٤١٣ ،وط: التوفيقية ١/٢٠٥.

(٣) البيت من بحر الطويل ، ونسب لامرئ القيس في ديوانه /٣٩ ، والكتاب ١/٧٩ ، والخصائص ٢/١٦٢، والإنصاف ١/٨٤ ، وتذكرة النحاة /٣٣٩ ، وارتشاف الضرب ٢/١٣٨٤ ، ٤/٢١٥٢ ، وخزانة الأدب ١/٣٢٧ ، ٤٦٢، وشرح قطر الندى /١٩٩ ، والدرر اللوامع ٥/٣٢٢ ، وشرح شذور الذهب ٢/١١٠ ، وذكر بلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٠١ ، ٣/٦٠٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٨٠ ، ومغني اللبيب ١/٢٥٦ ، والمقتضب ٤/٧٦ ، والمقرب ١/١٦١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١/٨٣ –٩٦ ، وشرح الرضي على الكافية ١/٧٠ ، =

واحتج البصريون كذلك لرأيهم بالسماع والقياس ، ومما احتجوا به من السماع قول الشاعر:

وَلَكِنَّ نَصَفاً لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ[1]

فأعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال : سببت وسبوني بني عبد شمس .

وأما القياس فإن العرب تعرب على الجوار للقرب ، لذا فإن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول فهو أحق بالعمل[2].

وأنا أحسب أن هذا الخلاف لا يعتمد على سماع ولغة ، وما ساقه الطرفان من أدلة فلا حجة لهما فيها ، والأمر فيه يعتمد على معنى السياق ومراد العربي أحياناً ، وإن احتمل المعنى عمل الاثنين فلا دليل على إعمال أحدهما دون الآخر ولا طائل من معرفة العامل منهما .

=

وشرح التصريح ٣٨٦/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٨٧/٢ ، وشرح الأشموني ٣١٠/٢ ، وشرح المفصل ٩٤/١ .

(١) البيت من بحر الطويل ، ونسب للفرزدق في ديوانه ٣٠٠/٢ ، والكتاب ٧٧/١ ، ولسان العرب «نصف»٢٤٦/١١ ، والاقتضاب /٣٦٥ ، وأساس البلاغة « نصف» ، والإيضاح /٦٨ ، ومعاهد التنصيص ١٧/١ ، والمقتضب ٧٤/٤ ، وذكر بلا نسبة في الاقتراح /٦٧ ، والأغراب /٥٢ ، والرد على النحاة لابن مضاء /١١١ ، ويراجع : الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٧/١ ، وشرح المفصل ٩٤/١.

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣/١ -٩٦ ، وشرح الرضي على الكافية ٧٠/١ ، وشرح التصريح ٣٨٦/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٨٧/٢ ، وشرح الأشموني ٣١٠/٢ ، وشرح المفصل ٩٤/١ .

ب – مسائل خالف فيها أبو البقاء أحد النحاة :

بلغ عدد هذه المسائل في كتاب التبيان في أعراب القرآن خمس مسائل ضعف في اثنتين منها رأي الفراء ، وفي أخرى رأي المازني ، وفي الرابعة ضعف فيها رأي المبرد ، وفي الخامسة ضعف فيها رأي ابن جني .

وفي أحد هذه المسائل يقول أبو البقاء في إعراب قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾(١) يقول: « أَيُّ اسْمٌ مُبْهَمٌ لِوُقُوعِهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ أُتِيَ بِهِ فِي النِّدَاءِ تَوَصُّلًا إِلَى نِدَاءِ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ إِذَا كَانَتْ «يَا» لَا تُبَاشِرُ الْأَلِفَ وَاللَّامَ، وَبُنِيَتْ لِأَنَّهَا اسْمٌ مُفْرَدٌ مَقْصُودٌ، وَهَا مُقْحَمَةٌ لِلتَّنْبِيهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ تُبَاشِرَ « يَا» النَّاسَ، فَلَمَّا حِيلَ بَيْنَهُمَا بِأَيٍّ، عُوِّضَ مِنْ ذَلِكَ « هَا» ، وَالنَّاسُ وَصْفٌ لِـ«أَيٍّ» لَا بُدَّ مِنْهُ ; لِأَنَّهُ الْمُنَادَى فِي الْمَعْنَى، وَمِنْ هَاهُنَا رُفِعَ ; وَرَفْعُهُ أَنْ يُجْعَلَ بَدَلًا مِنْ ضَمَّةِ الْبِنَاءِ»(٢).

ثم يضعف رأي المازني الذي يجيز نصب « الناس » فيقول: « وَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ نَصْبَهُ كَمَا يُجِيزُ : يَا زَيْدُ الظَّرِيفَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، لِمَا قَدَّمْنَا مِنْ لُزُومِ ذِكْرِهِ، وَالصِّفَةُ لَا يَلْزَمُ ذِكْرُهَا» (٣).

---

(١) من الآية ٢١ من سورة البقرة .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٣٨/١ ، وط: التوفيقية ٢٣/١.

(٣) المصدر السابق .

وقد ضعف كذلك رأي المازني كل من الأنباري[١]، وأبي حيان[٢]، والسمين الحلبي[٣]، والسيوطي[٤]، وقد بيّن الزجاج أن ما ذهب إليه المازني قياس ، لكن الاستعمال خلافه ، يقول : « والمازني يجيز في : يا أيها الرجل . النصب في « الرجل » ولم يقل بهذا القول أحد من البصريين غيره ، وهو قياس ؛ لأن موضع المفرد المنادى نصب ، فحملت صفته على موضعه ، وهذا في غير: يا أيها الرجل ، جائز عند النحويين نحو قولك : يا زيد الظريفُ والظريفَ ، والنحويون لا يقولون إلا : يا أيها الرجلُ ، ويا أيها الناسُ ، والعرب لغتها في هذا الرفع ، ولم يرد عنها غيره ، وإنما المنادى في الحقيقة « الرجل » ولكن « أي» صلة إليه»[٥].

وعلى هذا فاعتماد المازني على القياس لا يدل على صحة رأيه ، إذ المعول في اللغة على السماع، وكما أورد الزجاج ، فلم يسمع عن العرب نصب في هذا ، ومن هنا فإنني أميل إلى أبي البقاء في تضعيفه لرأي المازني .

والرأي الذي اعتمده أبو البقاء هنا هو رأي جمهور النحاة ، ورأي سيبويه والخليل بن أحمد[٦] ، وقد وجدت أن ما استدل به أبو البقاء في

---

(١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٦٢/١ .
(٢) ينظر : البحر المحيط ٩٤/١ .
(٣) ينظر : الدر المصون ١٨٥/١ .
(٤) ينظر : همع الهوامع ١٧٥/١ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٨/١ .
(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٨/١ ، ويراجع : الكتاب ٨٨/١ .

ردّه على المازني قريب مما ورد عند سيبويه والأنباري ، كذلك يقول سيبويه : « هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً ، ولا يقع في موقعه غير المفرد ، وذلك قولك : يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجلان ، ويا أيتها المرأتان ، فأي هنا – فيما زعم الخليل– رحمه الله – كقولك : يا هذا ، والرجل وصل له ، كما يكون وصفاً لهذا ، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول : يا أي ، ولا يا أيها ؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو الرجل ، بمنزلة اسم واحد كأنك قلت : يا رجل »(١).

وورد عند الأنباري في سياق رده على المازني : « الناس» وصف « أي » ، ولا يجوز فيه النصب على الموضع لأنه المقصود بالنداء ، ولهذا لا يجوز حذفه بخلاف غيره من الأوصاف ، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز فيه النصب حملاً على الموضع ، كقولهم : يا زيد الظريف ، بالنصب حملاً على الموضع ، والأكثرون خلافه »(٢).

٢– أما المسألة الثانية فقد خالف فيها أبو البقاء الفراء حيث ذهب أبو البقاء(٣) إلى أن «هود» جمع هائد ، من هاد يهود إذا تاب ، مثل : عائذ وعوذ ، وستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾(٤) أما الفراء

---

(١) الكتاب ٨٨/١ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٦٢/١ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ١٠٥/١، وط: التوفيقية ٢٨٦/١ .

(٤) من الآية ١٥٦ من سورة الأعراف .

فيرى أن أصلها « يهود » يقول : « يريد « يهودياً » فحذف الياء الزائدة ورجع إلى الفعل من اليهودية ، وهي في قراءة أُبَيّ ، وعبد الله ﴿ إِلَّا مَنْ كَانَ يَهُودِياً أَوْ نَصْرَانِياً ﴾[1] .

لكن أبا البقاء يرد هذا الرأي لوجود الحذف بدون علة ، يقول : « وقال الفراء : أصله «يهود» فحذفت الياء وهو بعيد جداً »[2] .

ورأي أبي البقاء في هذا هو رأي البصريين[3]، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش[4] والأنباري[5] ، والذي أراه أن رأي الفراء ضعيف لأنه ادعى الحذف دون دليل أو علة لذلك.

٣- وفي المسألة الثالثة : نجد أبا البقاء العكبري يرد رأي المبرِّد الذي يرى أن قراءة « كائن » من قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[6] أن وزنها « فَاعِل » من كان يكون . وقد رد أبو البقاء هذا ورجح رأي من ذهب معهم ، يقول : « وهو بعيد الصحة ؛ لأنه لو كان كذلك لكان معرباً ولم يكن فيه معنى التكثير »[7] .

---

(١) من الآية ١١١ من سورة البقرة : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى ﴾ ويراجع : معاني القرآن للفراء ٧٣/١ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ١٠٥/١ ، وط: التوفيقية ٨٦/١.

(٣) ينظر : إعراب القرآن ٢٥٦/١ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٣٣١/١ .

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ١١٨/١ .

(٦) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران .

(٧) التبيان في إعراب القرآن ١٩٨/١ .

وقد أيَّد أبا البقاء في رد هذا مكي القيسي[١] ، والسمين الحلبي[٢] .
ورأي أبو جعفر النحاس[٣] ، والأنباري[٤] أنه مخفف من « كأي » .

والحق أن أصل « كائن » : كأيّن ، فقدمت الياء المشددة على الهمزة ، فصارت كيّيء ، ثم حذفت الياء الثانية بعد فك التشديد ، وذلك لثقلها بالحركة كما قالوا في : أيّهما – أيْهما ، ثم قلبت الياء الساكنة ألفاً كما في : آية ، وطائي لأن البقاء على نفس الصيغة التي حملت المعنى أولى من لفظ مفرد إلى معنى ، وبنائه من دون سبب حيث إن هذا لا يوجد له نظير[٥] .

٤- وفي أصل « استكانوا » من قوله تعالى : ﴿ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْ ﴾[٦].

يرى أبو البقاء أنها من « الكون» وهو الذل ، ويرى أنها على وزن « استفعلوا»[٧]، ويرد رأي الفراء ؛ لأن الكلمة في جميع تصاريفها

---

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١/١٧٥ .
(٢) ينظر : الدر المصون ٣/٤٢٣ .
(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١/٤١٠ .
(٤) ينظر : البيان في إعراب القرآن ١/٢٢٤ .
(٥) ينظر : الدر المصون ٣/٤٢٣ .
(٦) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران .
(٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي١/٣٠٠ ، وط: التوفيقية ١/١٥٢.

ثبتت عينها ، حيث يقول : « استكان ، يستكين ، استكانة، فهو مستكين ومستكان له ، والإشباع لا يكون على هذا الحد» [١] . ولما رجعت إلى معاني القرآن للفراء ، لم أجد فيه هذا النص ، ولعل أبا البقاء قد أخذه من كتاب آخر له .

وقد قدرها ابن منظور[٢] ، والفيروز آبادي[٣] من المسكنة حيث أشبعت حركة عينه فصارت ألفاً ، وهما بهذا يؤيدان الفراء فيما ذهب إليه ، ولكن الأزهري يرى أنها من « الكين » الذي هو لحم باطن الفرج ؛ لأن الخاضع الذليل خفي ، فهي على وزن استفعل[٤] .

وقد ذهب مذهب أبي البقاء كل من أبي حيان[٥] ، والسمين الحلبي[٦] .

والذي يرجح هو رأي أبي البقاء ؛ لأن الألف ثبتت في جميع تصاريف الكلمة مما يدل على أنها أصل وليست زائدة .

٥- ومن خلال عرضه لقراءة « من سأته » من قوله تعالى : ﴿ مَا

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٣٠٠/١ ، ولم أعثر على هذا الرأي في معاني القرآن للفراء .

(٢) ينظر : لسان العرب ٣٢٣/٥ .

(٣) ينظر : القاموس المحيط ٢٣٧/٤ .

(٤) ينظر : تهذيب اللغة ٣٧٥/١٠ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٧٥/٣ .

(٦) ينظر : الدر المصون ٤٣٢/٣ .

دَلَّهُمۡ عَلَىٰ مَوۡتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلۡأَرۡضِ تَأۡكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ﴾(١) .

يضعف أبو البقاء توجيه ابن جني لهذه القراءة بأن العصا سميت : سأة ؛ لأنها تسوء فهي على وزن « فلة » بحذف العين (٢).

٣- مسائل خالف أبو البقاء العكبري رأياً نحوياً لم ينسبه :

إذا نظرنا إلى هذا النوع من المسائل فإننا نجد أن أبا البقاء العكبري قد أكثر منه ، فقد كان يعرض الرأي ثم يخالفه ولا ينسبه لصاحبه ، وسأحاول هنا من خلال دراسة هذه المسائل وتقويم رأي أبي البقاء فيها أن أنسب هذه الآراء لأصحابها – وما توفيقي إلا بالله – ومن هذه المسائل :

١- يرى أبو البقاء أن العامل في « إذا » جوابها ، ويبعد رأي من قالوا إن العامل فيها فعلها ، ويوضح هذا قوله في إعرابه لقوله تعالى :﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ﴾(٣).

يقول : « إذا » في موضع نصب على الظرف ، والعامل فيها جوابها ، وهو قوله « قالوا» ، وقالوا قوم : العامل فيها « قيل» وهو خطأ ؛ لأنه في موضع جر ، بإضافة « إذا » إليه ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف»(٤).

---

(١) من الآية ١٤ من سورة سبأ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ١٠٦٥/٢ ، والتوفيقية ١٩٦/٢.

(٣) من الآية (١١) من سورة البقرة .

(٤) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٢٧/١ ، وط: التوفيقية =

والرأي الذي رآه أبو البقاء ، وقال به هو رأي الجمهور كما ورد عن السمين الحلبي[١] أو رأي الأكثرين كما ورد عند ابن هشام [٢].

أما الرأي الذي ضعفه أبو البقاء فقد نسبه ابن هشام للمحققين [٣].

وقد رأى ما رآه أبو البقاء كل من ابن عطية[٤] والأنباري[٥] ، لكن ابن هشام ردَّ على أبي البقاء ما استدل به في تضعيف رأي القائلين بأن العامل في « إذا » شرطها ، ويوضح هذا قوله : «وقول أبي البقاء : إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، غير وارد لأن « إذا » عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع إذا جزمت كقوله :

..... وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[٦]»[٧]

كما يرجح الرأي الذي يضعفه أبو البقاء مستدلاً بما يأتي:

أ- أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة ،

=

.١٨١٧

(١) ينظر : الدر المصون ١٣٧/١ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب /١٣٠ .

(٣) ينظر : المصدر السابق .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ١٦٦/١ .

(٥) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٥٦/١ .

(٦) عجز بيت من بحر البسيط وصدره : وَاسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَا

ونسب لعبد قيس بن خفاف في الدرر اللوامع ١٧٣/١ ، ولسان العرب « كرب » ٢٠٧/٢ ، وشرح المفضليات /٧٥٢ ، والمقاصد النحوية ٢٠٣/٢ ، ونسب لحارثة بن بدر الغداني في أمالي المرتضي ٣٨٣/١ ، ومجموعة المعاني /١٢٩ ، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢٠٦/١ ، وشرح الأشموني ١٣/٤.

(٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/١٣٠ .

وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة ؛ لأن الظرف عندهم من جملة الجواب ، والمعمول داخل في جملة عامله .

ب- أنه ممتنع ، كما في قول زهير :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً[1]

لأن الجواب محذوف ، وتقديره : إذا كان جائياً فلا أسبقه .

ج – أنه يلزم في نحو : « إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً » أن يعمل « أكرمتك » في ظرفين متضاربين ، وذلك باطل عقلاً ، إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين ، وقصدا إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم .

د- أن الجواب وقع مقروناً بـــ « إذا » الفجائية ، نحو قوله تعالى

---

(١) البيت من بحر الطويل : ونسب لزهير بن سلمي في ديوانه /٢٨٧ ، وتخليص الشواهد /٥١٢، وخزانة الأدب ٥٨/١، ١٣١/٢ ، ٥٨٨/٣ ، ٦٦٥ ، والمقاصد النحوية ٢٦٧/٢ ، ٣٥١/٣ ، والدرر اللوامع ١٦٣/٦ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٢/١ ، وشرح المفصل ٥٢/٢ ، ٥٦/٧ ، والكتاب ١٦٥/١، ٢٩/٣ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ١٦٠/٤ ، ومغني اللبيب ٩٦/١، وهمع الهوامع ١٤١/٢ ، ونسب كذلك لصرمة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه ٧٢/١ ، والكتاب ٣٠٦/١ ، ولصرمة أو لزهير بن أنس الأنصاري في الإنصاف ١٩١/١، وذكر بلا نسبة في أسرار العربية /١٥٤ ، والأشباه والنظائر ٣٤٧/٢ ، وجواهر الأدب /٥٢ ، والمقتضب ٣٣٩/٢ ، وشرح المفصل ٦٩/٨ ، والمفصل /١٣٤ ، والأشموني ٢٣٥/٢ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، وهمع الهوامع ١٤١/٢ .

: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[1]،

وبالحرف الناسخ ، نحو : « إذا جئتني اليوم فإني أكرمك ، وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله »[2].

وقد ذهب أبو حيان إلى ترجيح الرأي الذي رجحه ابن هشام مخالفاً أبا البقاء[3] ، وقد استدل بالدليل الرابع الذي ورد في استدلال ابن هشام ، واستحسن هذا السمين الحلبي[4].

ومن خلال هذه الردود أجد نفسي تميل إلى ما ذهب إليه ابن هشام وأبو حيان وأن أبا البقاء لم يكن موفقاً في اختياره وترجيحه .

علماً بأنه ماثل الأنباري فيما استدل به في هذه المسألة ، يقول أبو البقاء : « وهو خطأ لأنه في موضع جر بإضافة « إذا» إليه ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف »[5] .

ويقول الأنباري : « ولم يجز أن يكون العامل فيه « قيل» لأنه مضاف إليه ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف »[6] .

٢- المسألة الثانية : يرى أبو البقاء أن أصل « قيل » « قول »

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الروم .

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :١٣٠ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٦٤/١ .

(٤) ينظر : الدر المصون ١٣٧/١ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٢٧/١ ، ط: التوفيقية ١٨/١.

(٦) ينظر : البيان للأنباري ٥٦/١ .

فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، وكسرت القاف لتنقلب الواو ياء . ويضعف رأي من قال : إن كسرة الواو نقلت إلى القاف ، مستدلاً بقوله :« لأنك لا تنقل إليها الحركة إلا بعد تقدير سكونها فيحتاج في هذا إلى حذف ضمة القاف وهذا عمل كثير »[١] .

والرأي الذي ضعفه العكبري قال به أكثر المعربين والنحاة ، فقد قال به الزجاج[٢]، والنحاس[٣]، ومكي القيسي[٤] ، وابن عطية[٥] ، والأنباري[٦] ، والسمين الحلبي[٧] ، وأرى أن كثرة العمل التي أخذها أبو البقاء على من نقل حركة الياء إلى القاف تؤخذ عليه أيضاً ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلا أرى سبباً أو تفسيراً لكسر القاف عند أبي البقاء ، وإذا أضفت إلى ما استدل به أبو إسحاق الزجاج للرأي الذي ضعفه أبو البقاء بقوله : « الأصل في قيل : قُوِل ولكن الكسرة نقلت إلى القاف ؛ لأن العين من الفعل في قولك « قال » نقلت من حركة إلى

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٢٧/١-٢٨ ، وط: التوفيقية ١٨/١.

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٨٧/١ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٨٨/١ .

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٧٨/١ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز ١٦٦/١ .

(٦) ينظر : البيان للأنباري ٥٦/١ .

(٧) ينظر : الدر المصون ١٣٤/١ .

سكون ،فيجب أن تلزم هذا السكون في سائر تصرف الفعل »[1] كل هذا يقوي الرأي الذي رده أبو البقاء ، ويضعف رأي أبي البقاء وعدم صحة ما ذهب إليه .

٣- وفي المسألة الثالثة : أرى أن أبا البقاء يرى أن « ألا » حرف استفتاح لتنبيه المخاطب ، وينفي أن تكون بمعنى «حقا» ، يقول في إعرابه : ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ﴾[2]: «ألا » هي حرف يفتتح به الكلام لتنبيه المخاطب ، وقيل : معناه حقّاً ، وجوّز هذا القائل أن تفتح « أن بعدها كما تفتح بعد « حقاً» ، وهو في غاية البعد »[3].

والرأي الذي رده أبو البقاء نسبه أبو جعفر النحاس لعلي بن سليمان ، يقول النحاس : « ألا إنهم » : كسرت « إن » لأنها مبتدأة ، قال علي بن سليمان: يجوز فتحها كما أجاز سيبويه : حقاً أنك منطلق ، بمعنى ألا »[4] .

وعلى الرغم من أن بعض المعربين مثل : القيسي ، والأنباري ، قد أجازا مجيء « ألا » بمعنى « حقاً » إلا أنني لم أجد أحداً من الذين

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٨٧/١ .

(٢) الآية (١٢) من سورة البقرة .

(٣) التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ٢٩/١ ، وط: التوفيقية ١٩/١.

(٤) ينظر : إعراب القرآن ١٨٩/١ .

كتبوا في معاني الحروف قد ذكر هذا [١].

ولذا فإني أجد أن أبا البقاء كان محقاً في رأيه لأن الأصل في الحرف أن تكون له دلالة واحدة، كذلك لم أجد أحداً ممن أجازوا مجيء « ألا » بمعنى « حقاً» استدل لرأيه بدليل واحد فيما ذهب إليه .

٤- وفي مسألة أخرى : أرى أن أبا البقاء لا يجيز حذف الضمير العائد على صاحب الحال ، كما لا يجيز حذف الضمير العائد على المبتدأ ، وينسب إلى سيبويه أنه يعد ذلك من الشذوذ ، يقول أبو البقاء في إعرابه قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[٢]، وقيل : يجوز أن يكون حالاً من الهاء في « فيه » والراجع على الهاء محذوف تقديره : من صواعقه ، وهو بعيد ؛ لأن حذف الراجع على ذي الحال كحذفها من خبر المبتدأ ، وسيبويه يعده من الشذوذ »[٣] .

والرأي الذي ضعفه أبو البقاء قال به أبو جعفر النحاس ، يقول : « يجعلون : مستأنف ، وإن شئت كان حالاً من الهاء التي في « فيه » ، فإن قيل : كيف يكون حالاً ولم يعد على الهاء شيء؟ فالجواب أن التقدير : في صواعقه مثل: ﴿ يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ ﴾[٤] »[١].

---

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٧٨/١ ، والبيان للأنباري ٥٧/١ ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ورصف المباني .

(٢) من الآية (١٩) من سورة البقرة .

(٣) التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ٢٦/١ ، وط: التوفيقية ٢٢/١.

(٤) الآية (٢٠) من سورة الحج .

ولما رجعت إلى كتب الأعاريب[٢] ، وهمع الهوامع ، وارتشاف الضرب لم أجد أحداً من هؤلاء ذكر هذا الإعراب ، أو ذكر جواز حذف العائد على صاحب الحال ، وهذا يجعلني أرجح ما ذهب إليه أبو البقاء ، إذ لا يجوز حذف العائد دون أن يدل عليه دليل .

٥- وفي قوله : « يستحي » يرى أبو البقاء أن أصلها : « يستحيي » وأن المحذوف هو لام الكلمة كما تحذف في الجزم ، والوزن عنده « يستفع » ، ويبعد أن يكون المحذوف هو عين الكلمة[٣].

وهذا القول الذي استبعده أبو البقاء نسبه أبو جعفر النحاس للخليل بن أحمد وسيبويه[٤]، وقال أبو حيان : إن أكثر الأئمة على هذا الرأي[٥].

يقول سيبويه ناسباً القول للخليل : « وكذلك : استحيت ، أسكنوا الياء الأولى منها كما سكنت في « بعت» ، وسكنت الثانية لأنها لام الفعل ، فحذفت الأولى لئلا يلتقي ساكنان ، وإنما فعلوا هذا حيث كثر في

=

(١) إعراب القرآن للنحاس ١٩٤/١ .

(٢) مثل : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، والكشاف للزمخشري ، ومشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ، والبيان للأنباري ، والبحر المحيط لأبي حيان .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٤٣/١، وط: التوفيقية ٢٦/١ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن ٢٠٢/١ – ٢٠٣ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ١٢١/١ .

كلامهم » [١].

ويقول : « لما كثرت في كلامهم وكانتا ياءين حذفوها وألقوا حركتها على الحاء ، كما ألزموا « يرى» الحذف ، وكما قالوا : لم يك ، ولم أدر »[٢] .

وهنا أرى أن دليل أبي البقاء في قياسه حذف اللام على حذف الحرف الأخير في حالة الجزم دليل ضعيف ، حيث لا شبه بين الأمرين ، وإذا أضفنا إلى هذا قوة الدليل عند الخليل وسيبويه ، فإن هذا يرجح عندي قول الخليل وسيبويه ويضعف ما ذهب إليه أبو البقاء .

٦- كما يرى أن « آدم » على وزن أفعل ، وأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، ويضعف أن يكون على وزن «فاعل » يقول : « وآدم : أفعل ، والألف فيه مبدلة من همزة هي فاء الفعل ؛ لأنه مشتق من أديم الأرض ، أو من الأدمة ، ولا يجوز أن يكون وزنه فاعلاً إذ لو كان كذلك لانصرف ، مثل : عالم ، وخاتم ، والتعريف وحده لا يمنع ، وليس بأعجمي »[٣].

وقد رأيت أن الزمخشري والأنباري هما اللذان قالا : إن « آدم » على وزن « فَاعِل» وهو ممنوع من الصرف للتعريف والعجمة ، يقول الزمخشري : « واشتقاقهم « آدم» من الأدمة ، ومن أديم الأرض ، نحو

---

(١) الكتاب ٣٩٩/٤ .

(٢) الكتاب ٣٩٩/٤ ، ويرى النحاس أن هذا الرأي لسيبويه مستدلاً بقول الزجاج : إذ قال سيبويه بعد قول الخليل : وقال غيره : فإنما يعني نفسه ، ولا يسمى نفسه بعد الخليل إجلالاً منه له .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي٤٨/١ ، والتوفيقية ٢٦/١.

: اشتقاقهم « يعقوب » من العقب ، و«إدريس » من الدرس ، و«إبليس » من الإبلاس ، وما آدم إلا اسم أعجمي ، وأقرب أمره أن يكون على فاعل ، كـــ« آزر ، وعابر ، وشالح ، وفالح ، وأشباه ذلك »[١].

ويقول الأنباري : « و « آدم » لا ينصرف للعجمة والتعريف »[٢].

وعلى الرغم من أن كثيراً من النحاة والمعربين يرون أن « آدم » اسماً عربياً مشتقاً ، ومنهم الزجاج[٣] ، وأبو جعفر النحاس[٤] ، وابن عطية[٥] ، ومكي القيسي[٦] ، والسمين الحلبي[٧] ، إلا أنني أرى أن نفسي تميل إلى ترجيح جار الله الزمخشري فيما ذهب إليه ، فهذا الأسماء « آدم ، ويعقوب ، وإدريس ... إلخ » أسماء أصولها غير عربية ، وما إدخالها في العربية ، ومحاولة البحث لها عن أصل في العربية ، إلا ضرب من ضروب التكلف ، وليس ثمت دليل على ذلك .

٧- وفي باب الممنوع من الصرف يرى أبو البقاء أن « إبليس » اسم أعجمي» لا ينصرف للعلمية والعجمة ، ويرد على من قال بأنه عربي ، واشتقاقه من «الإبلاس » يقول: « وهو اسم أعجمي لا ينصرف للعجمة والتعريف ، وقيل عربي واشتقاقه من الإبلاس ، ولم ينصرف

---

(١) الكشاف ١/١٢٥ .
(٢) البيان للأنباري ١/٣١ .
(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١/١١٢ .
(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١/٢٠٨ – ٢٠٩ .
(٥) ينظر : المحرر الوجيز ١/٢٣٣ .
(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٧٨ .
(٧) ينظر : الدر المصون ١/٢٦٢ .

للتعريف ، وإنه لا نظير له في الأسماء ، وهذا بعيد على أنه في الأسماء مثله مثل : إخريط ، وإجفيل ، وإصليت ، ونحوه »[١].

وذهب هذا المذهب أغلب المعربين والنحاة، مثل : الزجاج[٢] ، والنحاس[٣]، والقيسي[٤]، وابن عطية [٥]، والأنباري[٦]، والسمين الحلبي[٧].

وأرجح هنا ما ذهب إليه أبو البقاء ، وأشير إلى أمور هي :

أ- نسب أبو جعفر النحاس[٨] ، ومكي القيسي[٩] ، وابن عطية[١٠] الرأي الذي ضعفه أبو البقاء لأبي عبيدة ، ولكن الحق أن أبا عبيدة قد ذكر في مجاز القرآن أنه اسم أعجمي ، قال : « ولم يصرف إبليس لأنه أعجمي »[١١].

ب- ما استدل به أبو البقاء في رد الذي ضعفه قال به قبله ابن

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٥١/١ ، وط: التوفيقية ٣٠/١.

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١١٤/١ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢١٢/١ – ٢١٣ .

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٨٧/١ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز ٢٤٦/١ – ٢٤٧ .

(٦) ينظر : البيان للأنباري ٧٤/١ .

(٧) ينظر : الدر المصون ٧٤/١ .

(٨) ينظر : إعراب القرآن ٢١٢/١ –٢١٣ .

(٩) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٨٧/١ .

(١٠) ينظر : المحرر الوجيز ٢٤٦/١ – ٢٤٧ .

(١١) مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٨/١ .

عطية[١] .

٨- وفي باب الصفة : أجاز أبو البقاء وصف الصفة ؛ لأن الصفة هي الموصوف في المعنى ، وعلى هذا فهو يجيز إعراب « الحكيم » من قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾[٢] صفة لـــ«العليم » يقول : « الحكيم » خبر ثان ، أو صفة « للعليم » على قول من أجاز صفة الصفة ، وهو صحيح ؛ لأن هذه الصفة هي الموصوف في المعنى »[٣].

ويرى برأي أبي البقاء هذا كل من أبي جعفر النحاس [٤]، ومكي القيسي[٥]، والأنباري[٦]، وقد ذكروا هذا القول قبله ، وتبعه كذلك فيه السمين الحلبي[٧]، ورأي أبي البقاء وحجته في هذا صحيحة ، ولا مجال لمخالفتها ، والمعنى يؤيده كذلك فيما ذهب إليه .

٩- وفي مسألة صرفية أخرى يرى أبو البقاء أن أصل « آية » : أيّة ، يقول : « الأصل في آية : أية ؛ لأن فاءها همزة وعينها ولامها ياءان ؛ لأنها من تأيي القوم إذا اجتمعوا ، وقالوا في الجمع : آياء ، فظهرت الياء الأولى ، والهمزة الأخيرة بدل من ياء ، ووزنه أفعال ،

---

(١) ينظر : المحرر الوجيز ٢٤٦/١ – ٢٤٧ .
(٢) من الآية (٣٢) من سورة البقرة .
(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي٤٩/١ ، وط: التوفيقية ٢٩/١.
(٤) ينظر : إعراب القرآن ٢١١/١ .
(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٨٧/١ .
(٦) ينظر : البيان للأنباري ٧٣/١ .
(٧) ينظر : الدر المصون ٢٦٧/١ .

والألف الثانية مبدلة من همزة هي فاء الكلمة ، ولو كانت عينها واواً لقالوا : آواء ، ثم إنهم أبدلوا الياء الساكنة في «آية» ألفاً على خلاف القياس ، ومثله : غاية ، وثاية »[1].

ثم يذكر أبو البقاء وجوهاً أخرى ، ويضعف بعضها ، يقول : « وقيل : أصلها آيية ، ثم قلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وقيل : أصلها : آيية على فاعلة ، وكان القياس أن تدغم ،فيقال : آيّة ، مثل : دابّة ، إلا أنها خففت كتخفيف كينونة في كيّنونة ، وهذا ضعيف ؛ لأن التخفيف في ذلك البناء كان لطول الكلمة »[2].

والقول بأن أصل آية : أيية ، نسبه السمين الحلبي لسيبويه والخليل .

والقول بأن الأصل : آيية على وزن فاعلة ، نسبة للكسائي .

وبأن الأصل : أيية نسبة لبعض الكوفيين .

والرأي الذي قال به أبو البقاء نسبه للفراء ، وقد اختاره أبو البقاء [3].

والحق أن هذه الكلمة جاءت على غير القاعدة ، وأي محاولة لتأويلها

---

(١) التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ٥٦/١ وط: التوفيقية ٣٢/١– ٣٣ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٥٦/١ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٣٠٨/١ – ٣٠٩ .

لم تسلم مـــن الضعف والشذوذ ، كما قال بذلك السمين الحلبي[١] ، والرضي[٢] ، وعلى هذا فلا يسلم أبو البقاء فيما رآه.

١٠ – وفي مسألة أخرى يرى أن « أنصار » من قوله تعالى : ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٣] جمع «نصير» ولا يرجح أن تكون جمعاً لـــ « نصر » يقول : « «أنصاري » هذا جمع « نصير» كـــ«شريف، وأشراف» ، وقال قوم : هو جمع « نصر» ، وهو ضعيف ، إلّا أن تقدر فيه حذف مضاف ، أي : من صاحب نصرى ، أو تجعله مصدراً وصف به »[٤].

والحق أن الرأي الذي اختاره أبو البقاء ورجحه نسبه أبو جعفر النحاس للأخفش الأوسط[٥] ، أما الرأي الذي رده وضعفه فقد نسبه النحاس لأبي العباس المبرد ، ونقل عنه قوله: « وقال محمد بن يزيد : العرب تقول في واحد الأنصار : نصر ، شبهوا فعلاً بفعل »[٦].

وقد رأى ما رآه أبو البقاء كل من ابن عطية[٧]، والسمين

---

(١) ينظر : المصدر السابق .

(٢) ينظر : شرح الشافية ١١٨/٣ .

(٣) من الآية (٥٢) من سورة آل عمران .

(٤) التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ٢٦٤/١ ، وط: التوفيقية ١٣٦/١.

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٨١/١ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) ينظر : المحرر الوجيز ١٣٧/٣ .

الحلبي[1]، وواضح هنا أن الدليل يميل لرأي أبي البقاء في الترجيح ، حيث ورد مثيله في اللغة .

١١- وفي قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾[2] يرى أبو البقاء أن وزن «عرجون»: فعلول ، والنون عنده أصل وليست بزائدة ، ورجح هذا القول وتمسك به ، يوضح هذا قوله : « والعرجون » فعلول ، والنون أصل ، وقيل: هي زائدة ، لأنه من الانعراج ، وهذا صحيح المعنى، ولكنه شاذ في الاستعمال »[3].

والقول بأصالة النون من قول الزجاج[4] ، كما ذكر في كتابه معاني القرآن وإعرابه ، وكما نسبه إليه جار الله الزمخشري[5] .

وما ذهب إليه أبو البقاء في هذا حق ؛ لأن وزن « فعلون » لم يرد عن العرب في لغتهم ، وقد ذكر ذلك أيضاً أبو البركات الأنباري في كتابه البيان[6].

---

(١) ينظر : الدر المصون ٢٠٧/٣ .

(٢) من الآية (٣٩) من سورة يس .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ١٠٨٣/٢ ، وط: التوفيقية ٢٠٣/٢.

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٨٨/٤ .

(٥) ينظر : الكشاف ١٧/٤ .

(٦) ينظر : البيان للأنباري ٢٩٥/٢ .

د- مسائل خلافية بين النحاة :

ويدخل في هذا الباب مسألتان :

١- المسألة الأولى كانت خلافية بين سيبويه ويونس في قوله : ﴿ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ﴾[١] فيذهب سيبويه إلى أن الهمزة في قوله تعالى « أفإن مات » جاءت في موضعها ، والفاء دلت على تعلقت الشرط بما قبله ، إلا أن يونس يرى أن الهمزة كان حقها أن تدخل على جواب الشرط ، والتقدير : « أتنقلبون على أعقابكم إن مات » لأن الغرض التنبيه أو التوبيخ على هذا الفعل المشروط[٢] .

وقد رجح أبو البقاء ما ذهب إليه سيبويه لما يأتي :

أ- أنه لو قدم الجواب لم يكن للفاء وجه ، إذ لا يصح أن تقول : أتزورني فإن زرتك ، ومنه قوله : ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾[٣] .

ب- أن الهمزة لها صدر الكلام ، و« إن » الشرطية كذلك لها صدر الكلام ، وقد وقعا في موضعهما ، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب لأنهما كالشيء الواحد[٤] .

---

(١) من الآية (١٤٤) من سورة آل عمران .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن -ط: عيسى البابي ٢٩٦/١ ، وط: التوفيقية ١٥١/١.

(٣) من الآية (٣٤) من سورة الأنبياء .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢٩٦/١ .

وإلى مذهب يونس يذهب كثير من المفسرين[١] في حين يرى أبو الحسن الأخفش[٢] رأياً يقارب رأي سيبويه، وكذلك الزمخشري[٣] ، والسمين الحلبي[٤] ، والرأي الذي رجحه أبوالبقاء راجح كذلك عندي ؛ لأن الفاء ، و « إنْ » لهما الصدر ، ودخولهما على الشرط يعد دخولاً على الجواب ؛ لأن الشرط والجواب كالشيء الواحد [٥].

٢- المسألة الثانية : تدور حول اختلاف النحاة حول كلمة « أشياء» ويعرض أبو البقاء آراء بعض النحاة في ذلك ، فيقول حين يعرض لقوله تعالى : ﴿ عَنْ أَشْيَاءَ﴾[٦] ، يقول : « ... الأصل فيها عند الخليل وسيبويه : شيئاء بهمزتين بينهما ألف ، وهي فعلاء من لفظ شيء ، وهمزتها الثانية للتأنيث ، وهي مفردة في اللفظ ، ومعناها الجمع ، مثل : قصباء ، وطرفاء ، ولأجل همزة التأنيث لم تنصرف ، ثم إن الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة قدمت ، فجعلت قبل الشين كراهية الهمزتين بينهما ألف خصوصاً بعد الياء فصار وزنها لفعاء»[٧].

---

(١) ينظر : الدر المصون ٤٦٦/٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٤٢٢/١ .

(٣) ينظر : الكشاف ٤٢٣/١ .

(٤) ينظر : الدر المصون ٤١٦/٣ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٤٢٢/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢٩٦/١ .

(٦) من الآية (١٠١) من سورة المائدة .

(٧) التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ٤٦٣/١ ، وط: التوفيقية ٢٢٧/١.

ويؤيد هذا الرأي ويجعله هو الصحيح في قوله : « وهذا قول صحيح لا يرد عليه إشكال»[١].

ثم بعد هذا يعرض لرأي الأخفش والفراء ، يقول : « وقال الأخفش والفراء : أصل الكلمة شيء ، مثل : هيّن على فيعل ، ثم خففت ياؤه كما خففت ياء هيّن ، فقيل : شيْء ، كما قيل : هَيْن ، ثم جمع على أفعلاء ، وكان الأصل أَشْيَئاء ، كما قالوا : هين وأهوناء ، ثم حذفت الهمزة الأولى – لام الكلمة – فصار وزنها أفعاء ، فلامها محذوفة »[٢].

وبعد هذا يعرض بقية الآراء غير منسوبة ، فيقول : « وقال آخرون : الأصل في شييء، مثل: صديق ، ثم جمع على أفعلاء ، كـ أصدقاء ، وأنبياء ، ثم حذفت الهمزة الأولى ، وقيل : هو جمع شيء من غير تغيير ، كـ «بيت وأبيات» ، وهو غلط ؛ لأن مثل هذا الجمع ينصرف ، وعلى الأقوال: الأول يمتنع صرفه لأجل همزة التأنيث ، ولو كان أفعالاً لانصرف ، ولم يسمع أشياء منصرفة ، البتة »[٣].

ويذكر السمين الحلبي أن رأي الخليل وسيبويه هو رأي المازني وجمهور البصريين[٤] . والرأي الأخير الذي ضعفه ورده أبو البقاء هو رأي الكسائي كما ذكر الزجاج[٥] ، والسمين الحلبي[٦] ، وأما جمع شيء

---

(١) المصدر السابق .

(٢) السابق نفسه .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/٤٦٣- ٤٦٤ .

(٤) ينظر : الدر المصون ٤/٤٣٤- ٤٤٠ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/٢١٢ .

(٦) ينظر : الدر المصون ٤/٤٣٤ – ٤٤٠ .

على أفعلاء ، فقد نسبه السمين الحلبي للأخفش [١].

وقد ضعف الزجاج رأي الكسائي ، ورأي الفراء ، ورأي الأخفش[٢]، وقد أيد مكي القيسي[٣] ، والزجاج[٤] ، والأنباري[٥] ، والسمين الحلبي[٦] رأي الخليل وسيبويه ، وما ذهب إليه أبو البقاء من تأييد رأي سيبويه والخليل حق ، إذ لا يلزم منه شيء غير القلب ، والقلب في لسان العرب كثير ، كما قال السمين الحلبي بالإضافة إلى ميل العرب إلى التخفيف فيما يثقل نطقه[٧].

ورده لرأي الأخفش موفق لأنه يلزم صرف أشياء ، وهي غير مصروفه ، وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على رد هذا الرأي كما قال الزجاج[٨].

هـ – اختيارات أبي البقاء :

إذا نظرنا إلى اختيارات أبي البقاء ، فإننا نجد أنه يلجأ إلى اختيار رأي معين دون ذكره لخلاف وآراء بين النحاة والصرفيين ، ويدخل معنا في هذا المبحث في المسائل الآتية :

---

(١) ينظر : المصدر السابق .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢١٢/٢ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢٣٨/١ – ٢٤١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢١٢/٢ .

(٥) ينظر : البيان للأنباري ٣٠٧/١ .

(٦) ينظر : الدر المصون ٤٣٤/٤ – ٤٤٠ .

(٧) ينظر: المصدر السابق .

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢١٢/٢ .

١- يرى أبو البقاء أن الأصل في « إنا » : إننا ، والمحذوف هو النون الوسطى يقول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾[١] الأصل : إننا فحذفت النون الوسطى على القول الصحيح ، كما حذفت في « إن » إذا خففت »[٢].

ولـــم يتحدث في هذه المسألة أحد من المعربين إلا أبا جعفر النحاس ، وأبا إسحاق الزجاج ، ورأي الزجاج أن المحذوف من النونات النون الوسطى[٣]، ولم يحدد النحاس أي النونات حذفت[٤].

والحق أنه لا فائدة من معرفة أي النونات حذفت ، ويكفي أن نعرف أن العرب تستثقل مثل هذا اللفظ فتعمد إلى التخفيف ، وليس ثمت دليل على تعيين النون المحذوفة ، وقد خالف أبو البقاء القاعدة التي سار عليها في كتابه بالتزام الاختصار وتحري الفائدة حين تطرق إلى مثل هذا ، حيث لا فائدة ترجي من هذا .

٢- أما المسألة الثانية من هذه الاختيارات فتدور حول الشرط والجواب ، فيرى أبو البقاء أن « كل اسم شرطت به وكان مبتدأ فخبره فعل الشرط لا جواب الشرط » ، وقد جاء ذلك في معرض حديثه لإعراب قوله تعالى : ﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ

---

(١) من الآية (١٤) من سورة البقرة .

(٢) التبيان في إعراب القرآن- ط: عيسى البابي ٣١/١ ، وط:التوفيقية ٢٠/١.

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١٩/١ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن ١٩١/١ .

هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[1]، فقد أعرب « من » مبتدأ ، و« تبع » خبره ، واستدل على اختياره بقوله: « ولهذا يجب أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ ، ولا يلزم ذلك الضمير في الجواب ، حتى لو قلت : مَنْ يقم أكرم زيداً ، جاز ، ولو قلت : مَنْ يقم زيداً أكرمه ، وأنت تعيد الهاء إلى « مَنْ» لم يجز » [2].

واختيار أبو البقاء هنا يوافقه كذلك اختيار الأنباري[3] ، والسمين الحلبي[4] ، والسيوطي[5] .

وأن أرى ما اختاره أبو البقاء صحيح ، ودليله واضح في الدلالة على ذلك .

٣- وفي المسألة الثالثة: يرى أبو البقاء أن كلمة « الغمام » اسم جنس ، وهي جمع «غمامة» يقول: « و« الغمام » جمع « غمامة» ، والصحيح أن يقال : هو جنس ، فإذا أردت الواحد زدت عليه التاء »[6].

وهذه مسألة خلافية خالف فيها الكوفيون البصريين : إذ يرون ما يطلق عليه البصريون اســـم جنس ، يرونه جمع تكسير واحده ذو

---

(١) الآية (٣٨) من سورة البقرة .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ١/٥٤- ٥٥ ، وط: التوفيقية ١/٣٢.

(٣) ينظر : البيان للأنباري ١/٧٦ .

(٤) ينظر : الدر المصون ١/٣٠٢ .

(٥) ينظر : همع الهوامع ٢/٦٤ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ١/٦٥ ، وط: التوفيقية ١/٣٧.

التاء [١].

وأخذ أبو البقاء برأي البصريين ، وهو صواب ؛ لأن مذهب الكوفيين فاسد من حيث اللفظ والمعنى ، كما يرى الرضي في قوله : « وأما اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه ، فلو كان جمعاً وليس على صيغة جمع القلة لكان يجب رده إلى واحده ، وايضاً : لغلبة التذكير على المجرد من التاء فيها ، نحو : تمر طيب ، ونخل منقعر ، ولا يجوز : رجال فاضل ، وأما المعنى : فلوقوع المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى أيضاً ...» [٢].

٤- وفي المسألة الرابعة يختار أبو البقاء أن يؤتى بـــ« مِن » الجارة ، وذلك إذا فصل بين «كم» وبين مميزها ، يقول في إعرابه لقوله تعالى : ﴿سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةم بَيِّنَةٖ﴾[٣]: «و«من آية » تمييز لـــ «كم» ، والأحسن – إذا فصل بين « كم» وبين مميزها – أن يؤتى بـــ« من»[٤].

وقد نقل أبو حيان[٥]، والسمين[٦] تجويز النحاة دخول « من » على مميز « كم » الاستفهامية والخبرية ، سواء وليها مميزها أم فصل

---

(١) ينظر : شرح الشافية للرضي ١٩٤/١ – ١٩٥ .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي ١٩٤/١ – ١٩٥.

(٣) من الآية (٢١١) من سورة البقرة .

(٤) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ١٧٠/١ ،وط: التوفيقية ٩٠/١ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٢٢٧/٢ .

(٦) ينظر : الدر المصون ٣٦٩/٢ .

بينهما بجملة أو بظرف أو بجار ومجرور ، وعلى هذا فإن دخول « مِنْ» على مميز « كم » – إذا فصل بينهما – جائز عند النحاة ، وبمعنى أن عدم الدخول جائز أيضاً ، ولكن العكبري يرجح الدخول ، ويرى أنه الأحسن دون أن يستدل على ذلك ، وهو في هذا يسير على خطى أبي جعفر النحاس حيث اختار ذلك في قوله : « مِنْ آيةٍ » إذا فرقت بين « كم» وبين الاسم وكان الاختيار أن تأتي بـــ« من»[1] .

وعلى هذا فإن ما رجحه أبو البقاء وحسنه أجازه النحاة ، إلا أن تفضيله هذا على الحذف غير مدلل ، وكأني به ينطلق من أن إدخال « من » أكثر من حذفها في اللغة ، وعلى هذا فالحكم على رأيه يعتمد على استقراء اللغة .

٥- وفي المسألة الخامسة عند إعرابه لقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[2] يستدل أبو البقاء من هذه الآية على جواز تقديم معمول خبر « ليس » عليها ، وكذلك تقديم الخبر ؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، يقول : « قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ : «يوم » ظرف لـــ«مصروفاً» أي: لا يصرف عنهم يوم يأتيهم : وهذا يدل على جواز تقديم خبر «ليس » عليها»[3].

وهذه الآية التي استدل بها أبو البقاء على رأيه هي نفس الآية التي استدل بها جمهور البصريين على الحكم الذي رجحه أبو البقاء ، وهذه

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣٠٢/١ .

(٢) من الآية (٨) من سورة هود .

(٣) التبيان في إعراب القرآن- ط: عيسى البابي ٦٩٠/٢ ، وط: التوفيقية ٣٥/٢.

مسألة اختلف فيها جمهور البصريين وجمهور الكوفيين ، وقد ذكر هذا الخلاف السيوطي في كتابه « همع الهوامع » في معرض حديثه عن تقديم الخبر .

يقول : « وأما « ليس » فجمهور الكوفيين والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والسيرافي ، والفارسي ، وابن أخته الجرجاني ، وأكثر المتأخرين ، منهم : ابن مـــالك : على المنع فيها قياساً على فعل التعجب ، وعسى ونعم وبئس، بجامع عدم التصرف .

وقدم ما للبصريين ، ونسبه ابن جني إلى الجمهور ، وأجازه ابن برهان ، والزمخشري ، والشلوبين ، وابن عصفور : على الجواز لتقديم معموله في قوله : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[1] .

وقد فصل السمين الحلبي استدلال كل مذهب واحتجاجه في قوله : « قوله : يوم يأتيهم » منصوب بـــ « مصروفاً » الذي هو خبر « ليس » وقد استدل به جمهور البصريين على جواز تقديم خبر« ليس » عليها ، ووجه ذلك أن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، و« يوم» منصوب بـــ«مصروفاً » وقد تقدم على « ليس » فليجز تقديم الخبر بطريق الأولى؛ لأنه إذا تقدم الفرع فأولى أن يتقدم الأصل » . ثم يعقب قائلاً : « وقد رد بعضهم هذا الدليل بشيئين : أحدهما : أن الظرف يتوسع به ما لا

---

(١) من الآية (٨) من سورة هود . وينظر : همع الهوامع ١١٧/١ ، ويراجع : الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٠/١ -١٦٤ ، وأسرار العربية /٥٨، وشرح الكافية للرضي ٢٧٦/٢ ، وشرح الأشموني ٣٥٥/١، وحاشية الصبان ٢٢٥/١ ، وشرح التصريح ٢٢٥/١ .

يتوسع في غيره .

والثاني : أن هذه القاعدة منخرمة ، إذ لنا مواضع يتقدم فيها المعمول ولا يتقدم فيها العامل، وأورد من ذلك نحو قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[1] فـ « اليتيم » منصوب بـ «تقهر»، «و«السائل» منصوب بـ « تنهر » ، وقد تقدم على « لا » الناهية ، ولا يتقدم العامل وهو المجزوم على « لا»[2] .

ويبدو أن الترجيح في هذه المسألة عند أبي البقاء لم يكن موفقاً فيه ؛ لأني أجد أن أدلة المانعين أقوى ، فردهم بأنه يتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيره كلام صحيح ، وما أوردوه من أدلة على خرم القاعدة التي استدل بها المجيزون « وهو قولهم : إذا تقدم الفرع فأولى أن يتقدم الأصل» واضحة في الدلالة .

وعلى هذا فإني أرى أن ما ذهب إليه أبو البقاء لا يتابع عليه ، وقد رد هذا – أيضاً – من قبل الأنباري في قوله : « والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون »[3].

٦- وفي المسألة السادسة يختار أبو البقاء أن يكون المستثنى أقل من نصف المستثنى منه ، وقد ذكر ذلك صراحة في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا

---

(١) الآية (٩) من سورة الضحى .

(٢) الدر المصون ٢٩٢/٥ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٣/١ .

عِبَادَكَ ﴾[1] يقــول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: « إِلَّا عِبَادَكَ» : اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْجِنْسِ ، وَهَلِ الْمُسْتَثْنَى أَكْثَرُ مِنَ النِّصْفِ أَوْ أَقَلُّ؟ فِيهِ اخْتِلَافٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ أَقَلُّ»[2].

ويقول أبو حيان : « واختلفوا في قدر المستثنى ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يكون قدر المستثنى منه ولا أكثر ، بل يكون أقل من النصف ، ولا أكثر ، وذهب أبو عبيد والسيرافي إلى أنه يجوز أن يكون قدره وأكثر منه .

وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين إلى أنه يجوز أن يكون النصف فما دونه »[3].

وقد أورد السيوطي أن ابن مالك نقل عن الفراء جواز : له على ألف إلّا ألفين »[4].

وساق السمين الحلبي أدلة بعض المختلفين في هذه المسألة ، يقول : « ويدل لجواز الأكثر قوله تعالى : ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾[5]، والغاوون أكثر من الراشدين، و﴿وَمَن

---

(١) الآيتان (٣٨- ٣٩) من سورة الحجر .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٧٨١/٢ ، وط: التوفيقية ٧٤/٢.

(٣) ارتشاف الضرب ٢٩٥/٢- ٢٩٦ .

(٤) همع الهوامع ٢٢٨/١ .

(٥) الآية (٤٢) من سورة الحجر .

يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[1] ، وحديث :« يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته »[2] ، والمطعمون أكثر قطعاً ، ولجواز النصف قوله تعالى : ﴿قُمِّ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً نَصْفَهُ﴾[3] »[4].

ويقول أبو حيان : « وجميع ما استدل به محتمل التأويل ، والمستقرأ من كلام العرب إنما هو استثناء الأقل »[5].

وعبارة أبي حيان تدل على أن المستثنى أقل من المستثنى منه ، أما تحديده بالنصف ، أو أكثر من النصف ، أو أقل ، فلا أدلة على هذا ، وما استدل به فهو قابل للتأويل .

٢- معتمد أبي البقاء في احتجاجه :

في المسائل الخلافية التي ساقها أبو البقاء في كتابه وناقشها نجده يدعم اختياره وترجيحه بالدليل والحجة ، وقد سار على هذا في أربعة وعشرين موضعاً[6] ، بينما اكتفى في أربعة عشر[7] منها بالعرض فقط

---

(١) من الآية (١٣٠) من سورة البقرة .

(٢) جزء من حديث رواه الإمام مسلم ، والإمام أحمد .

(٣) الآية (٢) من سورة المزمل .

(٤) الدر المصون ٢٩٢/٥ .

(٥) البحر المحيط ٢٠٦/٥ .

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٧/١ ، ١٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٣٦، ٣٨ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١، ٥٦ ، ٥٨ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٤٦ ، ٣٩٥ ، ٤٦٣ ، ٥٤٧ ، ٦٦٠/٢، ٧٣١ ، ١٠٢٧ ، ١٠٨٣ .

(٧) ينظر : المصدر السابق ٢٩/١ ، ٤٣ ، ٥٥ ، ٦٥، ٨٢، ١٠٥ ، ١٧٠ ، ٢٦٤، ٣١٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ ، ٦٩٠/٢ ، ٧٨١ ، ١٠٦٥ .

ومن خلال تتبعنا لاحتجاجه نجد أنه كان يعتمد في ذلك على :

أ- القواعد النحوية :

وهذا هو الغالب عليه في احتجاجه ، فقد اعتمد عليها في اثنى عشر موضعاً[١] ، ومن الأمثلة على ذلك :

١- في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٌ لِّلۡأَبۡرَارِ ﴾[٢] ، يقول أبو البقاء : « وقال بعضهم « للأبرار » : حال من الضمير في الظرف ، و « خير» خبر المبتدأ ، وهذا بعيد ؛ لأن فيه الفصل بين المبتدأ والخبر بحال لغيره ، والفصل بين الحال وصاحب الحال بخبر المبتدأ ، وذلك لا يجوز في الاختيار »[٣] .

٢- ويقول في إعرابه لـــ « إذا » من قَوْلِه تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾[٤] : « وَقَالَ قَوْمٌ: الْعَامِلُ فِيهَا « قِيلَ»، وَهُوَ خَطَأٌ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِإِضَافَةِ « إِذَا» إِلَيْهِ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ لَا يَعْمَلُ فِي الْمُضَافِ»[٥].

---

(١) ينظر : السابق نفسه ١/٧ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٨ ، ٤٨ ، ٥٦ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٤٦ ، ٣٩٥ ، ٤٦٣ .

(٢) من الآية (١٩٨) من سورة آل عمران .

(٣) التبيان في إعراب القرآن- ط: عيسى البابي ١/٣٢٤ ، وط: التوفيقية ١/١٦٤.

(٤) من الآية (١١) من سورة البقرة .

(٥) التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ١/٢٧ ، وط: ١/١٨.

٣- أما في إعرابه « ماذا » من قوله تعالى :﴿يَوۡمَ يَجۡمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبۡتُمۡۖ ﴾[١] فيقول: «وَمَا»، وَ« ذَا» هُنَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِد، وَيَضْعُفُ أَنْ يُجْعَلَ « ذَا» بِمَعْنَى «الَّذِي» هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا عَائِدَ هُنَا، وَحَذْفُ الْعَائِدِ مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ ضَعِيفٌ»[٢].

ب- السماع :

وهو أخذ اللغة عن الأعراب ، وكذلك نقل شعرهم ونثرهم[٣].

وقد اهتم العلماء بأمر السماع منذ الصدر الأول في عصر الإسلام ، وخلال القرن الثاني للهجرة ، وما تلاه من قرون ، وذلك بعد أن بدأت علوم العربية تنشأ وتتكون على الوضع الذي نراه اليوم .

واعتمد أبو البقاء على السماع في موضعين[٤] ، ومن ذلك : إنه عند إعرابه « من أول » من قوله تعالى : ﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍۚ ﴾[٥] ، يقول أبو البقاء : « وَ « مِنْ أَوَّلِ» : يَتَعَلَّق

---

(١) من الآية (١٠٩) من سورة المائدة .

(٢) التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ٤٧١/١ ، وط: التوفيقية ٢٣١/١.

(٣) ينظر : في أصول النحو أ/ سعيد الأفغاني ، ط٣، مطبعة جامعة دمشق سنة ١٩٦٤م /١٩٨ ، وابن يعيش وشرح المفصل . أ.د/ عبد اللطيف الخطيب – جامعة الكويت – ط: مكتبة الكويت الوطنية سنة١٩٩٩م /٣١٣.

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٦٦٠/٢ ، ١٠٨٣ .

(٥) من الآية (١٠٨) من سورة التوبة .

بِـــ«أُسِّسَ» ؛ وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَ بَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ: مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ «مِنْ» لَا تَدْخُلُ عَلَى الزَّمَانِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِـــ«مُنْذُ»، وَهَذَا ضَعِيفٌ هَاهُنَا؛ لِأَنَّ التَّأْسِيسَ الْمُقَدَّرَ لَيْسَ بِمَكَانٍ حَتَّى تَكُونَ «مِنْ» لِابْتِدَاءِ غَايَتِهِ، وَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِ دُخُولِ «مِنْ» عَلَى الزَّمَانِ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ دُخُولِهَا عَلَى «قَبْلَ» الَّتِي يُرَادُ بِهَا الزَّمَانُ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ»(١).

جـــ – القياس :

وهو في اللغة: التقدير ، مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً(٢) .

وفي الاصطلاح: حمل فرع على أصل بعلة ، أو إجراء حكم الأصل على الفعل أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع (٣).

وقيل : هو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب (٤).

وقد اعتمد أبو البقاء على القياس في كتابه « التبيان في إعراب القرآن » في أربعة مواضع(٥) ، ومن ذلك :

---

(١) التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ٦٦٠/٢ ، وط: التوفيقية ٢٢/٢.

(٢) ينظر : لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري ، تحقيق أ/سعيد الأفغاني ، ط : الجامعة السورية سنة ١٣١٧هـــ – ١٩٥٧م/٩٣ وتحقيق د/ عطية عامر /٢٧ .

(٣) ينظر : لمع الأدلة :٩٣ ، ٢٧ .

(٤) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي /٣٨ ، وفي أصول النحو /٧٨ .

(٥) ينظر : التبيان في أعراب القرآن ٣١/١ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٥٨ .

قوله : « وَأَصْلُ «صَيِّب» صَيْوِبٌ عَلَى فَيْعِلٍ ، فَأُبْدِلَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ الْأُولَى فِيهَا، وَمِثْلُهُ: مَيِّتٌ وَهَيِّنٌ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: أَصْلُهُ صَوِيبٌ عَلَى فَعِيلٍ وَهُوَ خَطَأٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَصَحَّتِ الْوَاوُ كَمَا صَحَّتْ فِي «طَوِيلٍ وَعَوِيلٍ» »[1].

د . عدم النظير :

وقد اعتمد عليه أبو البقاء ثلاث مرات[2] في كتابه « التبيان » ، ومن ذلك ما ذكره عند إعرابه لقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[3] يقول : « وقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: « ذَلِكَ» : «ذَا» اسْمُ إِشَارَةٍ، وَالْأَلِفُ مِنْ جُمْلَةِ الِاسْمِ. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ الذَّالُ وَحْدَهَا هِيَ الِاسْمُ، وَالْأَلِفُ زِيدَتْ لِتَكْثِيرِ الْكَلِمَةِ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: ذِهِ أَمَةُ اللَّهِ ؛ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا الِاسْمَ اسْمٌ ظَاهِرٌ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ اسْمٌ ظَاهِرٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ حَتَّى يُحْمَلَ هَذَا عَلَيْهِ، وَيَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي التَّصْغِيرِ: ذَيَّا فَرَدُّوهُ إِلَى الثُّلَاثِيِّ، وَالْهَاءُ فِي ذِهِ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ فِي ذِي»[4].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٣٥/١ ، وط: التوفيقية ٢٢/١.

(٢) ينظر : المصدر السابق ١٤/١ ، ٥١ ، ١٠٢٧/٢ .

(٣) الآية (٢) من سورة البقرة .

(٤) التبيان في إعراب القرآن– ط: عيسى البابي ١٤/١ ، وط: التوفيقية ١٠/١، وقد عرض أبو البركات الأنباري لهذه المسألة في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٦٩/٢– ٦٧٧ ، وذكر كذلك أن الأخفش ومن تابعه من البصريين =

هـ – التقسيم :

لم يعتمد أبو البقاء على هذا النوع من الاستدلال إلّا مرة واحدة ، يقول فيها حين تحدث عن أصل « هلم » : « وَاخْتَلَفُوا فِي أَصْلِهَا؛ فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ: أَصْلُهَا « هَا الْمُمْ» ؛ أَيِ: اقْصُدْ(١)، .... وَقَالَ الْفَرَّاءُ: أَصْلُهَا هَلْ أَمْ فَأُلْقِيَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ عَلَى اللَّامِ، وَحُذِفَتْ، وَهَذَا بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ أَمْرٌ. وَ«هَلْ» إِنْ كَانَتِ اسْتِفْهَامًا فَلَا مَعْنَى لِدُخُولِهِ عَلَى الْأَمْرِ، وَإِنْ كَانَتْ

=

ذهبوا إلى أن أصل «ذا» : ذي – بتشديد الياء إلا أنهم فكوا التشديد ثم حذفوا الياء الثانية ، فبقى « ذَيْ» فأبدلوا من الياء ألفاً لئلا يلتحق بـــ« كَيْ » فالألف منه منقلبة عن ياء بدليل جواز الإمالة ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل «ذَوَى» – بفتح الواو – فحذفت اللام تأكيداً للإبهام ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

ينظر : الإنصاف ٦٦٩/٢ – ٦٧٠ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٣٧/١ ، ١٤٦ ، وشرح التصريح ١٥٠/١ ، ١٥٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢٨/٢ ، ٣٧ ، وأسرار العربية/١٥٠ .

(١) وذكر السيوطي أن البصريين ، قالوا : هلم مركبة من « ها » التنبيه ، ولُمّ التي هي فعل أمر من قولهم : لمَّ الله شعثه ، أي : جمعه ، كأنه قيل : اجمع نفسك إلينا ، وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدرج ، وقال الفراء : مركبة من « هل » التي هي للزجر ، وأم بمعنى اقصد ، وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : وقول البصريين أقرب إلى الصواب ، ويدل على صحته أنهم نطقوا بها فقالوا : لم بمعنى احضر ، ومنه « هلم شهداءكم » أي : أحضروهم .

ينظر : همع الهوامع ١٠٦/٢ ، ١٠٣ ، ومافات الإنصاف من مسائل الخلاف /١٣٥، ١٣٦ .

بِمَعْنَى قَدْ، فَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَمْرِ، وَإِنْ كَانَتْ «هَلْ «اسْمًا لِلزَّجْرِ، فَتِلْكَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ، ثُمَّ لَا مَعْنَى لَهَا هَاهُنَا»(١).

و- المعنى :

اعتمد عليه أبو البقاء مرة واحدة حين ذكر إعراب قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾(٢) ، يقول : « وَ « الْحَكِيمُ» : خَبَرٌ ثَانٍ، أَوْ صِفَةٌ لِـ«لْعَلِيمِ» عَلَى قَوْلِ مَنْ أَجَازَ صِفَةَ الصِّفَةِ، وَهُوَ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ هِيَ الْمَوْصُوفُ فِي الْمَعْنَى»(٣).

---

(١) التبيان في إعراب القرآن- ط: عيسى البابي ٥٤٧/١ .

(٢) من الآية (٣٢) من سورة البقرة .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٤٩/١ ، وط: التوفيقية ٢٩/١.

المبحث الثاني
اختيارات أبي البقاء العكبري وترجيحاته للتوجيهات الإعرابية

إذا نظرنا في كتاب إعراب القرآن فإننا نجد أن أهم ما يميزه احتواؤه على الوجوه الإعرابية الكثيرة ، فقد حرص أبو البقاء على ألا يفوته وجه إعرابي تحتمله الآية التي يعربها ، فاستفاد مما وصل إليه سابقوه من وجوه إعرابية ، وزاد عليها ثمرة اجتهاده ، وخلاصة فكره وجوهاً إعرابية جديدة منبثقة من توجهه النحوي ، ومذهبه الذي ارتضاه لنفسه .

والوجوه الإعرابية التي يحتويها كتاب التبيان في إعراب القرآن كثيرة جداً يصعب على الدارس عدها ، ولكني هنا سأعرض للمواضع التي أولاها أبو البقاء اهتمامه فناقش الوجوه ، ورجح بينها ، وهي مواضع قليلة إذا قورنت بالوجوه الإعرابية التي يحتويها التبيان ، وقد وصل عدد المواضع التي ناقشها أبو البقاء ورجح بينها أو احتار مائة وستة وخمسين موضعاً(١) .

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢٣/١ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٧٦، ٨٠ ، ٨٥ ، ٩٠، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠٠ ، ١١١، ١١٧ ، ١٣٠ ، ١٣٩، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٧، ١٤٩ ، ١٦١، ١٦٢، ١٨١، ١٨٩، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٨، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٣٣ ، ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢، ٢٦٠ ، ٢٦٢، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧١، ٢٨١، ٢٨٦، ٢٩٣، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣١٩ ، ٣٢٤ ، ٣٣٥، ٣٤٩ ، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٦٨، ٣٩٣، ٤٠١، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤ ، ٤٢٧، ٤٣٣، ٤٤٢، ٤٥٣، ٤٥٧، ٤٨٠، ٤٨٦، ٤٩١، ٤٩٣، ٥٢٤، ٥٣٥، =

ويجدر بي هنا أن أسجل ملحوظة تؤخذ على أبي البقاء كما تؤخذ على غيره من المؤلفين ، حيث كان – كعادته في كتابه كله – لا يهتم بنسبة الوجوه الإعرابية التي يعرضها لأصحابها ، وسأقوم في هذا المبحث بدراسة اختياراته وترجيحاته للوجوه الإعرابية ، وسأحاول من خلال هذه الدراسة نسبة الوجوه التي أغفلها أبو البقاء لأصحابها – إن شاء الله تعالى – .

=

٥٤٤، ٥٤٩، ٥٥٠ ، ٥٥٢، ٥٥٦، ٥٥٨، ٥٨٦، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٧، ٦٠٢، ٦٠٩، ٦١٦، ٦١٩، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٣٠ ، ٦٣٧، ٦٤٠، ٦٤٢، ٦٤٦، ٦٤٩، ٦٥١، ٦٥٥، ٦٦٢، ٦٦٧، ٦٦٩، ٦٧٢، ٦٨٣، ٧٠٨، ٧١٠ ، ٧١١، ٧١٦، ٧٣٣، ٧٤٢، ٧٤٤، ٧٥٣، ٨٨١، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠١، ٨٣٩، ٨٤٣، ٨٦٦، ٨٨٥، ٩١٢، ٩٢١، ٩٢٥، ٩٢٧، ٩٦٥، ٩٧٣، ٩٧٤ ، ٩٧٥، ٩٨٤، ٩٨٧، ٩٨٩، ١٠٠٦ ، ١٠٤٣، ١٠٥٨، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٩ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٦، ١١٠٥، ١١١٣ ، ١١٣١، ١١٣٣، ١١٣٧، ١١٥٢، ١١٧٩، ١١٨٠ ، ١١٨٢، ١١٨٦، ١١٩٣، ١٢٠٨، ١٢٠٩ ، ١٢١١، ١٢٤٦، ١٢٥١، ١٢٦٠، ١٢٧٤، ١٢٩٨، ١٣٠٨، ١٣١٠.

عرض اختيارات أبي البقاء وترجيحاته للوجوه الإعرابية

أ- اختياره وترجيحه في باب اسم الإشارة :

- في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾[1] يضعف أبو البقاء مجيء « هؤلاء» بمعنى «الذين» ووقوعه خبراً لـــ« أنتم » معتمداً في ذلك على مذهب البصريين في منع مجيء « أولاء» موصول[2] .

---

(١) من الآية (٨٥) من سورة البقرة .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي١/٨٦ ، وط: التوفيقية ١/٤٣، وقد عرض أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف خلافاً بين النحاة حول مجيء أسماء الإشارة أسماء موصولة ، حيث ذهب الكوفيون إلى أن «هذا» وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى « الذي» ، واحتجوا بقولهم : إنما قلنا ذلك : لأنه قد جاء في كتاب الله تعالى وكلام العرب قال تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾والتقدير: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، فأنتم: مبتدأ، وهؤلاء: خبره وتقتلون :صلة هؤلاء، وقال تعالى: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ جَـٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [النساء: ١٠٩] والتقدير فيه: ها أنتم الذين جادلتم عنهم، فأنتم: مبتدأ، وهؤلاء: خبره، وجادلتم: صلة هؤلاء، وذهب البصريون: إلى أنه لا يكون بمعنى الذي، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة ، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال، فمن ادَّعى أمرًا وراء ذلك بقي مُرْتَهَنًا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ادَّعوْه، وأما ما استشهدوا به فلا دليل لهم فيه من ثلاثة أوجه: أ- أن يكون «هؤلاء» باقيًا على أصله من كونه اسم إشارة، وليس بمعنى «الذي» كما زعموا، ويكون في موضع نصب على الاختصاص، والتقدير فيه «أعني هؤلاء» .
ب- أن يكون « هؤلاء» تأكيدا لأنتم، والخبر « تقتلون»، ويكون « تقتلون» في موضع نصب؛ لأنه خبر التقريب، وخبر التقريب يكون منصوباً عند الكوفيين ، =

وأرى أنه رجح أن تكون منادى بأداة نداء محذوفة ، والتقدير : ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون أنفسكم ... الآية ، أو جعله منصوباً على الاختصاص . والله أعلى وأعلم .

ب- باب الموصول :

وفي باب الموصول يرى أبو البقاء ألا تكون « ما» من قوله تعالى : ﴿فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ﴾[1] مصدرية ، والتقدير : بحفظهن الله ؛ لأنه حينئذٍ يخلو الفعل من ضمير الفاعل ، ويرجح ويختار أن تكون « ما » موصولة[2] .

وفي قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[3] يرجح أبو البقاء أن

=

كقولهم: « هذا زيد القائم» بالنصب، و«هذا زيد قائما» ولو كان صلة لما كان له موضع من الإعراب، وعند البصريين يحتمل أن يكون في موضع نصب حال.

جـ- أن يكون « هؤلاء» منادى مفردا، والتقدير فيه « ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون» و«تقتلون» هو الخبر، ثم حذف حرف النداء كما قال تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾وكما قال تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ وحذف حرف النداء كثير في كلامهم.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٧/٢- ٧٢٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٥٦/١ ، وشرح الأشموني لمحمد محيي الدين عبد الحميد ١٨٢/١ - ١٨٥ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٦٥/١- ١٦٦ ، وشرح الكافية للرضي ٥٥/٢ .

(١) من الآية (٣٤) من سورة النساء .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن- ط: عيسى البابي ٣٥٤/١ ، وط: التوفيقية ١٧٨/١.

(٣) من الآية (١٩) من سورة الأنعام .

تكون «ما» موصولة في موضع نصب بـــ«إن»[١].

كما يضعف أن تكون « ما » الثانية من قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[٢] موصولة[٣] ، ويرجح أن تكون مصدرية – كما أرى – وتكون مع الفعل بعدها مصدر مجرور بالباء الدالة على السببية .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾[٤] لا يجيز أن يكون « إله » مبتدأ، و « في السماء» خبره ؛ لأنه لا يبقى لـــ« الذي » عائد[٥] .

ويختار أن تكون « ما » موصولة[٦] من قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا ..... وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ [٧].

جـــ– باب المبتدأ والخبر :

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن– ط: عيسى البابي ٤٨٦/١ ، وط: التوفيقية ٢٣٨/١.

(٢) من الآية (٣٠) من سورة الشورى .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن– ط: عيسى البابي ١١٣٣/٢ ، وط: التوفيقية ٢٣٥/٢.

(٤) من الآية (٨٤) من سورة الزخرف .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن– ط: عيسى البابي ١١٤٢/٢ ، وط: التوفيقية ٢٢٩/٢.

(٦) ينظر : المصدر السابق – ط: عيسى البابي ١٢٠٩/٢ ، وط: التوفيقية ٢٥٦/٢.

(٧) من الآية (١٦) من سورة الحديد .

في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾[1] يرى أبوالبقاء أن: (أُولَئِكَ) مُبْتَدَأٌ ، وَ (يُؤْمِنُونَ بِهِ) خَبَرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ «الَّذِينَ». وَلَا يَجُوزُ – عنده – أَنْ يَكُونَ «يَتْلُونَهُ» خَبَرَ « الَّذِينَ» ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَنْ أُوتِيَ الْكِتَابَ تَلَاهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى «حَقَّ تِلَاوَتِهِ» الْعَمَلُ بِهِ، وَقِيلَ: « يَتْلُونَهُ» الْخَبَرُ وَ« الَّذِينَ آتَيْنَاهُمْ» لَفْظُهُ عَامٌّ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ، وَهُوَ كُلُّ مَنْ آمَنَ بِالنَّبِيِّ – ﷺ – مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، أَوْ يُرَادُ بِالْكِتَابِ الْقُرْآنُ ﴾[2]. والله أعلى وأعلم.

كما نجد أنه في قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَّطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[3] يختار أن تكون (عَلَيْهِ) متعلقة بمحذوف فِي محل رفع خَبَرًا للمصدر المؤول من « أن يطوَّف » ،ويضعف أَنْ تكون للإِغْرَاء ؛ لِأَنَّ الْإِغْرَاءَ إِنَّمَا يجِيء مَعَ الْخِطَابِ[4].

وفي قوله تعالى : ﴿ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾[5] يرجح أن تكون « بعضكم» مبتدأ ، وخبره « من بعض» مع متعلقه المحذوف ، ولا يرجح

---

(١) من الآية (١٢١) من سورة البقرة .

(٢) التبيان في إعراب القرآن–ط: عيسى البابي ١/١١١، وط: التوفيقية ١/٦١.

(٣) من الآية (١٥٨) من سورة البقرة .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي١/١٣٠ ، وط: التوفيقية ١/٧٠، يقول أبو البقاء: «وَالْجَيِّدُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْوَجْهِ خَبَرًا، وَأَنْ يَطَّوَّفَ مُبْتَدَأٌ.وَيَضْعُفُ أَنْ يُجْعَلَ إِغْرَاءً ؛ لِأَنَّ الْإِغْرَاءَ إِنَّمَا جَاءَ مَعَ الْخِطَابِ. وَحَكَى سِيبَوَيْهِ عَنْ بَعْضِهِمْ: عَلَيْهِ رِجلًا لَيْسَنِي.قَالَ: وَهُوَ شَاذٌّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ».

(٥) من الآية (٢٥) من سورة النساء .

أن تكون « بعضكم » فاعلاً لفعل محذوف(١).

وأبو البقاء محق في ترجيحه إذا لا يصح حذف الفعل إلا إذا دل عليه دليل كأن يجيب به نفي ، كقولك : لمن قال : ما قام أحد ، أي بلى قام محمد ، ومنه قول الشاعر :

تَجَلَّدتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرُ مِنَ الْوَجْدِ شَيءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ(٢)

أو يجب به استفهام محقق ، نحو : « نعم عليٌّ » جواباً لمن قال : هل جاءك أحد؟ ومنه : ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ ﴾(٣) أي: خلقهن الله ، أو مقدر كقراءة ابن عامر وغيره : ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ

---

(١) ينظر : التبيان –ط: عيسى البابي١/٣٤٩ ، وط: التوفيقية ١/١٧٦، يقول أبو البقاء : «وبعضكم فاعل الفعل المحذوف ، والجيد أن يكون «بعضكم » مبتدأ ، «ومن بعض » خبره » .

(٢) البيت من بحر الطويل ، ولم أعثر له على نسبة ولا سوابق ولا لواحق تتصل به ، واستشهد به صاحب شرح التصريح ١/٢٧٣ ، والمقاصد النحوية ٢/٤٥٣، وأوضح المسالك ٢/٧٨ ، وشرح الأشموني ٢/٥٠، على ارتفاع « أعظم الوجد » بأنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وهذا الفعل المحذوف مجاب عنه على كلام منفي سابق ، وهو قول القائلين : لم يعر قلبه من الوجد شيء.

(٣) من الآية (٨٧) من سورة الزخرف ، ولفظ الجلالة « الله» فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل الواقع بعد أداة الاستفهام « من خلقهم » والدليل على أنه فاعل أنه قد ورد في مثل هذه العبارة فاعلاً لفعل ملفوظ به في الكلام ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مِنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف :٩] ، ومجيء الجواب على هذا الوجه أكثر من مجيئه بالجملة الإسمية، فالحمل عليه أولى.

وَالْآصَالِ * رِجَالٌ﴾(١).

أي : يسبحه رجال ، وهو قياسيٌّ وفاقاً للجرمي وابن جني(٢).

---

(١) من الآيتين (٣٦ ، ٣٧) من سورة النور ، والداعي إلى تقدير فعل يكون «رجالاً » له على هذه القراءة أنه لا يجوز أن يكون « رجال» نائب الفاعل لـــ « يسبح» المبني للمجهول به؛ لأن الرجال ليسوا مسبَّحين- بفتح الباء- وإنما هم مسبِّحون -بكسر الباء؛ فلما لم يصح أن يكون « رجال » نائب فاعل للفعل السابق لهذا المعنى ، التمسنا له عاملاً فلم نجد في الكلام عاملاً يعمل فيه الرفع ، ورأينا الكلام السابق يشعر بسؤال، وكأنه لما قيل : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ قال قائل : من المسبِّح؟ فأجيب « رجال » أي: يسبحهُ رجال .

وعلى هذا : يجوز أن يكون نائب الفاعل – على قراءة البناء للمجهول – أحد الجارين والمجرورين : إما «له» ، وإما « فيها» ولكن الأولى أن يكون « له » هو نائب الفاعل . والله أعلى وأعلم .

ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٧٩/٢ .

(٢) في هذه المسألة ثلاثة آراء للنحاة : الأول : أن كل واحد من هذه المرفوعات فاعل بفعل محذوف ، ولا يجوز فيها غير ذلك ، وهذا رأي الجرمي وابن جني ورجحه ابن هشام في مغني اللبيب ، وقد قرئ : ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ [الأنعام : ١٣٧] ببناء « زين» للمجهول ، ورفع « قتل» على أنه نائب فاعل ، وجر « أولادهم» بالإضافة ، ورفع « شركاؤهم» على أنه فاعل فعل محذوف دلَّ عليه ما قبله ، وكأنه قيل : مَنْ زينه ؟ فقيل : زينه شركاؤهم » وهذه قراءة أبي عبد الرحمن السلمي .

ينظر : المحتسب لابن جني ٢٢٩/١.

والثاني : أن كل واحد من هذه المرفوعات خبر مبتدأ محذوف ، وهو ما يراه الجمهور ، وتقدير الكلام في الآية الأولى عندهم : الله خالقهم ، وفي الثانية : المسبح له رجال ، وهكذا . والثالث : أنه يجوز أن يقدر المرفوع فاعلاً بفعل محذوف دل عليه سابق الكلام ، وأن يقدر خبر مبتدأ محذوف ، لكن الأولى =

ولا يجوز في نحو : « يوعظ في المسجد رجل » لاحتماله للمفعولية ، بخلاف نحو « يوعظ في المسجد رجال محمد » أو يستلزمه ما قبله ، نحو قول الشاعر :

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لَابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ[1]

أي: « وحلت له الخمر » لأن « أَحَلّتْ » يستلزم « حَلَّت » .

أو فسره ما بعده ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[2] ، والحذف في هذا واجب ؛ لأن أدوات الشرط تختص بالدخول على الأفعال[3] .

=

تقديره : فاعلاً بفعل محذوف .

ينظر : شرح التصريح ٢٧٣/١ ، وأوضح المسالك ٨١/٢ ، وشرح الأشموني ٥٠/٢.

(١) البيت من بحر الطويل ، ونسب للفرزدق ، وهو في ديوانه ٢٥٤/١ ، وشرح التصريح ٢٧٤/١ ، وأوضح المسالك ٨١/٢ ، وسمط اللآلى /٣٦٧ ، والمقاصد النحوية ٤٥٦/٢ ، والكامل في اللغة والأدب ٢١٧/١ ، وذكر بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٧/١ .

(٢) من الآية رقم (٦) من سورة التوبة .

(٣) وإنما كان الحذف في هذا المثال ونحوه واجباً ؛ لأنهم اعتبروا « استجارك » الذي بعد الاسم المرفوع كالعوض من الفعل المحذوف ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض منه ، فلذلك لا يجوز ذكر العامل في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ونحوها ، ولا شك أن هذا الكلام يجري على مذهب البصريين الذين لا يجيزون أن يقع بعد أداة الشرط جملة اسمية ، فيكون المرفوع مبتدأً خبره ما بعده ، ولا يجوز عندهم أن يتقدم الفاعل على فعله حتى يكون « أحد » فاعلاً بـــ « استجارك » الذي بعده ، فأما الكوفيون الذين يجيزون وقوع الجملة

=

وفي قوله تعالى : ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا ...أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ.... ﴾(١).

يرجح أبو البقاء أن يكون خبر « الرَّاسخون » : « يؤمنون بِمَا » ، وليس قوله : «أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ» يقول : وفي خَبَرِ « الرَّاسِخُونَ» وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: « يُؤْمِنُونَ» :وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَالثَّانِي: هُوَ قَوْلُهُ: «أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ» (٢).

وأما قراءة الضم في « أفحكم » من قوله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾(٣) فيرد أبو البقاء هذه القراءة لأن التوجيه عليها يكون « أفحكم » مبتدأ ، و « يبغون » خبره ، والعائد محذوف(٤) ، ويرجح قراءة النصب على المفعولية ، والتقدير : أيبغون حكم الجاهلية (٥).

=

الإسمية بعد أداة الشرط أو يجيزون تقدم الفاعل ، فليس عندهم في هذه الآية ونحوها حذف . ينظر : الإنصاف ١٨٧/١ ، وشرح التصريح ٢٧٤/١، وأوضح المسالك ٨١/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٥٦/٢.

(١) من الآية (١٦٢) من سورة النساء .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٤٠٧/١ ، وط: التوفيقية ٢٠٢/٢ .

(٣) من الآية (٥٠) من سورة المائدة .

(٤) يقول أبو البقاء في كتابه التبيان – ط: عيسى البابي ٤٤٣/١ ، وط: التوفيقية ٢١٨/١: « ويقرأ بضم الحاء وسكون الكاف وضم الميم على أنه مبتدأ ، والخبر « يبغون » والعائد محذوف أي يبغونه ، وهو ضعيف .

(٥) يقول أبو البقاء : « يقرأ بضم الحاء وسكون الكاف وفتح الميم ، والناصب له يبغون ، ويقرأ بفتح الجميع وهو أيضاً منصوب بـــ« يبغون » أي : احكم

=

ولا يجيز أبو البقاء إعراب « كثير منهم » من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[1] مبتدأ، والجملة قبله خبراً مقدماً عنه ، والتقدير : كثير منهم عموا وصموا[2] ، ويرجح أن يكون «كثير» خبر مبتدأ محذوف ، أو بدل من ضمير الفاعل في « صموا » .

يقول أبو البقاء :« «كَثِيرٌ مِنْهُمْ» : هُوَ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ؛ أَيِ: الْعَمَى وَالصَّمُّ كَثِيرٌ، وَقِيلَ: هُوَ بَدَلٌ مِنْ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِي « صَمُّوا». وَقِيلَ: هُوَ مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبَرٌ عَنْهُ؛ أَيْ: كَثِيرٌ مِنْهُمْ عَمُوا، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ وَقَعَ فِي مَوْضِعِهِ، فَلَا يُنْوَى بِهِ غَيْرُهُ. وَقِيلَ: الْوَاوُ عَلَامَةُ جَمْعِ الاسْمِ، وَ«كَثِيرٌ» فَاعِلُ «صَمُّوا» » [3].

=

حكم الجاهلية ، ويقرأ : تبغون على الخطاب لأن قبله خطاباً .

(١) من الآية (٧١) من سورة المائدة .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن- ط: عيسى البابي ٥٤٢/١ ، وط: التوفيقية ٢٢١/١، ٢٢٢.

(٣) المصدر السابق ، ويشير هنا إلى لغة أزد شنوءة ، وقيل : طيء ، وحكى ذلك البصريون بأن هؤلاء يلحقون بالفعل علامة تدل على فاعله المثنى أو المجموع ، نحو : ضربوني قومك ، وضربتني نسوتك ، وضرباني أخواك ، ومنه قول الشاعر من المتقارب :

يلومـــــونني فـــــي اشـــــتراء ـــــل أهلي فكلهـم ألـــــــوم

فالألف والواو والنون المتصلة بالألف هنا أحرف دلوا بها على تثنية الفاعل وجمعه كما دلوا بالتاء ، في نحو :« قامت » على التأنيث ، لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير أو تابع على الإبدال من الضمير .

=

ويضعف أبو البقاء قراءة ضم النون من « أحسن » من قوله تعالى : ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾[1] على أن « أحسن » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو أحسنُ[2] .

يقول أبو البقاء : « عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ» : يُقْرَأُ بِفَتْحِ النُّونِ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ، وَفِي فَاعِلِهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: ضَمِيرُ اسْمِ اللَّهِ، وَالْهَاءُ مَحْذُوفَةٌ؛ أَيْ :عَلَى الَّذِي أَحْسَنَهُ اللَّهُ؛ أَيْ: أَحْسَنَ إِلَيْهِ؛ وَهُوَ مُوسَى.وَالثَّانِي :هُوَ ضَمِيرُ مُوسَى؛ لِأَنَّهُ أَحْسَنَ فِي فِعْلِهِ. وَيُقْرَأُ بِضَمِّ النُّونِ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ، وَالْمُبْتَدَأُ مَحْذُوفٌ، وَهُوَ الْعَائِدُ عَلَى الَّذِي؛ أَيْ: عَلَى الَّذِي هُوَ أَحْسَنَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ»[3].

كما لا يجيز أن يكون « التَّائِبُونَ» من قوله تعالى : « التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ »[4] مبتدأ خبره «الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ » وما بعده ، يقول أبو البقاء : « قَوْلُهُ تَعَالَى: « التَّائِبُونَ» : يُقْرَأُ بِالرَّفْعِ؛ أَيْ: هُمُ التَّائِبُونَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَالْخَبَرُ: الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ»[5].

=

ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٨٣- ٩٠ .

(١) من الآية (١٥٤) من سورة الأنعام .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ١/٥٥٠ ، وط: التوفيقية ١/٢٦٦.

(٣) المصدر السابق .

(٤) من الآية (١١٢) من سورة التوبة .

(٥) التبيان في إعراب القرآن- ط: عيسى البابي ٢/٦٦٢ ، وط:التوفيقية =

أما إعراب الفراء قوله تعالى :﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾[1] بأنه خبر للحروف المقطعة « كهيعص»[2] فيرده أبو البقاء ويجعل الرفع في « ذكر » من ثَلَاثَة أَوْجُه ؛ أَحَدُهَا: أنه خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ؛ أَيْ هَذَا ذِكْر رَحْمةِ رَبِّكَ. وَالثَّانِي: أن « ذكر » مُبْتَدَأ ، وجاز الابتداء بالنكرة لأنه مضاف إلى ما بعده وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ؛ والتقدير : فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكَ ذِكْر رَحْمَة رَبك . وَالثَّالِثُ: هُوَ خَبَرُ لِلْحُرُوف الْمُقَطَّعَة، كما ذَكَرَ الْفَرَّاءُ، وَفِيه بُعْدٌ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى ؛ وَلَيْسَ فِي الْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ ذِكْرُ الرَّحْمَةِ، وَلَا فِي ذِكْرِ الرَّحْمَةِ مَعْنَاهَا[3].

وفي إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[4] يختار أبو البقاء أن يكون « حرام » مبتدأ ، و « أنهم لا يرجعون » في تأويل مصدر فاعل سد مسد الخبر [5].

يقول أبو البقاء : « قَوْلُهُ تَعَالَى: « وَحَرَامٌ» : يُقْرَأُ بِالْأَلِفِ وَبِكَسْرِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ، وَبِفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ مِنْ غَيْرِ

=

٢٣/٢. ويقرأ بالياء « التائبين » على إضمار أعني أو أمدح ، ويجوز أن يكون مجروراً صفة للمؤمنين .

(١) من الآية (٢) من سورة مريم .

(٢) الآية (١) من سورة مريم .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٨٦٥/٢ ، وط: التوفيقية ١١٠/٢ .

(٤) الآية (٩٥) من سورة الأنبياء .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٩٢٧/٢ ، وط: التوفيقية ١٣٧/٢.

أَلف. وَهُوَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ ؛ وَفِي الْخَبَرِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ «أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ» ... وَالْجَيِّدُ أَنْ يَكُونَ «أَنَّهُمْ» فَاعِلًا سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ.

وَالثَّانِي: الْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: تَوْبَتُهُمْ، أَوْ رَجَاءُ بَعْثِهِمْ، ... وَقِيلَ: «حَرَامٌ» خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ؛ أَيْ ذَلِكَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ حَرَامٌ »(١).

د – باب كان وأخواتها :

يعرب أبو البقاء « يسمعون » من قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾(٢) خبراً لكان ، ويصف إعراب من يعربها صفة لـــ« قوم » بالضعيف ، يقول :« .... مِنْهُمْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ صِفَةٌ لـــ« فَرِيقٍ»: وَ« يَسْمَعُونَ» خَبَرُ كَانَ ، وَأَجَازَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونَ « يَسْمَعُونَ» صِفَةً لِـــ«فَرِيقٍ» وَ« مِنْهُمُ » الْخَبَرُ وَهُوَ ضَعِيفٌ»(٣).

وفي قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾(٤) يرد أبو البقاء إعراب الكوفيين من أن «ليضييع» في محل نصب خبر كان ، واللام داخلة للتوكيد ، ويرى أن خبر كان محذوف ، يقول «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ» خَبَرُ كَانَ مَحْذُوفٌ، وَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِذَلِكَ الْمَحْذُوفِ تَقْدِيرُهُ: وَمَا

---

(١) المصدر السابق .

(٢) من الآية (٧٥) من سورة البقرة .

(٣) التبيان في إعراب القرآن– ط: عيسى البابي ٨٠/١ ، وط: التوفيقية ٤٥/١.

(٤) من الآية (١٤٣) من سورة البقرة .

كَانَ اللَّهُ مُرِيدًا لِأَنْ يُضِيعُ إِيمَانَكُمْ، ... وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: لِيُضِيعَ هُوَ الْخَبَرُ، وَاللَّامُ دَاخِلَةٌ لِلتَّوْكِيدِ، وَهُوَ بَعِيدٌ ; لِأَنَّ اللَّامَ لَامُ الْجَرِّ، وَأَنَّ بَعْدَهَا مُرَادَةٌ، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ عَلَى قَوْلِهِمْ مَا كَانَ لِلَّهِ إِضَاعَةُ إِيمَانِكُمْ»(١).

وفي قراءة نصب « قولهم » من قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾(٢) يختار أبوالبقاء أن يكون « قولهم » خبر كان ، وما بعد « إلا » في تأويل مصدر في محل رفع اسم كان ، يقول : «قَوْلُهُ تَعَالَى: « وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ»:« الْجُمْهُورُ عَلَى فَتْحِ اللَّامِ عَلَى أَنَّ اسْمَ « كَانَ» مَا بَعْدَ «إِلَّا» وَهُوَ أَقْوَى مِنْ أَنْ يُجْعَلَ خَبَرًا، وَالْأَوَّلُ اسْمًا لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ « أَنْ قَالُوا» : يُشْبِهُ الْمُضْمَرَ فِي أَنَّهُ لَا يُضْمَرُ فَهُوَ أَعْرَفُ.وَالثَّانِي: أَنَّ مَا بَعْدَ إِلَّا مُثْبَتٌ، وَالْمَعْنَى: كَانَ قَوْلُهُمْ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا دَأْبُهُمْ فِي الدُّعَاءِ. وَيُقْرَأُ بِرَفْعِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ كَانَ، وَمَا بَعْدَ إِلَّا الْخَبَرُ»(٣).

ولا يجيز أبو البقاء إعراب « ليذر » من قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾(٤) خبراً لـــ« كان » ؛ لأن الفعل « يذر » منصوب بـــ« أن » مضمرة بعد اللام ، ويكون التقدير: ما كان الله ليترك المؤمنين على ما أنتم عليه ، وخبر « كان » هو اسمها في المعنى ، وليس الترك هو الله تعالى . ويرجح أن يكون خبر كان محذوفاً

---

(١) التبيان في إعراب القرآن- ط: عيسى البابي ١٢٤/١ ، وط: التوفيقية ٧٦/١.

(٢) من الآية (١٤٧) من سورة آل عمران .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٣٠٠/١ ، وط: التوفيقية ١٥٣/١.

(٤) من الآية (١٧٩) من سورة آل عمران .

، والتقدير : ما كان الله مريداً لأن يذر[1]، يقول أبو البقاء : « قَوْلُهُ تَعَالَى:﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ﴾:خَبَرُ كَانَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: مَا كَانَ اللَّهُ مُرِيدًا لِأَنْ يَذَرَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ لِيَذَرَ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ اللَّامِ يَنْتَصِبُ بِأَنْ، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: مَا كَانَ اللَّهُ لِيَتْرُكَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ، وَخَبَرُ كَانَ هُوَ اسْمُهَا فِي الْمَعْنَى، وَلَيْسَ التَّرْكُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى . وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: اللَّامُ زَائِدَةٌ، وَالْخَبَرُ هُوَ الْفِعْلُ، وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا قَدِ انْتَصَبَ فَإِنْ كَانَ النَّصْبُ بِاللَّامِ نَفْسِهَا فَلَيْسَتْ زَائِدَةً، وَإِنْ كَانَ النَّصْبُ بِأَنْ فَسَدَ لِمَا ذَكَرْنَا[2].

ويرى أن « ما » من قوله : ﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ﴾[3] موصولة ، واسم « كان » الضمير العائد على « ما » وخبرها جملة « يصنع فرعون » ، والعائد محذوف ، ويضعف أن يكون « فرعون » اسم كان[4] ، يقول : «مَا كَانَ يَصْنَعُ» : « مَا » بِمَعْنَى الَّذِي، وَفِي اسْمِ كَانَ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ ضَمِيرُ « مَا » وَخَبَرُهَا يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ؛ أَيْ: يَصْنَعُهُ.

وَالثَّانِي :أَنَّ اسْمَ كَانَ « فِرْعَوْنُ »؛ وَفِي يَصْنَعُ ضَمِيرُ فَاعِلٍ، وَهَذَا

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن- ط: عيسى البابي ٣١٤/١ ، وط: التوفيقية ١٥٩/١.

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٣١٤/١ ، وط: التوفيقية ١٥٩/١ .

(٣) من الآية (١٣٧) من سورة الأعراف .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ٥٩٢/١ وط: التوفيقية ٢٨٣/١-٢٨٤.

ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ يَصْنَعُ يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِي فِرْعَوْنَ فَلَا يُقَدَّرُ تَأْخِيرُهُ، كَمَا لَا يُقَدَّرُ تَأْخِيرُ الْفِعْلِ فِي قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ. وَقِيلَ: « مَا » مَصْدَرِيَّةٌ، وَ « كَانَ» زَائِدَةٌ. وَقِيلَ: لَيْسَتْ زَائِدَةً، وَلَكِنَّ « كَانَ » النَّاقِصَةَ لَا تَفْصِلُ بَيْنَ « مَا » وَبَيْنَ صِلَتِهَا... وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَحْتَاجُ « كَانَ » إِلَى اسْمٍ، وَيَضْعُفُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي بَعْدَهَا صِلَةُ « مَا » فَلَا تَصْلُحُ لِلتَّفْسِيرِ، فَلَا يَحْصُلُ بِهَا الْإِيضَاحُ وَتَمَامُ الِاسْمِ؛ لِأَنَّ الْمُفَسَّرَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا، فَتَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَى أَنْ نَجْعَلَ فِرْعَوْنَ اسْمَ كَانَ، وَفِي « يَصْنَعُ » ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ»(١).

هـ – باب ليس :

في قوله تعالى : ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ﴾(٢) يضعف أبو البقاء رفع « أمة » بـــ«سواء» لأن «أمة» منقطعة مما قبلها ، كما لا يصح أن تكون الجملة خبر ليس(٣) ، يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَيْسُوا» : الْوَاوُ اسْمُ لَيْسَ، وَهِيَ رَاجِعَةٌ عَلَى الْمَذْكُورِينَ قَبْلَهَا، وَ «سَوَاءً» : خَبَرُهَا ؛ أَيْ لَيْسُوا مُسْتَوِينَ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ فَقَالَ: ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ : فَأُمَّةٌ مُبْتَدَأٌ، وَقَائِمَةٌ نَعْتٌ لَهُ، وَالْجَارُّ قَبْلَهُ خَبَرُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ فَاعِلَ الْجَارِّ، وَقَدْ وُضِعَ الظَّاهِرُ هُنَا مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ، وَالْأَصْلُ مِنْهُمْ أُمَّةٌ. وَقِيلَ: أُمَّةٌ رُفِعَ بِسَوَاءٍ، وَهَذَا ضَعِيفٌ فِي الْمَعْنَى وَالْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ

---

(١) المصدر السابق .

(٢) من الآية (١١٣) من سورة آل عمران .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٢٨٦/١ ، وط: التوفيقية ١٤٦/١.

مِمَّا قَبْلَهُ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ خَبَرَ لَيْسَ. وَقِيلَ :أُمَّةٌ اسْمُ لَيْسَ، وَالْوَاوُ فِيهَا حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ، كَمَا قَالُوا: أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ. وَسَوَاءٌ الْخَبَرُ، وَهَذَا ضَعِيفٌ، إِذْ لَيْسَ الْغَرَضُ بَيَانَ تَفَاوُتِ الْأُمَّةِ الْقَائِمَةِ التَّالِيَةِ لِآيَاتِ اللَّهِ، بَلِ الْغَرَضُ أَنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مُؤْمِنًا وَكَافِرًا»(١).

و- باب أفعال المقاربة والرجاء والشروع :

في قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾(٢) نجد أن أبا البقاء يرد على من قدر معناها: لم يرها ولم يكد(٣)؛ لأنه نفى الرؤيا ثم أثبتها ، ويرد – كذلك – رأي من قدر أن « كاد» زائدة(٤).

يقول أبو البقاء : « قَوْلُهُ تَعَالَى: « لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا» : اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْكَلَامِ؛ وَمَنْشَأُ الِاخْتِلَافِ فِيهِ أَنَّ مَوْضِعَ «كَادَ» إِذَا نَفَيْتَ وُقُوعَ الْفِعْلِ، وَأَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَرَى يَدَهُ؛ فَعَلَى هَذَا فِي التَّقْدِيرِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ التَّقْدِيرَ: لَمْ يَرَهَا وَلَمْ يَكَدْ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ؛ وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: لَمْ يَرَهَا، جَزْمٌ بِنَفْيِ الرُّؤْيَةِ ؛ .... فَإِنْ أَرَادَ هَذَا الْقَائِلُ: «لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا» وَأَنَّهُ رَآهَا بَعْدَ جُهْدٍ، تَنَاقَضَ؛ لِأَنَّهُ نَفَى الرُّؤْيَةَ ثُمَّ أَثْبَتَهَا.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي٢٨٦/١ ، وط: التوفيقية ١٤٦/١، وقد سبق بيان لغة أزد شنوءة المعروفة بلغة « أكلوني البراغيث».

(٢) من الآية (٤٠) من سورة النور .

(٣) هذا تقدير الزجاج كما في كتابه إعراب القرآن ومعانيه ٤٨/٤ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن- ط:عيسى البابي ٩٧٣/٢ ، وط: التوفيقية ١٥٧/٢- ١٥٨.

وَإِنْ كَانَ مَعْنَى: «لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا» لَمْ يَرَهَا أَلْبَتَّةَ عَلَى خِلَافِ الْأَكْثَرِ فِي هَـذَا الْبَابِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَدِّرَ: لَمْ يَرَهَا.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ «كَادَ» زَائِدَةٌ، وَهُوَ بَعِيدٌ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ كَادَ أُخْرِجَتْ هَاهُنَا عَلَى مَعْنَى قَارَبَ .وَالْمَعْنَى: لَمْ يُقَارِبْ رُؤْيَتَهَا، وَإِذَا لَمْ يُقَارِبْهَا بَاعَدَهَا، وَعَلَيْهِ جَاءَ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ:

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[1]

أَيْ لَمْ يُقَارِبِ الْبَرَاحَ، وَمِنْ هَاهُنَا حُكِيَ عَنْ ذِي الرُّمَّةِ أَنَّهُ رُوجِعَ فِي هَذَا الْبَيْتِ فَقَالَ: لَمْ أَجِدْ بَدَلًا مِنْ لَمْ يَكَدْ، وَالْمَعْنَى الثَّانِي: جَهَدَ أَنَّهُ رَآهَا بَعْدُ»[2].

ز- باب « إن » وأخواتها :

يرى أبو البقاء أن كسر همزة « إنَّ» من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾[3] أبلغ من فتح الهمزة لأنه إذا فتحها صار التقدير : لا تتبعوه لأنه لكم ، وأتباعه ممنوع، وإن لم يكن عدوًّا لنا[4] . يقول :« « إِنَّهُ لَكُمْ» : إِنَّمَا كَسَرَ الْهَمْزَةَ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ الْإِعْلَامَ

---

(١) البيت من بحر الطويل ، ونسب لذي الرمة ، وهو في ديوانه /٢٨ ، وخزانة الأدب ٧٤/٤، والمفصل ١٤٤/١ ، وشواهد التوضيح /٨٠ ، ولسان العرب « رسس» ٤٠١/٧، والتبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي٩٧٣/٢ – وط: التوفيقية ١٥٨/٢، وذكر بلا نسبة في شرح الأشموني ٢٦٨/١.

(٢) التبيان في إعراب القران- ط: عيسى البابي ٩٧٣/٢ ، وط: التوفيقية١٥٨/٢.

(٣) من الآية (١٦٨) من سورة البقرة .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن- ط: عيسى البابي ١٣٩/١ ، وط: =

بِحَالِه وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَتَحَ الْهَمْزَةَ صَارَ التَّقْدِيرُ: لَا تَتْبَعُوهُ لِأَنَّهُ لَكُمْ، وَاتِّبَاعُهُ مَمْنُوعٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدُوًّا لَنَا، وَمِثْلُهُ :لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ لَكَ ؛ كَسْرُ الْهَمْزَةِ أَجْوَدُ لِدَلَالَةِ الْكَسْرِ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْحَمْدَ فِي كُلِّ حَالٍ، وَكَذَلِكَ التَّلْبِيَةُ»(١).

وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ﴾(٢) يمنع أبو البقاء أن « ما » في « أنما » كافة ، أو زائدة ؛ لأنه لو كان كذلك لانتصب « خير » بـــ« نملي » واحتاجت إلى خبر إذا كانت « ما » زائدة ، أو قدر الفعل يليها وكلاهما ممتنع .

يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا»: يُقْرَأُ بِالْيَاءِ وَفَاعِلُهُ الَّذِينَ كَفَرُوا، وَأَمَّا الْمَفْعُولَانِ فَالْقَائِمُ مَقَامَهُمَا قَوْلُهُ «أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ» فَإِنَّ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ تَسُدُّ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ. وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: نَافِعًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ. وَفِي «مَا» وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا: هِيَ بِمَعْنَى الَّذِي ، وَالثَّانِي: مَصْدَرِيَّةٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كَافَّةً وَلَا زَائِدَةً، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَانْتَصَبَ خَيْرٌ بِنُمْلِي، وَاحْتَاجَتْ أَنَّ إِلَى خَبَرٍ، إِذَا كَانَتْ مَا زَائِدَةً، أَوْ قُدِّرَ الْفِعْلُ يَلِيهَا، وَكِلَاهُمَا مُمْتَنِعٌ. وَقَدْ قُرِئَ شَاذًّا بِالنَّصْبِ عَلَى أَنْ يَكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ خَبَرُ أَنَّ، وَلَهُمْ تَبْيِينٌ أَوْ حَالٌ مِنْ خَيْرٍ، وَقَدْ قُرِئَ فِي الشَّاذِّ بِكَسْرِ إِنَّ، وَهُوَ جَوَابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ، وَالْقَسَمُ وَجَوَابُهُ يَسُدَّانِ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ، وَقَرَأَ حَمْزَةُ « تَحْسَبَنَّ» : بِالتَّاءِ

=

التوفيقية ١/٧٥.

(١) المصدر السابق .

(٢) من الآية (١٧٨) من سورة آل عمران .

عَلَى الْخِطَابِ لِلنَّبِيِّ – ٨– «والَّذِينَ كَفَرُوا» الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَفِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: الْجُمْلَةُ مِنْ أَنْ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ . وَالثَّانِي: أَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ مَحْذُوفٌ أُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا تَحْسَبَنَّ إِمْلَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا .وَقَوْلُهُ: «أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ» بَدَلٌ مِنَ الْمُضَافِ الْمَحْذُوفِ ، وَالْجُمْلَةُ سَدَّتْ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا تَحْسَبَنَّ أَنَّ إِمْلَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ أَنَّ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ بَدَلًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بَدَلَ الِاشْتِمَالِ ، وَالْجُمْلَةُ سَدَّتْ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ»(١).

أما قوله تعالى : ﴿ وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ﴾(٢) فيضعف أبو البقاء فيها مجيء « أن » بمعنى « أي» لأن الواو تمنع من ذلك ، وكذلك المعنى يفسد بهذا التأويل .

يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: « وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ» : فِي «أَنْ» وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هِيَ مَصْدَرِيَّةٌ، وَالْأَمْرُ صِلَةٌ لَهَا، وَفِي مَوْضِعِهَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: نَصْبٌ عَطْفًا عَلَى الْكِتَابِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ﴾(٣) ؛ أَيْ: وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْحُكْمَ .وَالثَّانِي: جَرٌّ عَطْفًا عَلَى «الْحَقِّ» ؛ أَيْ: أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَبِالْحُكْمِ، وَيَجُوزُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ يَكُونَ نَصْبًا لَمَّا حُذِفَ الْجَارُّ. وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ تَقْدِيرُهُ :وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا نَزَّلَ اللَّهُ أَمْرَنَا أَوْ قَوْلَنَا. وَقِيلَ :أَنْ بِمَعْنَى؛ أَيْ: وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن– ط: عيسى البابي ٣١٣/١ ، وط: التوفيقية ١٥٨/١– ١٥٩.

(٢) من الآية (٤٩) من سورة المائدة .

(٣) من الآية (٤٨) من سورة المائدة .

تَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، وَالْمَعْنَى يُفْسِدُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ «أَنْ» التَّفْسِيرِيَّةَ يَنْبَغِي أَنْ يَسْبِقَهَا قَوْلٌ يُفَسَّرُ بِهَا، وَيُمْكِنُ تَصْحِيحُ هَذَا الْقَوْلِ عَلَى أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَأَمَرْنَاكَ؛ ثُمَّ فَسَّرَ هَذَا الْأَمْرَ بِـــ«احْكُمْ»(١).

وفي قراءة تشديد نون « إِنْ » من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(٢) يضعف أبو البقاء جعل « إِنْ » بمعنى «نعم»وما بعدها مبتدأ وخبر ، أو يكون بها ضمير الشأن محذوف ، وما بعدها مبتدأ وخبر أيضاً ، وذلك بسبب وجود اللام في الخبر(٣) .

يقول : «قَوْلُهُ تَعَالَى: « إِنَّ هَذَيْنِ» : يُقْرَأُ بِتَشْدِيدِ إِنَّ، وَبِالْيَاءِ فِي « هَذَيْنِ» ؛ وَهِيَ عَلَامَةُ النَّصْبِ وَيُقْرَأُ «إِنَّ» بِالتَّشْدِيدِ، وَهَذَانِ بِالْأَلِفِ ؛ وَفِيهِ أَوْجُهٌ ؛ أَحَدُهَا: أَنَّهَا بِمَعْنَى نَعَمْ، وَمَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. وَالثَّانِي: أَنَّ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ مَحْذُوفٌ، وَمَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ أَيْضًا. وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ ضَعِيفٌ مِنْ أَجْلِ اللَّامِ الَّتِي فِي الْخَبَرِ ; وَإِنَّمَا يَجِيءُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ.

وَقَالَ الزَّجَّاجُ(٤): التَّقْدِيرُ: لَهُمَا سَاحِرَانِ، فَحُذِفَ الْمُبْتَدَأُ.وَالثَّالِثُ :أَنَّ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن– ط: عيسى البابي ٤٤٢/١ ، وط: التوفيقية ٢١٨/١.

(٢) من الآية (٦٣) من سورة طه .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ٨٩٥/٢ ، وط: التوفيقية١٢٣/٢.

(٤) وذكر الزجاج أن في « إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ » ست قراءات : قرأ المدنيون والكوفيون : « إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ ، وقرأ أبو عمرو : ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾ وهذه القراءة مروية عن الحسن ، وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي ، وعيسى =

الْأَلِفَ هُنَا عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ فِي كُلِّ حَالٍ. وَهِيَ لُغَةٌ لِبَنِي الْحَرثِ(١) ؛ وَقِيلَ: لِكِنَانَةَ.وَيُقْرَأُ (إِنْ) بِالتَّخْفِيفِ، وَقِيلَ: هِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا.وَقِيلَ: هِيَ بِمَعْنَى «مَا» وَاللَّامُ بِمَعْنَى «إِلَّا»(٢).

ح- باب لا النافية للجنس :

يرى أبو البقاء أن الفتح أقوى في « رفث ، وفسوق ، وجدال » من قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾(٣) وذلك لما فيه من معنى نفي العموم ، يقول: « وَيُقْرَأُ:« فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا

=

بن عمر، وعاصم الجحدري ، وقرأ الزهري ، وإسماعيل بن قسطنطين ، والخليل بن أحمد ، وعاصم في إحدى الروايتين « إِنْ هَذَان لَسَاحِرَانِ» بتخفيف « إِنْ » فهذه ثلاث قراءات، وروي عن عبد الله بن مسعود : ﴿ إِنْ هَذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ﴾، وقال الكسائي : ﴿ إِنْ هَذَانِ سَاحِرَانِ﴾ بغير لام ، وقال الفراء في أُبي : ﴿ إِنْ ذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ ﴾ فهذه ثلاث قراءات أخرى .

ينظر: إعراب القرآن ومعانيه للزجاج ٤٣/٣ ، والسبعة في القراءات لابن مجاهد /٤١٩ ، ومعاني القرآن للفراء١٨٣/٢- ١٨٤، والبحر المحيط ٢٥٥/٦ .

(١) قال أبو زيد الأنصاري والكسائي والأخفش والفراء : هذا على لغة بني الحارث بن كعب ، قال الفراء : يقولون : رأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان ، وهم يلزمون المثنى الألف مطلقاً ،ويعربونه بحركات مقدرة على الألف ، وحكى أبو عبيدة عن ابن الخطاب أن هذه لغة لبني كنانة . ينظر : المصادر السابقة .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٨٩٥/٢، وط: التوفيقية ١٢٣/٢.

(٣) من الآية (١٩٧) من سورة البقرة .

جِدَالَ»: بِالْفَتْحِ فِيهِنَّ عَلَى أَنَّ الْجَمِيعَ اسْمُ لَا الْأُولَى وَ «لَا» مُكَرَّرَةٌ لِلتَّوْكِيدِ فِي الْمَعْنَى، وَالْخَبَرُ «فِي الْحَجِّ».وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لَا الْمُكَرَّرَةُ مُسْتَأْنَفَةً، فَيَكُونُ فِي الْحَجِّ خَبَرٌ «ولَا جِدَالَ» ؛ وَخَبَرُ لَا الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ مَحْذُوفٌ ; أَيْ فَلَا رَفَثَ فِي الْحَجِّ، وَلَا فُسُوقَ فِي الْحَجِّ، وَاسْتَغْنَى عَنْ ذَلِكَ بِخَبَرِ الْأَخِيرَةِ وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: زَيْدٌ وَعَمْرٌو وَبِشْرٌ قَائِمٌ، فَقَائِمٌ خَبَرُ بِشْرٍ وَخَبَرُ الْأَوَّلَيْنِ مَحْذُوفٌ، وَهَذَا فِي الظَّرْفِ أَحْسَنُ، وَتُقْرَأُ بِالرَّفْعِ فِيهِنَّ عَلَى أَنْ تَكُونَ «لَا» غَيْرَ عَامِلَةٍ، وَيَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لَا عَامِلَةً عَمَلَ لَيْسَ، فَيَكُونَ فِي الْحَجِّ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ.وَقُرِئَ بِرَفْعِ الْأَوَّلَيْنِ وَتَنْوِينِهِمَا وَفَتْحِ الْأَخِيرِ، .....وَالْفَتْحُ فِي الْجَمِيعِ أَقْوَى لِمَا فِيهِ مِنْ نَفْيِ الْعُمُومِ»(١).

كما أنه لا يجيز تقديم معمول اسم «لا » عليها ، فلا يجيز عمل « بشرى» من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾(٢) النصب في لفظ « يوم » وذلك لعدم عمل المصدر فيما قبله ، وكذلك المنفي لا يعمل فيما قبله ، يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: « يَوْمَ يَرَوْنَ» : فِي الْعَامِلِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:أَحَدُهَا: اذْكُرْ يَوْمَ.وَالثَّانِي: يُعَذَّبُونَ يَوْمَ، وَالْكَلَامُ الَّذِي بَعْدَهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ. وَالثَّالِثُ: لَا يُبَشَّرُونَ يَوْمَ يَرَوْنَ.وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ فِيهِ الْبُشْرَى لِأَمْرَيْنِ:أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ.وَالثَّانِي: أَنَّ الْمَنْفِيَّ لَا

---

(١) التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ١٦١/١ ، وط: التوفيقية ٨٦/١.

(٢) من الآية (٢٢) من سورة الفرقان .

يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَ لَا»(١).

ط- باب ظنَّ وأخواتها :

في قوله : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾(٢).

يرى أبو البقاء أن مفعولي « تحسبن » الأولى محذوفان دل عليه مفعول « تحسبنهم » الثانية ؛ لأن الفاعل فيهما واحد ، ولا يرجح جعل « بمفازة » مفعول « تحسبن » الأولى ، وجعل مفعوله الثاني محذوف دل عليه الثاني ؛ لأن التقدير : لا يحسن الذين يفرحون أنفسهم بمفازة ، وهم في «فلا تحسبنهم » هو « أنفسهم » أي : فلا يحسبن أنفسهم » وأغنى « بمفازة » الذي هو مفعول الأول الذي هو مفعول الأول عن ذكره ثانياً .

يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ) : يُقْرَأُ بِالْيَاءِ عَلَى

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٩٨٤/٢، وط: التوفيقية ١٦١/٢- ١٦٢ ، وذكر النحاس في إعراب القرآن ١٥٦/٣ أنه لا يجوز أن يكون يوم يرون منصوباً بـــ« بشرى » لأن ما في خبر التعجب أو في خبر النفي لا يعمل فيما قبله ، ولكن فيه تقديران : يكون المعنى يمنعون البشارة يوم يرون الملائكة ، ودل على هذا الحذف ما بعده ، ويجوز أن يكون التقدير: لا بشرى تكون : يوم يرون الملائكة ، ودل على هذا الحذف ما بعده ، ويجوز أن يكون التقدير : لا بشرى تكون . يوم يرون الملائكة ، و« يومئذ » مؤكد ، ويجوز أن يكون المعنى : اذكر يوم يرون الملائكة .

(٢) من الآية (١٨٨) من سورة آل عمران .

الْغَيْبَةِ[1]، وكَذَلِكَ (فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ) : بِالْيَاءِ وَضَمِّ الْبَاءِ. وَفَاعِلُ الْأَوَّلِ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ، وَأَمَّا مَفْعُولَاهُ فَمَحْذُوفَانِ اكْتِفَاءً بِمَفْعُولَيْ تَحْسَبَنَّهُمْ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ فِيهِمَا وَاحِدٌ، فَالْفِعْلُ الثَّانِي تَكْرِيرٌ لِلْأَوَّلِ، وَحَسُنَ لَمَّا طَالَ الْكَلَامُ الْمُتَّصِلُ بِالْأَوَّلِ، وَالْفَاءُ زَائِدَةٌ، فَلَيْسَتْ لِلْعَطْفِ، وَلَا لِلْجَوَابِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بِمَفَازَةٍ، هُوَ مَفْعُولُ حَسِبَ الْأَوَّلُ، وَمَفْعُولُهُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ، دَلَّ عَلَيْهِ مَفْعُولُ حَسِبَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ أَنْفُسَهُمْ بِمَفَازَةٍ، وَهُمْ فِي «فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ» هُوَ أَنْفُسَهُمْ؛ أَيْ: فَلَا يَحْسَبَنَّ أَنْفُسَهُمْ، وَأَغْنَى بِمَفَازَةٍ الَّذِي هُوَ مَفْعُولُ الْأَوَّلِ عَنْ ذِكْرِهِ ثَانِيًا لِحَسِبَ الثَّانِي.وَهَذَا وَجْهٌ ضَعِيفٌ مُتَعَسِّفٌ، عَنْهُ مَنْدُوحَةٌ بِمَا ذَكَرْنَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ.وَيُقْرَأُ بِالتَّاءِ فِيهِمَا عَلَى الْخِطَابِ، وَبِفَتْحِ الْبَاءِ مِنْهُمَا، وَالْخِطَابُ لِلنَّبِيِّ – ﷺ – وَالْقَوْلُ فِيهِ أَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ مَفْعُولِ حَسِبَ الثَّانِي عَلَيْهِ، وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَفَازَةٍ، وَأَغْنَى الْمَفْعُولُ الثَّانِي هُنَا عَنْ ذِكْرِهِ لِحَسِبَ الثَّانِي، وَحَسِبَ الثَّانِي مُكَرَّرٌ، أَوْ بَدَلٌ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْقِرَاءَةِ بِالْيَاءِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ فِيهِمَا وَاحِدٌ أَيْضًا، وَهُوَ النَّبِيُّ – ﷺ –، وَيُقْرَأُ بِالْيَاءِ فِي الْأَوَّلِ، وَبِالتَّاءِ فِي الثَّانِي، ثُمَّ فِي التَّاءِ فِي الْفِعْلِ الثَّانِي وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: الْفَتْحُ عَلَى أَنَّهُ خِطَابٌ لِوَاحِدٍ وَالضَّمُّ عَلَى أَنَّهُ لِجَمَاعَةٍ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَفْعُولَا الْفِعْلِ الْأَوَّلِ مَحْذُوفَيْنِ؛ لِدَلَالَةِ مَفْعُولَيِ الثَّانِي عَلَيْهِمَا، وَالْفَاءُ زَائِدَةً أَيْضًا، وَالْفِعْلُ الثَّانِي لَيْسَ بِبَدَلٍ وَلَا مُكَرَّرٍ؛ لِأَنَّ فَاعِلَهُ غَيْرُ فَاعِلِ الْأَوَّلِ »[2].

---

(١) ينظر : مختصر ابن خالويه / ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٣١٩/١ ، وط: التوفيقية =

أما في قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾[1] فيرى أبو البقاء أن « نبأ » هنا يتعدى لثلاثة مفاعيل أولها « نا » والاثنان الآخران محذوفان ، ولا يجيز أن تكون « من» هنا زائدة ؛ لأنها لو كانت كذلك لكان « أخباركم » مفعولاً ثانياً ، والمفعول الثالث محذوف ، وهذا خطأ ؛ لأن المفعول الثاني إذا ذكر في هذا الباب لزم ذكر الثالث .

يقول :« قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ﴾ : هَذَا الْفِعْلُ قَدْ يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَة، أَوَّلُهَا «نَا» وَالِاثْنَانِ الْآخَرَانِ مَحْذُوفَانِ تَقْدِيرُهُمَا: أَخْبَارًا مِنْ أَخْبَارِكُمْ مُثْبَتَةً.وَ «مِنْ أَخْبَارِكُمْ»: تَنْبِيهٌ عَلَى الْمَحْذُوف، وَلَيْسَتْ «مِنْ» زَائِدَةً؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً، لَكَانَتْ مَفْعُولًا ثَانِيًا، وَالْمَفْعُولُ الثَّالِثُ مَحْذُوفٌ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَ إِذَا ذُكِرَ فِي هَذَا الْبَابِ لَزِمَ ذِكْرُ الثَّالِثِ .وَقِيلَ: «مِنْ» بِمَعْنَى عَنْ»[2].

ي- باب الفاعل :

يختار أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾[3] أن يكون قوله « أن لا أقول » في تأويل مصدر فاعل حقيق لأنه ناب عن يحق عليّ.

يقول : « وَالْجَيِّدُ أَنْ يَكُونَ «أَنْ لَا» فَاعِلُ «حَقِيقٌ» ؛ لِأَنَّهُ

=

١٦١/١- ١٦٢.

(١) من الآية رقم (١٩٤) من سورة التوبة .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٦٥٥/٢ ، وط: التوفيقية ٢٠/٢ .

(٣) من الآية (١٠٥) من سورة الأعراف .

نَابَ عَنْ يحَقٌّ عَلَيَّ»[1].

ويرد أبو البقاء قول من قال بأن « ما » من قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَن عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى * لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾[2] في محل رفع فاعل « استوى » معتمداً في ذلك على المعنى. يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ) : مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ؛ أَوْ تَكُونُ «مَا» مَرْفُوعَةً بِالظَّرْفِ.وَقَالَ بَعْضُ الْغُلَاةِ: «مَا» فَاعِلُ «اسْتَوَى» ، وَهُوَ بَعِيدٌ»[3].

ك – نائب الفاعل :

في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾[4] لا يجيز أبو البقاء أن تكون جملة « لا تفسدوا» نائبة عن الفاعل ؛ لأن الجملة لا تكون فاعلاً فلا تقوم مقام الفاعل ، يقول : « ... وَالْمَفْعُولُ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ مَصْدَرٌ، وَهُوَ الْقَوْلُ، وَأُضْمِرَ ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَهُ تُفَسِّرُهُ وَالتَّقْدِيرُ :وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ قَوْلٌ هُوَ لَا تُفْسِدُوا. وَنَظِيرُهُ (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ] (يُوسُفَ: ٣٥] ؛ أَيْ بَدَا لَهُمْ بُدَاءٌ وَرَأْيٌ. وَقِيلَ: (لَهُمْ) هُوَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وهو بعيد لأن الكلام لا يتم به ، وما هو مما تفسره الجملة بعده ، ولا يجوز أن يكون قولهم « لا تفسدوا » قائم مقام الفاعل

---

(١) التبيان في إعراب القران–ط: عيسى البابي ٥٨٦/١ ، وط: التوفيقية ٢٨١/١.

(٢) الآيتان (٥ ،٦) من سورة طه .

(٣) التبيان في إعراب القرآن– ط: عيسى البابي ٨٨٥/٢ ، وط: التوفيقية ١١٨/٢–١١٩.

(٤) من الآية (١١) من سورة البقرة .

، لأن الجملة لا تكون فاعلاً فلا تقوم مقام الفاعل» [١].

كما لا يجيز أن يكون قوله « عليكم » من قوله : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾[٢] قائماً مقام الفاعل ، يقول : « ... وَقِيلَ الْمَرْفُوعُ بِكُتِبَ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ، وَهُوَ عَلَيْكُمْ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ»[٣].

وفي قوله تعالى : ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[٤] يرى أبو البقاء أن التقدير في قراءة ترك تسمية الفاعل ونصب «قوم » : ليجزي الخير قوماً ، ولا يجيز أن يكون القائم مقام الفاعل هو المصدر ، أي : ليجزى الجزاء[٥]. يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (لِيَجْزِيَ قَوْمًا) بِالْيَاءِ وَالنُّونِ[٦] عَلَى تَسْمِيَةِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَيُقْرَأُ عَلَى تَرْكِ التَّسْمِيَةِ وَنَصْبِ «قَوْمٍ» وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا :وَهُوَ الْجَيِّدُ: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: لِيَجْزِيَ الْخَيْرَ قَوْمًا؛ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ مَفْعُولٌ بِهِ فِي الْأَصْلِ، كَقَوْلِكَ :جَزَاكَ اللَّهُ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ٢٨/١ ، وط: التوفيقية١٨/١.

(٢) من الآية (١٨٠) من سورة البقرة .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي١٤٧/١ ، وط: التوفيقية٧٩/١.

(٤) من سورة الآية (١٤) في سورة الجاثية .

(٥) التبيان في إعراب القرآن– ط: عيسى البابي ١١٥٢/٢، وط: التوفيقية ١٣٢/٢ .

(٦) قرأ نافع ، وأبو عاصم ، وعاصم : ﴿ لِيَجْزِي قوماً﴾ وقرأ يحيى بن وثاب ، والأعمش ، وحمزة ، والكسائي : (لِنُجْزِي قوماً) بالنون ، وقرأ أبو جعفر القارئ : (لِيُجْزَى قوماً) ، وهي أيضاً قراءة شيبة .
ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٤٣/٤ ، والبحر المحيط ٤٥/٨ .

خَيْرًا، وَإِقَامَةُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي مَقَامَ الْفَاعِلِ جَائِزَةٌ.وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ الْمَصْدَرَ؛ أَيْ لِيَجْزِيَ الْجَزَاءَ، وَهُوَ بَعِيدٌ»(١).

ل- المتعدي واللازم :

في قراءة نصب(٢) «غشاوة» من قوله تعالى : ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾(٣) لا يجز أبو البقاء أن ينصب بـــ« ختم » ؛ لأنه لا يتعدى بنفسه يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ يُقْرَأُ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ خَبَرُهُ، وَفِي الْجَارِّ عَلَى هَذَا ضَمِيرٌ.وَعَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ «غِشَاوَةٌ» مَرْفُوعٌ بِالْجَارِّ، كَارْتِفَاعِ الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ، وَلَا ضَمِيرَ فِي الْجَارِّ عَلَى هَذَا لِارْتِفَاعِ الظَّاهِرِ به، وَالْوَقْفُ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى: «وَعَلَى سَمْعِهِمْ»، وَيُقْرَأُ بِالنَّصْبِ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ: وَجَعَلَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً ؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِخَتَمَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ»(٤).

---

(١) التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ١١٥٢/٢، وط: التوفيقية ١٣٢/٢ .

(٢) روى هذه القراءة المفضل عن عاصم بن بَهْدَلة . وقرأ الحسن البصري (غُشاوة) بضم الغين ، وقرأ أبو حَيْوَة : (غَشاوة) بفتح الغين ، وقال أبو جعفر : وأجودها (غِشَاوَةَ) بكسر الغين ، كذلك تستعمل العرب في كل ما كان مشتملاً على الشيء نحو : عِمَامة ، وقلادة . ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٨٦/١، ومعاني القرآن للفراء ١٣/١ ، والبحر المحيط ٤٩/١ ، ومختصر ابن خالويه /٢.

(٣) من سورة (٧) من سورة البقرة .

(٤) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي٢٣/١ ، وط: التوفيقية ١٥/١.

م – باب التنازع :

نرى أنه في قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾(١) يعلق أبو البقاء قوله تعالى : « في الكلالة » بـــ « يفتيكم » وهو في هذا مخالف للكوفيين الذين يعلقونه بـــ « يستفتونك»(٢) .

قَوْلُهُ تَعَالَى: « فِي الْكَلَالَةِ» : «فِي» يَتَعَلَّقُ بِيُفْتِيكُمْ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: بِـــ « يَسْتَفْتُونَكَ»، وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَالَ: يُفْتِيكُمْ فِيهَا فِي الْكَلَالَةِ كَمَا لَوْ تَقَدَّمَتْ»(٣).

ن – باب المفعول فيه :

يختار أبو البقاء أن يكون العامل في « أيَّاما » من قوله تعالى : ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾(٤) محذوفاً تقديره : صوموا أياماً(٥) . يقول : «قَوْلُهُ تَعَالَى :﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِمَصْدَرِ «كُتِبَ» الْأُولَى لَا عَلَى الظَّرْفِ، وَلَا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى السِّعَةِ ؛ لِأَنَّ الْكَافَ فِي «كَمَا» وَصْفٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، وَالْمَصْدَرُ إِذَا وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِالصِّيَامِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ، وَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَيَّامٍ بِقَوْلِهِ: «كَمَا كُتِبَ» وَيَعْمَلُ فِيهِ الْمَصْدَرُ كَالصِّلَةِ

---

(١) من الآية (١٧٦) من سورة النساء .

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن– ط: عيسى البابي ٤٢٣/١ ، وط: التوفيقية ٢٠٥/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٦/١ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي٤١٣/١ ، وط: التوفيقية ٢٠٥/١.

(٤) من الآية (١٨٤) من سورة البقرة .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن– ط: عيسى البابي ١٤٩/١ ، وط: التوفيقية ٨٠/١.

وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ الصِّلَةِ وَالْمَوْصُولِ بِأَجْنَبِيٍّ، وَإِنْ جُعِلَتْ صِفَةَ الصِّيَامِ لَمْ يَجُزْ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا وُصِفَ لَا يَعْمَلُ. وَالْوَجْهُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي أَيَّامٍ مَحْذُوفًا تَقْدِيرُهُ: صُومُوا أَيَّامًا فَعَلَى هَذَا يَكُونُ أَيَّامًا ظَرْفًا ; لِأَنَّ الظَّرْفَ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى، وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ أَيَّامًا بِكُتِبَ ؛ لِأَنَّ الصِّيَامَ مَرْفُوعٌ بِهِ، وَكَمَا إِمَّا مَصْدَرٌ لِكُتِبَ، أَوْ نَعْتٌ لِلصِّيَامِ وَكِلَاهُمَا لَا يَمْنَعُ عَمَلَ الْفِعْلِ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا وَمَفْعُولًا بِهِ عَلَى السِّعَةِ »[1].

وفي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ ...﴾ [2] نجد أن أبا البقاء لا يجيز أن يكون « إذ » بدلاً من « أن أتاه » لأن الظرف غير المصدر[3] ، يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ﴾ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ ، وَجَرٍّ عِنْدَ الْخَلِيلِ ؛ لِأَنَّ

---

(١) المصدر السابق ، وقال الأخفش: أَيَّاماً نصب بالصيام أي كتب عليكم أن تصوموا أياما معدودات، وقال الفراء : هي نصبٌ بكتب لأن فعل ما لم يسمّ فاعله إذا رفعت بعده اسما نصبت الآخر. وفي الآية شيء لطيف غامض من النحو يقال: لا يجيز النحويون: هذا صارف ظريف زيدا وكيف يجوز أن تنصب «أياما» بالصيام إذا كانت الكاف نعتا للصيام؟ فالجواب أنك إذا جعلت أياما مفعولة لم يجز هذا، وإن جعلتها ظرفا جاز لأن الظروف تعمل فيها المعاني، وزعم أحمد بن يحيى ثعلب: أنّ ذلك لا يجوز البتّة وإن جعلت الكاف في موضع نصب بكتب لم يجز لأنك تفرق بين الصيام وبين ما عمل فيه بما لم يعمل فيه وإن جعلت الكاف في موضع نصب بالصيام ونصبت أياما بالصيام فلا اختلاف فيه إنّه جيد بالغ. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٢٨٤- ٢٨٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١/١١٢ .

(٢) من الآية (٢٥٨) من سورة البقرة .

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ١/٢٠٧، ط: المكتبة التوفيقية ١/١٠٨.

تَقْدِيرَهُ: لِأَنْ آتَاهُ اللَّهُ؛ فَهُوَ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ ؛ وَالْعَامِلُ فِيهِ «حَاجَّ» وَالْهَاءُ: ضَمِيرُ إِبْرَاهِيمَ.وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ضَمِيرَ «الَّذِي»، وَ «إِذْ» : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا لِـــ «حَاجَّ»، وَأَنْ تَكُونَ لِـــ«آتَاهُ» ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «أَنْ آتَاهُ» وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ الظَّرْفَ غَيْرُ الْمَصْدَرِ، فَلَوْ كَانَ بَدَلًا لَكَانَ غَلَطًا، إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ «إِذْ» بِمَعْنَى «أَنِ» الْمَصْدَرِيَّةِ»(١).

وفي توجيهه لـــ « ما » من قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾(٢) بأنها مصدرية ، وتؤول مع ما بعدها بالمصدر المرفوع بالابتداء ، و « من قبل » خبرُها. لا يجيز هذا لأن «قبل » إذا وقعت خبراً أو صلة لا تقطع عن الإضافة لئلا تبقى ناقصة(٣) . يقول : « ﴿مَا فَرَّطْتُمْ﴾ : فِي «مَا» وَجْهَانِ ; أَحَدُهُمَا: هِيَ زَائِدَةٌ وَ «مِنْ» مُتَعَلِّقَةٌ بِالْفِعْلِ ؛ أَيْ وَفَرَّطْتُمْ مِنْ قَبْلُ. وَالثَّانِي: هِيَ مَصْدَرِيَّةٌ وَفِي مَوْضِعِهَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ؛ أَحَدُهَا: رَفْعٌ بِالِابْتِدَاءِ، وَ «مِنْ قَبْلُ» خَبَرُهُ ؛ أَيْ وَتَفْرِيطُكُمْ فِي يُوسُفَ مِنْ قَبْلُ .وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ «قَبْلُ» إِذَا وَقَعَتْ خَبَرًا أَوْ صِلَةً لَا تُقْطَعُ عَنِ الْإِضَافَةِ لِئَلَّا تَبْقَى نَاقِصَةً.

وَالثَّانِي :مَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَطْفًا عَلَى مَعْمُولِ تَعْلَمُوا ؛ تَقْدِيرُهُ :أَلَمْ تَعْرِفُوا أَخْذَ أَبِيكُمْ عَلَيْكُمُ الْمِيثَاقَ وَتَفْرِيطَكُمْ فِي يُوسُفَ.

وَالثَّالِثُ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمِ إِنَّ ؛ تَقْدِيرُهُ: وَأَنَّ تَفْرِيطَكُمْ مِنْ قَبْلُ فِي

---

(١) المصدر السابق . وط. عيسى البابي ٢٠٧/١ .

(٢) من الآية (٨٠) من سورة يوسف .

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن . ط: المكتبة التوفيقية ٥٧/٢ ، وط : مكتبة عيسى البابي ٧٤٢/٢.

يُوسُفَ.

وَقِيلَ :هُوَ ضَعِيفٌ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا فَصْلًا بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالْمَعْطُوفِ، ...فَأَمَّا خَبَرُ إِنَّ عَلَى الْوَجْهِ الْأَخِيرِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي يُوسُفَ ؛ وَهُوَ الْأَوْلَى لِئَلَّا يُجْعَلَ «مِنْ قَبْلُ» خَبَرًا»(١).

وفي قوله تعالى : ﴿ هَذَا فَوْجٌ مُقْتَحِمٌ مَعَكُمْ ﴾(٢) لا يجيز أبو البقاء أن يكون « معكم » ظرفاً لفساد المعنى(٣) . يقول : « وَ «مَعَكُمْ» : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي (مُقْتَحِمٌ)، أَوْ مِنْ «فَوْجٌ» ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وُصِفَ؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا، لِفَسَادِ الْمَعْنَى. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا ثَانِيًا»(٤).

كما يضعف جعل « عاليهم » من قوله تعالى : ﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ﴾(٥) ظرفاً ، يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (عَالِيَهُمْ) : فِيهِ قَوْلَانِ؛ أَحَدُهُمَا: هُوَ فَاعِلٌ، وَانْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمَجْرُورِ فِي «عَالِيَهُمْ».وَ (ثِيَابُ سُنْدُسٍ) : مَرْفُوعٌ بِهِ؛ أَيْ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ فِي حَالِ عُلُوِّ السُّنْدُسِ؛ وَلَمْ يُؤَنَّثْ «عَالِيًا» لِأَنَّ تَأْنِيثَ الثِّيَابِ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: هُوَ ظَرْفٌ؛ لِأَنَّ عَالِيَهُمْ: جُلُودُهُمْ، وَفِي هَذَا الْقَوْلِ ضَعْفٌ »(٦).

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – عيسى البابي ٧٤٢/٢ ، وط: التوفيقية ٥٧/٢ .

(٢) من الآية (٥٩) من سورة ص .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ط: عيسى البابي ١١٠٥/٢ ، وط: التوفيقية ٢١٢/٢.

(٤) المصدر السابق .

(٥) من الآية (٢١) من سورة الإنسان .

(٦) التبيان في إعراب القرآن ط: عيسى البابي ١٢٦/٢ ، ط: المكتبة التوفيقية ٢٧٧/٢ ، والأصل عاليهم حذفت الضمة لثقلها. وهذه قراءة بيّنة، وهي قراءة أبي جعفر ،ونافع ، ويحيى بن وثاب، والأعمش ، وحمزة، وقرأ أبو عبد =

س . باب المستثنى :

يرى أبو البقاء أن قوله : (قليلا) من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ ﴾(١) منصوبة على الاستثناء المتصل ، يقول : « إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ) : النَّصْبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ(٢) الْمُتَّصِلِ، وَهُوَ الْوَجْهُ. وَقُرِئَ بِالرَّفْعِ شَاذًّا، وَوَجْهُهُ أَنْ يَكُونَ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ كَأَنَّهُ قَالَ: امْتَنَعَ قَلِيلٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا ; لِأَنَّ الْمَعْنَى يَصِيرُ: ثُمَّ تَوَلَّى قَلِيلٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ؛ أَيْ: إِلَّا قَلِيلٌ مِنْكُمْ لَمْ يَتَوَلَّ ؛ كَمَا قَالُوا: مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا وَرَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ خَيْرٌ مِنْهُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا لِلضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَسِيبَوَيْهِ وَأَصْحَابُهُ يُسَمُّونَهُ نَعْتًا وَوَصْفًا، وَأَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ فِي مِثْلِ رَفْعِ هَذِهِ الْآيَةِ:

=

الرّحمن ، والحسن ، وأبو عمرو ، والكسائي ، وابن كثير ، وعاصم (عالِيَهُمْ) بالنصب على أنه ظرف، ومثّله الفراء بقوله: زيد داخل الدار. قال أبو جعفر: أما عالِيَهُمْ فبيّن أنه منصوب على الظرف، وفي معناه قولان: أحدهما أن الخضرة تعلو ثياب أهل الجنة، والقول الآخر :أن هذه النبات الخضر فوق حجالهم لا عليهم وأما زيد داخل الدار فلا يجوز عند جماعة من النحويين كما لا يقال: زيد الدار، ولكن لو قلت: زيد خارج الدار جاز، وروى عبد الوارث عن حميد عن مجاهد أنه قرأ «عَلِيهِم ثِيابُ سندس» ...وفي قراءة ابن مسعود «عَالِيَتُهُمْ ثِيَابُ سندس» «٣» على تأنيث الجماعة. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢١٩/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٣/٥ – ١٠٤.

(١) من الآية (٨٣) من سورة البقرة .

(٢) المستثنى عند سيبويه منصوب لأنه مشبه بالمفعول ، وقال المبرد : هو مفعول على حقيقة المعنى . ينظر : الكتاب ٣٦٩/١ ، ٣٧٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٢/١.

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ[1]»[2]

وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾[3] يرد رأي الذين يرون أن « إلا » زائدة ، معتمداً في ذلك على المعنى[4] . يقول : « (إِلَّا دُعَاءً) : مَنْصُوبٌ بِـ (يَسْمَعُ) . وَإِلَّا قَدْ فَرَغَ قَبْلَهَا الْعَامِلُ مِنَ الْمَفْعُولِ ، وَقِيلَ «إِلَّا» زَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَسْمَعُ دُعَاءً، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَالْمَعْنَى بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا صَوْتًا »[5].

ويضعف أن تكون « قل إن الهدى » من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا

---

(١) البيت من بحر البسيط ، ونسب للأخطل في ديوانه /٨٦ ، وارتشاف الضرب ١٥٢٧/٣، وشرح شواهد المغني٦٧٠/٢، وشرح التصريح ٣٤٩/١، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ /٢٧٥، وذكر بلا نسبة في شفاء العليل ٥٠٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨١/٢، وشرح الكافية الشافية٩٠٧/٢ ، ومغني اللبيب ٢٧٦/١ ، وأوضح المسالك ٢٥٥/٢ ، والبحر المحيط ٢٨٨/١ ، وقال العيني : الشاهد في « إلا النؤى» فإنه استثناء من الضمير المستتر الذي في « تغيَّر » على طريق الإبدال مع أن التغير موجب فلا يجوز الإبدال في الموجب ، فلا يقال : قام القوم إلا زيدٌ بالرفع . ينظر : العيني على الأشموني ١٥٤/٢.

(٢) التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ٨٥/١ ، وط: المكتبة التوفيقية ٤٧/١– ٤٨ .

(٣) من الآية (١٧١) من سورة البقرة .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن–ط: عيسى البابي ١٤٠/١ وط: المكتبة التوفيقية ٧٥/١–٧٦ ،.

(٥) المصدر السابق .

أُوتِيتُمْ ﴾[1] جملة معترضة بين الكلامين ؛ لأن فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه . يقول : « فَأَمَّا قَوْلُهُ: (قُلْ إِنَّ الْهُدَى) : فَمُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ لِأَنَّهُ مُشَدَّدٌ، وَهَذَا الْوَجْهُ بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَعَلَى الْعَامِلِ فِيهِ، وَتَقْدِيمُ مَا فِي صِلَةِ أَنْ عَلَيْهَا، فَعَلَى هَذَا مَوْضِعُ «أَنْ يُؤْتَى» ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: جَرٌّ، تَقْدِيرُهُ: وَلَا تُؤْمِنُوا بِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ نَصْبًا عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ. وَالثَّالِثُ :أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ ؛ تَقْدِيرُهُ :وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ مَخَافَةَ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ. وَقِيلَ: أَنْ يُؤْتَى مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ: «قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ «، وَالتَّقْدِيرُ: أَنْ يُؤْتَى ؛ أَيْ هُوَ أَنْ لَا يُؤْتَى، فَهُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ »[2].

ع – باب الحال :

يضعف أبو البقاء إعراب قوله : (فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) [3] من قوله تعالى : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[4] حالاً ؛ لأن ما بعد الفاء لا يكون حالاً[5] . يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) : جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ ;وَقِيلَ مَوْضِعُهَا حَالٌ، وَهُوَ خَطَأٌ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ لَا يَكُونُ حَالًا ؛ لِأَنَّ

---

(١) من الآية (٧٣) من سورة آل عمران .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٢٧١/١ ، و ط: المكتبة التوفيقية ١٣٩/١.

(٣) من الآية (١٨) من سورة البقرة .

(٤) الآية (١٨) من سورة البقرة .

(٥) ينظر : المصدر السابق ٣٤/١ ، ٢١/١ .

الْفَاءَ تُرَتِّبُ، وَالْأَحْوَالُ لَا تَرْتِيبَ فِيهَا »[1].

ويرى أن (يعلمون الناس) من قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾[2] حال من الضمير في « كفروا » – واو الجماعة – وليست حالاً من الشياطين»[3]. يقول : « (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ) : فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (كَفَرُوا) ؛ وَأَجَازَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ (الشَّيَاطِينِ)، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ «لَكِنْ» لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ »[4].

وفي قوله تعالى : ﴿ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ ﴾[5] يرى أبو البقاء أنه من الأولى أن تكون (في بطونهم) حالاً مقدرة لأنها وقت الأكل ليست في بطونهم[6] . يقول : « (فِي بُطُونِهِمْ) : فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ النَّارِ تَقْدِيرُهُ : مَا يَأْكُلُونَ إِلَّا النَّارَ ثَابِتَةً أَوْ كَائِنَةً فِي بُطُونِهِمْ، وَالْأَوْلَى أَنْ تَكُونَ الْحَالُ مُقَدَّرَةً ; لِأَنَّهَا وَقْتَ الْأَكْلِ لَيْسَتْ فِي بُطُونِهِمْ، وَإِنَّمَا يَئُولُ إِلَى ذَلِكَ، وَالْجَيِّدُ أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا لِـ«يَأْكُلُونَ»، وَفِيهِ تَقْدِيرُ حَذْفِ مُضَافٍ ؛ أَيْ فِي طَرِيقِ بُطُونِهِمْ.وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ يَلْزَمُ مِنْهُ تَقْدِيمُ الْحَالِ

---

(١) السابق نفسه .

(٢) من الآية (١٠٢) من سورة البقرة .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٩٩/١ ، والتوفيقية ٥٥/١ ، ويرى أبو جعفر النحاس أنه يجوز أن يكون (يعلمون) في موضع رفع على أنه خبر ثان لـ(لكنَّ) ينظر: إعراب القرآن ٢٥٢/١.

(٤) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٩٩/١ ، ط: التوفيقية ٥٥/١ .

(٥) من الآية (١٧٤) من سورة البقرة .

(٦) المصدر السابق – ط: عيسى البابي ١٤٢/١ ، ط: التوفيقية ٧٦/١ .

عَلَى حَرْفِ الِاسْتِثْنَاءِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ الْمَفْعُولُ مَحْذُوفًا وَفِي بُطُونِهِمْ حَالًا مِنْهُ أَوْ صِفَةً لَهُ ؛ أَيْ فِي بُطُونِهِمْ شَيْئًا، وَهَذَا الْكَلَامُ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْمَجَازِ وَلِلْإِعْرَابِ حُكْمُ اللَّفْظِ»[1].

ويضعف أن يكون (عليهن) الثانية من قوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾[2] خبر المبتدأ ، ويكون « لهن» حال من المبتدأ (درجة)؛ لأن العامل في الحال حينئذٍ يكون معنوياً ، والحال لا يتقدم عليه[3] . يقول : « (وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ) : دَرَجَةٌ مُبْتَدَأٌ، وَلِلرِّجَالِ الْخَبَرُ ، عَلَيْهِنَّ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِالِاسْتِقْرَارِ فِي اللَّامِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ حَالًا مِنَ الدَّرَجَةِ ؛ وَالتَّقْدِيرُ: دَرَجَةٌ كَائِنَةٌ عَلَيْهِنَّ، فَلَمَّا قَدَّمَ وَصْفَ النَّكِرَةِ عَلَيْهَا صَارَ حَالًا.وَيَضْعُفُ أَنْ يَكُونَ «عَلَيْهِنَّ» الْخَبَرُ، وَ«لَهُنَّ» حَالٌ مِنْ دَرَجَةٍ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ حِينَئِذٍ مَعْنَوِيٌّ، وَالْحَالُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ »[4].

كما يضعف إعراب قوله : (بأنهم قالوا) من قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾[5] حالاً مِمَّا فِي « ذَا» مِنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ ، وَالْجَيِّدُ أَنْ يَكُونَ «ذَلِكَ» مُبْتَدَأٌ ، «وَبِأَنَّهُمْ قَالُوا »

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط : عيسى البابي ١٤٢/١ ، و ط : التوفيقية ٧٦/١ .

(٢) من الآية (٢٢٨) من سورة البقرة .

(٣) المصدر السابق – ط: عيسى البابي ١٨١/١ ، والتوفيقية ٩٦/١.

(٤) المصدر السابق نفسه .

(٥) من الآية (٢٤) من سورة آل عمران .

خَبَرُهُ[1].

أما (محضراً)من قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا ﴾[2] فيميل أبو البقاء إلى إعرابها « حالاً » وتكون « تجد » متعدية إلى مفعول واحد . يقول : « وَ «مُحْضَرًا» : الْمَفْعُولُ الثَّانِي، هَكَذَا ذَكَرُوا، وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ «مُحْضَرًا» حَالًا، وَتَجِدُ الْمُتَعَدِّيَةُ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ»[3].

وفي قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ * وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ ﴾[4] نجد أن أبا البقاء لا يجيز أن تكون (وجيهاً ، ومن المقربين ، ويكلم » أحوالاً من (المسيح) ولا من (عيسى) ولا من (ابن مريم) ، لأنها أخبار والعامل فيها الابتداء ، أو المبتدأ ، أو هما ، وليس شيء من هذا يعمل النصب في الحال ، لذا نجد أنه يرجح أن تكون أحوالاً مقدرة ، وصاحبها معنى الكلمة . يقول : « (وَجِيهًا – وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ – وَيُكَلِّمُ) : أَحْوَالٌ مُقَدَّرَةٌ، وَصَاحِبُهَا مَعْنَى الْكَلِمَةِ، وَهُوَ مُكَوَّنٌ أَوْ مَخْلُوقٌ. وَجَازَ أَنْ يَنْتَصِبَ الْحَالُ عَنْهُ وَهُوَ نَكِرَةٌ ; لِأَنَّهُ قَدْ وُصِفَ.وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحْوَالًا مِنَ الْمَسِيحِ، وَلَا مِنْ عِيسَى،

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٢٥٠/١ ، والتوفيقية ١٢٩/١.

(٢) من الآية (٢٥) من سورة آل عمران .

(٣) المصدر السابق ، عيسى البابي ٢٥٢/١ ، والتوفيقية ١٣١/١ .

(٤) من الآيتين (٤٥، ٤٦) من سورة آل عمران .

وَلَا مِنَ ابْنِ مَرْيَمَ ؛ لِأَنَّهَا أَخْبَارٌ، وَالْعَامِلُ فِيهَا الِابْتِدَاءُ أَوِ الْمُبْتَدَأُ أَوْ هُمَا، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أَحْوَالًا مِنَ الْهَاءِ فِي اسْمِهِ ; لِلْفَصْلِ الْوَاقِعِ بَيْنَهُمَا، وَلِعَدَمِ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ »(١).

ويرى أن (مصدقاً) من قوله تعالى : ﴿ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ ﴾(٢) حال معطوفة على (بآية) ، أي : جئتكم بآية ومصدقاً لما بين يدي ، ولا يجيز أن يكون معطوفاً على (وجيهاً) ؛ لأن ذلك يوجب أن يكون (ومصدقاً لما بين يديه) على لفظ الغيبة (٣).

ولا يجيز كذلك أن يكون (لله) من قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾(٤) حالاً ؛ لأن العامل في الحال حينئذ يكون معنى ، والحال لا يتقدم على العامل المعنوي ، يقول : « وَ (حِجُّ الْبَيْتِ) : مَصْدَرٌ يُقْرَأُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ(٥)، وَهُمَا لُغَتَانِ. وَقِيلَ: الْكَسْرُ اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ «عَلَى النَّاسِ» . وَلِلَّهِ يَتَعَلَّقُ بِالِاسْتِقْرَارِ فِي عَلَى، تَقْدِيرُهُ: اسْتَقَرَّ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ لِلَّهِ وَعَلَى النَّاسِ مُتَعَلِّقٌ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٢٦٠/١ ، وط : التوفيقية ١٣٤/١ .

(٢) من الآية (٥٠) من سورة آل عمران .

(٣) ينظر : المصدر السابق – ط: عيسى البابي ٢٦٤/١ ، والتوفيقية ١٣٦/١ . وقال ثعلب : لا يجوز أن يكون (ومصدقاً) معطوفاً على (وجيهاً) لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون (لما بين يديه ، ولأحل لكم) فيه حذف ليتعلق به لام كي ، أي: ولأحل لكم جئتكم . ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٨٠/١.

(٤) من الآية (٩٧) من سورة آل عمران .

(٥) يريد فتح « الحاء » وكسرها أي : حَجُّ ، وحِجُّ .

بِهِ، إِمَّا حَالًا، وَإِمَّا مَفْعُولًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ حَالًا ; لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ عَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَى، وَالْحَالُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ. وَيَجُوزُ أَنْ يَرْتَفِعَ «الْحَجُّ» بِالْجَارِّ الْأَوَّلِ، أَوِ الثَّانِي، وَالْحَجُّ مَصْدَرٌ أُضِيفَ إِلَى الْمَفْعُولِ »[1].

وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ ﴾[2] لا يجيز أبو البقاء أن يكون (للأبرار) حالاً من الضمير في الظرف ، و (خير) خبر المبتدأ ، وهو « ما » الموصولة لأن فيه فصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي ، والفصل بين الحال وصاحب الحال بخبر المبتدأ . يقول : « (وما عِنْدِ اللَّهِ): مَا بِمَعْنَى الَّذِي وَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَفِي الْخَبَرِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ «خَيْرٌ» وَ «لِلْأَبْرَارِ» نَعْتٌ لِـــ (خَيْرٌ) .

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ (لِلْأَبْرَارِ) ، وَالنِّيَّةُ بِهِ التَّقْدِيمُ؛ أَيْ: وَالَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مُسْتَقِرٌّ لِلْأَبْرَارِ، وَخَيْرٌ عَلَى هَذَا خَبَرٌ ثَانٍ.وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لِلْأَبْرَارِ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الظَّرْفِ، وَ (خَيْرٌ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَهَذَا بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ بِحَالٍ لِغَيْرِهِ، وَالْفَصْلَ بَيْنَ الْحَالِ وَصَاحِبِ الْحَالِ بِخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي الِاخْتِيَارِ »[3].

ويضعف مجيء (ألا تأكلوا) من قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسي البابي ٢٨١/١ ، وط: المكتبة التوفيقية ١٤٤/١ .

(٢) من الآية (١٩٨) من سورة آل عمران .

(٣) المصدر السابق ٣٢٤/١ ، ١٦٤/١ .

مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾[1] حالاً ، والتقدير : أي شيء لكم تاركين الأكل ؛ لأن (أَنْ) تمحض الفعل للاستقبال ، وتجعله مصدراً فيمتنع الحال[2].

يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَمَا لَكُمْ) : «مَا» اسْتِفْهَامٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالِابْتِدَاءِ، وَ «لَكُمْ» الْخَبَرُ. وَ(أَلَّا تَأْكُلُوا) : فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: حَرْفُ الْجَرِّ مُرَادٌ مَعَهُ؛ أَيْ: فِي أَنْ لَا تَأْكُلُوا، وَلَمَّا حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ كَانَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، أَوْ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي ذَلِكَ. وَقَدْ ذُكِرَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. وَالثَّانِي :أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ؛ أَيْ: وَأَيُّ شَيْءٍ لَكُمْ تَارِكِينَ الْأَكْلَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ «أَنْ» تُمَحِّضُ الْفِعْلَ لِلِاسْتِقْبَالِ، وَتَجْعَلُهُ مَصْدَرًا، فَيَمْتَنِعُ الْحَالُ إِلَّا أَنْ تُقَدِّرَ حَذْفَ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ: وَمَا لَكُمْ ذَوِي أَنْ لَا تَأْكُلُوا. وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ؛ أَيْ: شَيْئًا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ »[3].

كما يضعف مجيء (لم تكن) من قوله تعالى : ﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾[4] حالاً من الضمير المجرور ، يقول : « (لَمْ تَكُنْ) : فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هِيَ مُسْتَأْنَفَةٌ .وَالثَّانِي: هِيَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ، أَوْ عَلَى الصِّفَةِ لِنَفْسٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ »[5].

ويرد رأي من أعرب (يرضونكم) حالاً من الفاعل في (لا يرقبوا

---

(١) من الآية (١١٩) من سورة الأنعام .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٥٣٥/١ ، ٢٥٩/١ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٥٣٥/١ ، ط: التوفيقية ٢٥٩/١ .

(٤) من الآية (١٥٨) من سورة الأنعام .

(٥) المصدر السابق ٥٥٢/١ ، ١٦٦/١ .

) من قوله تعالى :﴿ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾(١).

يقول : « (يُرْضُونَكُمْ) : حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ فِي «لَا يَرْقُبُوا» عِنْدَ قَوْمٍ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُمْ بَعْدَ ظُهُورِهِمْ لَا يُرْضُونَ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَأْنَفٌ»(٢).

وفي قراءة تشديد الميم ، ونصب « كل » من قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾(٣) يضعف أبو البقاء أن تكون (لَمَّا) منصوبة على الحالية من ضمير (ليوفينهم)(٤). يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَإِنَّ كُلًّا) : يُقْرَأُ بِتَشْدِيدِ النُّونِ وَنَصْبِ كُلٍّ، وَهُوَ الْأَصْلُ.وَيُقْرَأُ بِالتَّخْفِيفِ وَالنَّصْبِ، وَهُوَ جَيِّدٌ ؛ لِأَنَّ «إِنَّ «مَحْمُولَةٌ عَلَى الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ يَعْمَلُ بَعْدَ الْحَذْفِ كَمَا يَعْمَلُ قَبْلَ الْحَذْفِ ؛ نَحْوَ لَمْ يَكُنْ، وَلَمْ يَكُ.وَفِي خَبَرِ (إِنَّ) عَلَى الْوَجْهَيْنِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: «لَيُوَفِّيَنَّهُمْ» وَ«مَا» خَفِيفَةٌ زَائِدَةٌ لِتَكُونَ فَاصِلَةً بَيْنَ لَامِ إِنَّ وَلَامِ الْقَسَمِ كَرَاهِيَةَ تَوَالِيهِمَا...

وَالثَّانِي :أَنَّ الْخَبَرَ «مَا» وَهِيَ نَكِرَةٌ ؛ أَيْ لِخَلْقٍ، أَوْ جَمْعٍ.وَيُقْرَأُ بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ مَعَ نَصْبِ كُلٍّ، وَفِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ؛ أَحَدُهَا: أَنَّ الْأَصْلَ: لَمَنْ مَا بِكَسْرِ الْمِيمِ الْأُولَى، وَإِنْ شِئْتَ بِفَتْحِهَا ؛ فَأُبْدِلَتِ النُّونُ مِيمًا وَأُدْغِمَتْ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْمِيمُ الْأُولَى كَرَاهِيَةَ التَّكْرِيرِ ؛ وَجَازَ حَذْفُ الْأُولَى وَإِبْقَاءُ

---

(١) من الآية (٨) من سورة التوبة .

(٢) السابق نفسه ٦٣٧/٢ ، ١٢/٢ .

(٣) من الآية (١١١) من سورة هود .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٧١٦/٢ ، ٤٦/٢ (التوفيقية) .

السَّاكِنَةِ لِاتِّصَالِ اللَّامِ بِهَا، وَهِيَ الْخَبَرُ عَلَى هَذَيْنِ التَّقْدِيرَيْنِ. الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ مَصْدَرُ لَمَّ يَلُمُّ، إِذَا جَمَعَ، لَكِنَّهُ أَجْرَى الْوَصْلَ مَجْرَى الْوَقْفِ، وَقَدْ نَوَّنَهُ قَوْمٌ، وَانْتِصَابُهُ عَلَى الْحَالِ مِنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ فِي «لَيُوَفِّيَنَّهُمْ» وَهُوَ ضَعِيفٌ. الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّهُ شَدَّدَ مِيمَ «مَا» كَمَا يُشَدَّدُ الْحَرْفُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ، وَهَذَا فِي غَايَةِ الْبُعْدِ »(١).

وفي قوله تعالى : ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾(٢) لا يجيز مجيء (أمر ألا) حالاً و«قد» معه مقدرة . يقول : «أَمَرَ أَلَّا» : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا، وَ «قَدْ» مَعَهُ مُرَادَةٌ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ لِضَعْفِ الْعَامِلِ فِيهِ»(٣).

ويبعد مجيء قوله : (قد مَنَّ الله علينا) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾(٤) حالاً من (يوسف)و (أخي) لعدم وجود العامل في الحال . يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا) : جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ. وَقِيلَ: هِيَ حَالٌ مِنْ يُوسُفَ وَأَخِي ؛ وَفِيهِ بُعْدٌ لِعَدَمِ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ، وَ «أَنَا» لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ «هَذَا» لِأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى وَاحِدٍ، وَ «عَلَيْنَا» رَاجِعٌ إِلَيْهِمَا جَمِيعًا »(٥).

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٧١٦/٢ ، وط: المكتبة التوفيقية ٤٦/٢ .

(٢) من الآية (٤٠) من سورة يوسف .

(٣) المصدر السابق ٧٣٣/٢ ، ٥٣/٢ .

(٤) من الآية (٩٠) من سورة يوسف .

(٥) المصدر السابق نفسه ٧٤٤/٢ ، ٥٨/٢ .

وفي قوله : ﴿ سَوَاء مِنْكُم من أسر القَوْل وَمن جهر بِهِ ﴾[1] لا يجيز أبو البقاء إعراب (منكم) حالاً من الضمير في « أسر» و « جهر » لأنه يؤدي إلى تقديم ما في الصلة على الموصول . يقول : «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ» : «مَنْ» مُبْتَدَأٌ، وَ «سَوَاءٌ» خَبَرٌ. فَأَمَّا «مِنْكُمْ» فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي «سَوَاءٌ» ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ مُسْتَوٍ ؛ وَمِثْلُهُ: (لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ) .وَيَضْعُفُ أَنْ يَكُونَ» مِنْكُمْ» حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي «أَسَرَّ» وَ «جَهَرَ « ;لِوَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا: تَقْدِيمُ مَا فِي الصِّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ، أَوِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ. وَالثَّانِي: تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى «مِنْكُمْ» وَحَقُّهُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ »[2].

ويضعف إعراب الكسائي (خاضعين) حالاً من الضمير المجرور في (لها) من قوله تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[3]؛ لأن (خاضعين) يكون جارياً على غير فاعل (ظلت) فيفتقر إلى إبراز ضمير الفاعل .

يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (خَاضِعِينَ) : إِنَّمَا جُمِعَ جَمْعَ الْمُذَكَّرُ لِأَرْبَعَةِ أَوْجُه؛ أَحَدُهَا: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَعْنَاقِ عُظَمَاؤُهُمْ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ أَرَادَ أَصْحَابَ أَعْنَاقِهِمْ .وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ جَمْعُ عُنُقٍ مِنَ النَّاسِ؛ وَهُمُ الْجَمَاعَةُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ الرِّقَابَ. وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ لَمَّا أَضَافَ الْأَعْنَاقَ إِلَى الْمُذَكَّرِ وَكَانَتْ مُتَّصِلَةً بِهِمْ فِي الْخِلْقَةِ، أَجْرَى عَلَيْهَا حُكْمَهُمْ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ «خَاضِعِينَ» : هُوَ حَالٌ

---

(١) من الآية (١٠) من سورة الرعد .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٧٥٣/٢ ، ط: التوفيقية ٦٢/٢ .

(٣) من الآية (٤) من سورة الشعراء .

لِلضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ لَا لِلْأَعْنَاقِ .وَهَذَا بَعِيدٌ فِي التَّحْقِيقِ؛ لِأَنَّ «خَاضِعِينَ» يَكُونُ جَارِيًا عَلَى غَيْرِ فَاعِلِ ظَلَّتْ، فَيَفْتَقِرُ إِلَى إِبْرَازِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ؛ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هم خَاضِعِينَ»(١).

وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ * خَالِدِينَ فِيهَا﴾(٢) يقوي أبو البقاء مجيء (خالدين فيها) حالاً من الضمير المجرور في (لهم) . يقول : «قَوْلُهُ تَعَالَى: (خَالِدِينَ فِيهَا) : حَالٌ مِنَ الْجَنَّاتِ، وَالْعَامِلُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ «لَهُمْ» وَإِنْ شِئْتَ كَانَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي «لَهُمْ» وَهُوَ أَقْوَى »(٣).

ولا يجيز إعراب (ملعونين) من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا * مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا ﴾(٤) حالاً مما بعد (أين) لأنها شرط ، وما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله ، ويجعلها حالاً من فاعل « يجاورونك»(٥).

ويختار أن يكون ﴿ نَذِيراً لِلْبَشَرِ ﴾(٦) حالاً مما دلت عليه الجملة ، والتقدير : عظمت عليه نذيراً(٧).

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٩٣ ، (ط: التوفيقية)٢/١٦٦ .

(٢) الآية (٨) من سورة لقمان ، وجزء من الآية رقم (٩) من نفس السورة .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٤٣ ، وط: (التوفيقية) ٢/١٨٧ – ١٨٨ .

(٤) من الآيتين (٦٠، ٦١) من سورة الأحزاب .

(٥) المصدر السابق ٢/١٠٦٠ ، ١٩٤/٢ .

(٦) الآية (٣٦) من سورة المدثر .

(٧) يقول أبو البقاء : « (نَذِيرًا) : فِي نَصْبِهِ أَوْجُهٌ:أَحَدُهَا: هُوَ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ فِي «قُمْ» فِي أَوَّلِ السُّورَةِ. وَالثَّانِي: مِنَ الضَّمِيرِ فِي «فَأَنْذِرْ» حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ. وَالثَّالِثُ: =

ف- باب التمييز :

يبعد أبو البقاء إعراب (قلبه) من قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾[1] تمييزاً لأنه معرفة . يقول : «وَ(آثِمٌ) : فِيهِ أَوْجُهٌ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ خَبَرُ (إِنَّ) وَ (قَلْبُهُ) مَرْفُوعٌ بِهِ.وَالثَّانِي: كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ (قَلْبَهُ) بَدَلٌ مِنْ (آثِمٌ) ، لَا عَلَى نِيَّةِ طَرْحِ الْأَوَّلِ.وَالثَّالِثُ: أَنَّ (قَلْبُهُ) بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي آثِمٌ .وَالرَّابِعُ: أَنَّ (قَلْبُهُ) مُبْتَدَأٌ، وَ(آثِمٌ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ إِنَّ.وَأَجَازَ قَوْمٌ (قَلْبَهُ) بِالنَّصْبِ عَلَى التَّمْيِيزِ ؛ وَهُوَ بَعِيدٌ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ »[2].

ويختار إعراب (أمداً) من قوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾[3] تمييزاً. يقول : « ... وَ «أَمَدًا» مَفْعُولُ لَبِثُوا، وَهُوَ خَطَأٌ. وَإِنَّمَا الْوَجْهُ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا ؛ وَالتَّقْدِيرُ: لِمَا لَبِثُوهُ»[4].

=

هُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «إِحْدَى» . وَالرَّابِعُ: هُوَ حَالٌ مِنْ نَفْسِ «إِحْدَى» . وَالْخَامِسُ: حَالٌ مِنَ الْكُبَرِ، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِيهَا. وَالسَّادِسُ: حَالٌ مِنِ اسْمِ إِنَّ. وَالسَّابِعُ: أَنَّ نَذِيرًا فِي مَعْنَى إِنْذَارٍ، أَيْ: فَأَنْذِرْ إِنْذَارًا؛ أَوْ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ لِإِنْذَارِ الْبَشَرِ... وَالْمُخْتَارُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ، تَقْدِيرُهُ: عَظُمَتْ عَلَيْهِ نَذِيرًا». التبيان في إعراب القرآن ١٢٥١/٢ ، ٢٧٣/٢ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس ٧٢/٥ .

(١) من الآية (٢٨٣) من سورة البقرة .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢٣٣/١ ، ١٢٠١/١ .

(٣) من الآية (١٢) من سورة الكهف .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٨٣٩/٢ ، ٩٩/٢ .

ص- باب حروف الجر :

يمنع أبو البقاء مجيء (إلى) بمعنى (مع) وذلك في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾(١).

يقول : « وَ (إِلَى) : فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ وَتَقْدِيرُهُ: مَنْ أَنْصَارِي مُضَافًا إِلَى اللَّهِ أَوْ إِلَى أَنْصَارِ اللَّهِ. وَقِيلَ: هِيَ بِمَعْنَى مَعَ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ فَإِنَّ إِلَى لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى مَعَ وَلَا قِيَاسَ يُعَضِّدُهُ »(٢).

وفي إعرابه لقوله تعالى : « برؤوسكم » من قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾(٣) يبعد مجيء الياء هنا للتبعيض .

يقول : «بِرُءُوسِكُمْ» : الْبَاءُ زَائِدَةٌ، وَقَالَ مَنْ لَا خِبْرَةَ لَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ: الْبَاءُ فِي مِثْلِ هَذَا لِلتَّبْعِيضِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ يَعْرِفُهُ أَهْلُ النَّحْوِ. وَوَجْهُ دُخُولِهَا أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى إِلْصَاقِ الْمَسْحِ بِالرَّأْسِ »(٤).

ويضعف مجيء الكاف بمعنى الواو التي للقسم في قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾(٥) يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (كَمَا أَخْرَجَكَ) : فِي مَوْضِعِ الْكَافِ أَوْجُهٌ :أَحَدُهَا: أَنَّهَا صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ،

---

(١) من الآية (٥٢) من سورة آل عمران .
(٢) المصدر السابق ٢٦٤/١ ، ١٣٦/١.
(٣) من الآية (٦) من سورة المائدة .
(٤) السابق نفسه ٤٢٢/١ ، ٢٠٨/١ .
(٥) من الآية (٥) من سورة الأنفال .

ثُمَّ فِي ذَلِكَ الْمَصْدَرِ أَوْجُهٌ تَقْدِيرية ثَابِتَةٌ لِلَّهِ ثُبُوتًا كَمَا أَخْرَجَكَ. وَالثَّانِي:وَأَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ إِصْلَاحًا، كَمَا أَخْرَجَكَ، وَفِي هَذَا رُجُوعٌ مِنْ خِطَابِ الْجَمْعِ إِلَى خِطَابِ الْوَاحِدِ. وَالثَّالِثُ تَقْدِيرُهُ: وَأَطِيعُوا اللَّهَ طَاعَةً كَمَا أَخْرَجَكَ، وَالْمَعْنَى طَاعَةً مُحَقَّقَةً. وَالرَّابِعُ تَقْدِيرُهُ :يَتَوَكَّلُونَ تَوَكُّلًا كَمَا أَخْرَجَكَ.

وَالْخَامِسُ: هُوَ صِفَةٌ لِحَقٍّ تَقْدِيرُهُ: أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا؛ مِثْلُ مَا أَخْرَجَكَ.

وَالسَّادِسُ تَقْدِيرُهُ: يُجَادِلُونَكَ جِدَالًا كَمَا أَخْرَجَكَ. وَالسَّابِعُ تَقْدِيرُهُ: وَهُمْ كَارِهُونَ كَرَاهِيَةً كَمَا أَخْرَجَكَ؛ أَيْ: ككَرَاهِيَتِهِمْ، أَوْ كَرَاهِيَتِكَ لِإِخْرَاجِكَ.وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْكَافَ بِمَعْنَى الْوَاوِ الَّتِي لِلْقَسَمِ، وَهُوَ بَعِيدٌ»(١).

وفي قوله تعالى : ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾(٢) يمنع أبو البقاء تعلق (وَفِي أَنْفُسِكُمْ) بِـــ«تُبْصِرُونَ» لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ وَالْفَاءَ يَمْنَعَانِ مِنْ ذَلِكَ(٣) .

ق – باب الإضافة :

يضعف أبو البقاء إعراب (منهم) من قوله تعالى : ﴿وَاضْرِبُوا

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٦١٦/٢ ، ط: التوفيقية ٣/٢ .

(٢) الآية (٢١) من سورة الذاريات .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ١١٨٠/٢ ، وط: التوفيقية ٢٤٤/٢ .

مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾[1] حالاً من (بَنَانٍ) ؛ لأن فيه تقديم حال المضاف إليه على المضاف[2] .

وفي قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾[3] يرى أن الأولى أن تكون الإضافة في (جاعل الملائكة) محضة . يقول: « قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ» : الْإِضَافَةُ مَحْضَةٌ؛ لِأَنَّهُ لِلْمَاضِي لَا غَيْرَ، فَأَمَّا «جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ» فَكَذَلِكَ فِي أَجْوَدِ الْمَذْهَبَيْنِ. وَأَجَازَ قَوْمٌ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَحْضَةٍ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ »[4].

ر- إعمال المصدر واسمه:

لا يجيز أبو البقاء تعلق الجار والمجرور (على المتقين) بالمصدر (حقاً) ؛ لأن المصدر المؤكد لا يعمل، وذلك في قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾[5] يقول : « (حَقًّا) : مَنْصُوبٌ عَلَى

---

(١) من الآية (١٢) من سورة الأنفال .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ط: عيسى البابي ٦١٩/٢ ، وط: التوفيقية ٤/٢ ، ٥ .

(٣) من الآية (١) من سورة فاطر .

(٤) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ١٠٧٢/٢ ، ١٩٩/٢ .
وذكر ابو جعفر النحاس أنه لا يجوز التنوين في (جاعل الملائكة) لأنه لما مضى ، كما أجاز نصب (رسلاً) على إضمار اسم فاعل منون لما يستقبل ؛ لأن اسم الفاعل إذا كان لما مضى مضافاً لم يعمل شيئاً . ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣٥٩/٣ .

(٥) الآية (١٨٠) من سورة البقرة .

الْمَصْدَرِ ؛ أَيْ حَقَّ ذَلِكَ حَقًّا.وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ؛ أَيْ كَتْبًا حَقًّا، أَوْ إِيصَاءً حَقًّا.وَيَجُوزُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ الرَّفْعُ بِمَعْنَى ؛ ذَلِكَ حَقٌّ.وَ (عَلَى الْمُتَّقِينَ) : صِفَةٌ لِحَقٍّ.وَقِيلَ :هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِنَفْسِ الْمَصْدَرِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَكِّدَ لَا يَعْمَلُ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ الْمُنْتَصِبُ بِالْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ إِذَا نَابَ عَنْهُ ؛ كَقَوْلِكَ :ضَرْبًا زَيْدًا ، أَيِ: اضْرِبْ »(١).

ويجيز أن تكون (فريضة) من قوله تعالى : ﴿أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾(٢) مصدراً أو مفعولاً ، وهو الجيد . يقول : « (فَرِيضَةً) : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرًا، وَأَنْ تَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ، وَهُوَ الْجَيِّدُ، وَفَعِيلَةً هُنَا بِمَعْنَى مُفْعُولَةٍ، وَالْمَوْصُوفُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: مُتْعَةٌ مَفْرُوضَةٌ»(٣).

وفي قوله تعالى : ﴿جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾(٤) يضعف أبو البقاء إعراب (خالدين فيها) حالاً من الضمير المجرور في (جزاؤهم) لأنه يؤدي إلى فصل المصدر ومعموله بالخبر .

يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: «خَالِدِينَ فِيهَا» : هُوَ حَالٌ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ، أَوْ أُعْطَوْهَا. وَلَا يَكُونُ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي «جَزَاؤُهُمْ» لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ ذَلِكَ لَفَصَلْتَ بَيْنَ الْمَصْدَرِ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ١٤٧/١ ، وط: المكتبة التوفيقية ٧٩/١ .

(٢) من الآية (٢٣٦) من سورة البقرة .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ١٨٩/١ ، وط: المكتبة التوفيقية ٩٩/١.

(٤) من الآية (٨) من سورة البينة.

وَمَعْمُولِهِ بِالْخَبَرِ، وَقَدْ أَجَازَهُ قَوْمٌ، وَاعْتَلُّوا لَهُ بِأَنَّ الْمَصْدَرَ هُنَا لَيْسَ فِي تَقْدِيرِ أَنْ وَالْفِعْلِ. وَفِيهِ بُعْدٌ »[1].

ش : النعت :

يفضل أبو البقاء إعراب (مُسَلَّمَةً) و (لَا شِيَةَ فِيهَا) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا ﴾[2] صفة لـــ(بقرة) .

يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (لَا ذَلُولٌ) : إِذَا وَقَعَ فَعُولٌ صِفَةً لَمْ يَدْخُلْهُ الْهَاءُ لِلتَّأْنِيثِ، تَقُولُ: امْرَأَةٌ صَبُورٌ شَكُورٌ، وَهُوَ بِنَاءٌ لِلْمُبَالَغَةِ. وَذَلُولٌ: رُفِعَ صِفَةً لِلْبَقَرَةِ، أَوْ خَبَرَ ابْتِدَاءٍ مَحْذُوفٍ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ صِفَةً... (وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ) : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً أَيْضًا ؛ وَأَنْ يَكُونَ خَبَرَ ابْتِدَاءٍ مَحْذُوفٍ. وَكَذَلِكَ: (مُسَلَّمَةٌ) ، وَ «لَا شِيَةَ فِيهَا» وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً »[3].

ويضعف إعراب (ممن ترضون) من قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾[4] صفة لـــ (شهيدين لوجود الفصل بينهما . يقول : « (مِمَّنْ تَرْضَوْنَ) : هُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ صِفَةٌ لِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، تَقْدِيرُهُ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١٢٩٨/٢ ، ٢٩١/٢ .

(٢) من الآية (٧١) من سورة البقرة .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٧٦/١ ، و ط: التوفيقية ٤٣/١ .

(٤) من الآية (٢٨٢) من سورة البقرة .

مَرْضِيُّونَ.

وَقِيلَ: هُوَ صِفَةٌ لِشَهِيدَيْنِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِلْفَصْلِ الْوَاقِعِ بَيْنَهُمَا.وَقِيلَ: هُوَ بَدَلٌ مِنْ: (مِنْ رِجَالِكُمْ)» [1] .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾[2] لا يجيز أبو البقاء تعلق (في أنفسهم) بـــ(بليغاً)لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها . يقول :« قَوْلُهُ تَعَالَى: (فِي أَنْفُسِهِمْ) : يَتَعَلَّقُ بِــ(قُلْ لَهُمْ). وَقِيلَ :يَتَعَلَّقُ بِــ «بَلِيغًا» ؛ أَيْ: يَبْلُغُ فِي نُفُوسِهِمْ وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا»[3].

ويجيز أن تقع (حلالاً) من قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا[4]﴾ صفة لمصدر محذوف . يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (حَلَالًا) : فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: هُوَ مَفْعُولُ كُلُوا، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ «مِمَّا» فِي مَوْضِعِ الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِلنَّكِرَةِ قُدِّمَتْ عَلَيْهَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ: «مِنْ» لِابْتِدَاءِ غَايَةِ الْأَكْلِ، فَتَكُونُ مُتَعَلِّقَةً بِــ«كُلُوا»؛ كَقَوْلِكَ أَكَلْتُ مِنَ الْخُبْزِ رَغِيفًا إِذَا لَمْ تَرِدُ الصِّفَةُ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «مَا» ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الَّذِي، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْعَائِدِ الْمَحْذُوفِ، فَيَكُونُ الْعَامِلُ «رَزَقَ» .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٢٢٨/١ ، و ط: التوفيقية ١١٩/١ .

(٢) من الآية (٦٣) من سورة النساء .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٣٦٨/١ ، و ط: التوفيقية ١٨٥/١.

(٤) من الآية (٨٨) من سورة المائدة .

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ؛ أَيْ: أَكْلًا حَلَالًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ حَلَالًا بِرَزَقَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَعُودَ إِلَى «مَا » ضَمِيرٌ»[1] .

ويضعف إعراب (التي باركنا) من قوله تعالى : ﴿ وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ﴾[2] صفة لـــ(أرض) لأن فيه العطف على الموصوف قبل الصفة . يقول : « وَ (الَّتِي بَارَكْنَا) : عَلَى هَذَا فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ صِفَةُ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ. وَالثَّانِي: صِفَةُ الْأَرْضِ، وَفِيهِ ضَعْفٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْعَطْفَ عَلَى الْمَوْصُوفِ قَبْلَ الصِّفَةِ »[3].

وفي إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾[4] يرد إعراب الفراء لـــ(الحصيد) صفة لـــ(حب) ؛ لأن فيه إضافة الشيء إلى نفسه . يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى:(وَحَبَّ الْحَصِيدِ) أَيْ :وَحَبَّ النَّبْتِ الْمَحْصُودِ، وَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: هُوَ فِي تَقْدِيرِ صِفَةِ الْأَوَّلِ؛ أَيْ وَالْحَبَّ الْحَصِيدَ؛ وَهَذَا بَعِيدٌ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَمِثْلُهُ: (حَبْلِ الْوَرِيدِ) »[5].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ، ط: عيسى البابي ٤٥٧/١ ، و ط: التوفيقية ٢٢٤/١ .

(٢) من الآية (١٣٧) من سورة الأعراف .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٥٩١/١ ، و ط: التوفيقية ٢٨٣/١ .

(٤) الآية (٩) من سورة ق .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ط: عيسى البابي ١١٧٤/٢ ، وط: التوفيقية =

ت – التوكيد :

في هذا نجد أبا البقاء يعرب اثنين من قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾[1] توكيداً ، ويضعف إعرابها مفعولاً ثانياً . يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: «اثْنَيْنِ» : هُوَ تَوْكِيدٌ، وَقِيلَ: مَفْعُولٌ ثَانٍ ؛ وَهُوَ بَعِيدٌ»[2].

ث : العطف :

يرى أبو البقاء أن « أو» لأحد الشيئين ولا تدل على الترتيب ، وعلى هذا فهو يضعف قول من جعل التقدير في قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾[3] من بعد دين أو وصية ، إذ التقدير لا يحتاج إلى هذا .

يقول : « أَوْ دَيْنٍ» : «أَوْ» لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، وَلَا تَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو، وَبَيْنَ قَوْلِكَ: جَاءَ عَمْرٌو أَوْ زَيْدٌ؛ لِأَنَّ «أَوْ» لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ وَالْوَاحِدُ لَا تَرْتِيبَ فِيهِ ، وَبِهَذَا يُفَسَّرُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: التَّقْدِيرُ: مِنْ بَعْدِ دَيْنٍ أَوْ وَصِيَّةٍ، وَإِنَّمَا يَقَعُ التَّرْتِيبُ فِيمَا إِذَا اجْتَمَعَا

=

٢٤١/٢ ، وذكر أبو جعفر النحاس : « زعم الفراء : أن الشيء أضيف إلى نفسه ؛ لأن الحب هو الحصيد عنده ، قال أبو جعفر : سمعت علي بن سليمان يحكي عن البصريين منهم محمد بن يزيد أن إضافة الشيء إلى نفسه محال ، ولكن التقدير : حبّ النبت الحصيد . ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٢١/٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٧٦/٣ .

(١) من الآية (٥١) من سورة النحل .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٧٩٨/٢ ، وط: التوفيقية ٨٣/٢ .

(٣) من الآية (١١) من سورة النساء .

فَيُقَدَّمُ الدَّيْنُ عَلَى الْوَصِيَّةِ»[1] .

ولا يجيز في قوله تعالى : ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾[2] عطف « المقيمين الصلاة » على الكاف في «قبلك » أو «إليك » ، أو الهاء والميم في « منهم » لأن فيها عطف الظاهر على المضمر من غير إعادة الجار . يقول : «(وَالْمُقِيمِينَ) [3] : قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ بِالْيَاءِ،

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٣٣٥/١ ، وط: التوفيقية ١٦٩/١ .

(٢) من الآية (١٦٢) من سورة النساء .

(٣) ذكر أبو جعفر النحاس : أن في نصبه ستة أقوال : « وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ» ١– فسيبويه ينصبه على المدح ، أي: وأعني المقيمين. قال سيبويه: هذا باب ما ينصب على التعظيم ، ومن ذلك : «المقيمين الصلاة» وأنشد:

وكلّ قوم أطاعوا أمر مرشدهم ... إلّا نميرا أطاعت أمر غاويها

الظّاعنين ولمّا يظعنوا أحداً ... والقائلون لمن دار نخلّيها

وأنشد :

لا يبعدن قومي الذين هم ... سمّ العداة وآفة الجزر

النّازلين بكلّ معترك ... والطّيبون معاقد الأزر

وهذا أصحّ ما قيل في المقيمين. ٢ –وقال الكسائي: « وَالْمُقِيمِينَ» معطوف على «ما» . قال أبو جعفر: وهذا بعيد لأن المعنى يكون ويؤمنون بالمقيمين، وحكى محمد بن جرير أنه قيل: إن المقيمين هنا الملائكة عليهم السلام لدوامهم على الصّلاة والتسبيح والاستغفار، واختار هذا القول، وحكى أنّ النصب على المدح بعيد لأن المدح إنما يأتي بعد تمام الخبر، وخبر « الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» في «أُولئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً» فلا ينتصب على المدح ولم يتمّ خبر الابتداء لأنه =

وَفِيهِ عِدَّةُ أَوْجُه: أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَدْحِ؛ أَيْ: وَأَعْنِي الْمُقِيمِينَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَإِنَّمَا يَأْتِي ذَلِكَ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «مَا»؛ أَيْ: يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَبِالْمُقِيمِينَ، وَالْمُرَادُ بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ .وَقِيلَ التَّقْدِيرُ: وَبِدِينِ الْمُقِيمِينَ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِمُ الْمُسْلِمِينَ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَبْلِ تَقْدِيرُهُ: وَمِنْ قَبْلِ الْمُقِيمِينَ، فَحُذِفَ «قَبْلِ» ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْكَافِ فِي «قَبْلِكَ» .

وَالْخَامِسُ: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْكَافِ فِي «إِلَيْكَ» . وَالسَّادِسُ: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْهَاءِ وَالْمِيمِ فِي مِنْهُمْ، وَهَذِهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ عِنْدَنَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ

=

جعل «والمؤتون» عطفا وجعل الخبر ما ذكر. ومذهب سيبويه غير ما قال. ٣- وقيل: والمقيمين عطف على الكاف التي في «قبلك» أي من قبلك ومن قبل المقيمين.

٤- وقيل: «والمقيمين» عطف على الكاف التي في «أولئك». ٥- وقيل: هو معطوف على الهاء والميم ، أي: منهم ومن المقيمين. وهذه الأجوبة الثلاثة لا تجوز لأن فيها عطف مظهر على مضمر مخفوض.

٦-والجواب السادس : أن يكون «والمقيمين» عطفا على « قبلك» ويكون المعنى ومن قبل المقيمين ثم أقام المقيمين مقام قبل كما قال ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] وقرأ سعيد بن جبير وعاصم الجحدري «والمقيمون الصلاة» وكذا هو في حرف عبد الله بن مسعود فأما حرف أبيّ فهو فيه وَالْمُقِيمِينَ، كما في المصاحف. ينظر : إعراب القرآن ٥٠٤/١ - ٥٠٥ ، والكتاب ٢٤٩/١ ، وشرح الشواهد للأعلم ٢٤٩/١ ، وخزانة الأدب ٣٠١/٢، ٣٠٢ ، ومختصر شواذ القراءات لابن خالويه /٣٠.

فِيهَا عَطْفَ الظَّاهِرِ عَلَى الْمُضْمَرِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِّ»[1].

ويرى أن عطف (أرجلكم) من قوله : ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾[2] على «الوجوه والأيدي » أقوى من عطفه على موضع (برؤوسكم) ؛ لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع . يقول : «(وَأَرْجُلَكُمْ) : يُقْرَأُ بِالنَّصْبِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا :هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْوُجُوهِ وَالْأَيْدِي؛ أَيْ: فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِلَا خِلَافٍ، وَالسُّنَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى وُجُوبِ غَسْلِ الرِّجْلَيْنِ تُقَوِّي ذَلِكَ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ (بِرُءُوسِكُمْ)، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى اللَّفْظِ أَقْوَى مِنَ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ.وَيُقْرَأُ فِي الشُّذُوذِ بِالرَّفْعِ عَلَى الِابْتِدَاءِ؛ أَيْ: وَأَرْجُلُكُمْ مَغْسُولَةٌ كَذَلِكَ، وَيُقْرَأُ بِالْجَرِّ، وَهُوَ مَشْهُورٌ أَيْضًا كَشُهْرَةِ النَّصْبِ، وَفِيهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الرُّءُوسِ فِي الْإِعْرَابِ، وَالْحُكْمُ مُخْتَلِفٌ، فَالرُّءُوسُ مَمْسُوحَةٌ، وَالْأَرْجُلُ مَغْسُولَةٌ، وَهُوَ الْإِعْرَابُ الَّذِي يُقَالُ هُوَ عَلَى الْجِوَارِ، وَلَيْسَ بِمُمْتَنِعٍ أَنْ يَقَعَ فِي الْقُرْآنِ لِكَثْرَتِهِ، فَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالشِّعْرِ،... وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ جَرُّ (الْأَرْجُلِ) بِجَارٍّ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَافْعَلُوا بِأَرْجُلِكُمْ غَسْلًا، وَحَذْفُ الْجَارِّ وَإِبْقَاءُ الْجَرِّ جَائِزٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٤٠٧/١ ، وط: التوفيقية ٢٠٢/١ .

(٢) من الآية (٦) من سورة المائدة .

مَشَـائِيمُ لَيْسُـوا مُصْـلِحِينَ عَشِـيرَةً وَلَـا نَاعِـبٍ إِلَّـا بِبَـيْنٍ غُرَابُهَـا[1]

وَقَالَ زُهَيْرٌ:

بَـدَا لِـيَ أَنِّـي لَسْتُ مُـدْرِكَ مَـا مَضَـى وَلَـا سَـابِقٍ شَـيْئًا إِذَا كَـانَ جَائِيًـا[2]

فَجُرَّ بِتَقْدِيرِ الْبَاءِ، وَلَيْسَ بِمَوْضِعِ ضَرُورَةً»[3].

ولا يجيز عطف (الصابئون) في قراءة النصب من قوله تعالى :

---

(١) البيت من بحر الطويل ، ونسب للأحوص الرياحي ، أو للفرزدق كما في الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ٢٩/٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٩٣/١ ، والحلل لابن السيد /١١١، وشرح شواهد المغني للسيوطي /٨٧١، والنهاية لابن الخباز ٩٦٧/٣ ، وارتشاف الضرب ٢٤٤٩/٥ ، وخزانة الأدب ١٥٨/٤ ، ١٦٠ ، ٢٩٥/٨ ، ٥٥٤ ، والبيان والتبيين ١٣٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٢، وذكر بلا نسبة في شفاء العليل ٣٣٧/١، وشرح الكافية للرضي ١٩١/٢ ، ١٩٢ ، ٤٦٢/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٥/١ ، والخصائص ٣٥٤/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس /١٣٢ ، ١٦٧ ، ٢٩٠، والأشباه والنظائر ٣٥١/١ ، وأمالي السهيلي /٨٥ ، والدرر اللوامع١٩٦/٢ ، والكشاف ٣٨١/١ ، ١٧٨/٤ ، والنكت للأعلم ٢٨٤/١ ، والبحر المحيط ٢٤٤/٥ ، وروي « ولا ناعق» بدل «ولا ناعب».

(٢) البيت من بحر الطويل ، ونسب لزهير بن أبي سلمى في ديوانه/٢٨٧ ، والكتاب ١٦٥/١ ،١٥٥/٢ ،٢٩/٣، ٥١ ، ١٠٠ ، وخزانة الأدب ٥٨/١ ، ١٣١/٢ ، ٥٨٨/٣ ، ٦٦٥ ، والدرر اللوامع ١٩٥/٢ ، ونسب لزهير أو صرمة بن أنس الأنصاري في الكتاب ٣٠٦/١ ، والإنصاف ١١٠/١ ، ٢٩٨ ، وذكر بلا نسبة في المقتضب ٣٣٩/٢ ، وشرح المفصل ٦٩/٨ ، والأشباه والنظائر ٢٩٩/٢ ، والمفصل :١٣٤ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٤١/٢.

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط:عيسى البابي ٤٢٢/١ – ط: التوفيقية ٢٠٨/١ – ١١٠ «بتصرف».

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾[1] على موضع (إن) لأن خبرها لم يتم . يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَالصَّابِئُونَ) : يُقْرَأُ بِتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ عَلَى الْأَصْلِ، وَبِحَذْفِهَا وَضَمِّ الْبَاءِ، وَالْأَصْلُ عَلَى هَذَا صَبَا بِالْأَلِفِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ الْهَمْزَةِ، وَيُقْرَأُ بِيَاءٍ مَضْمُومَةٍ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ أَبْدَلَ الْهَمْزَةَ؛ يَاءً لِانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، وَلَمْ يَحْذِفْهَا لِتَدُلَّ عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا حَرْفٌ يَثْبُتُ.

وَيُقْرَأُ بِالْهَمْزَةِ وَالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى (الَّذِينَ) ، وَهُوَ شَاذٌّ فِي الرِّوَايَةِ، صَحِيحٌ فِي الْقِيَاسِ، ... وَالْمَشْهُورُ فِي الْقِرَاءَةِ الرَّفْعُ، وَفِيهَا أَقْوَالٌ: أَحَدُهَا: قَوْلُ سِيبَوَيْهِ: وَهُوَ أَنَّ النِّيَّةَ بِهِ التَّأْخِيرُ بَعْدَ خَبَرِ (إِنَّ)؛ وَتَقْدِيرُهُ: (وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) ، وَالصَّابِئُونَ كَذَلِكَ، فَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ وَمِثْلُهُ:

..... فَإِنَّى

وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[2]

أَيْ: فَإِنِّي لَغَرِيبٌ وَقَيَّارٌ بِهَا كَذَلِكَ.

وَالثَّانِي :أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ) ؛ كَقَوْلِكَ: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرٌو قَائِمَانِ، وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ خَبَرَ إِنَّ لَمْ يَتِمَّ، وَقَائِمَانِ إِنْ جَعَلْتَهُ خَبَرَ إِنَّ لَمْ

---

(١) من الآية (٦٩) من سورة المائدة .

(٢) عجز بيت من بحر الطويل ، وصدره : فمن يك أمسى بالمدينة رحله *
ونسب لضابئ بن الحارث البرجمي كما في الكتاب ٧٥/١ ، وشرح التصريح ٢٢٨/١ ، ومعاهد التنصيص٦٦/١ ، وسقط الزند /١٧٣٣ ، والدرر اللوامع ٢٠٠/٢ ، وشرح المفصل ٦٨/٨ ، والنوادر لأبي زيد /٢٠ ، وذكر بلا نسبة في الأصول لابن السراج ١٩٦/١ ، والأشموني ٢٨٦/١ ، والتبيان في إعراب القرآن « العجز»٢٢١/١.

يَبْقَ لِعَمْرٍو خَبَرٌ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ خَبَرَ عَمْرٍو لَمْ يَبْقَ لِـ(إِنَّ) خَبَرٌ، ثُمَّ هُوَ مُمْتَنِعٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّكَ تُخْبِرُ بِالْمُثَنَّى عَنِ الْمُفْرَدِ ... وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ «الصَّابِئُونَ» مَعْطُوفٌ عَلَى الْفَاعِلِ فِي (هَادُوا)، وَهَذَا فَاسِدٌ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يُوجِبُ كَوْنَ الصَّابِئِينَ هُودًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. وَالثَّانِي: أَنَّ الضَّمِيرَ لَمْ يُؤَكَّدْ. وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الصَّابِئِينَ مَحْذُوفًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْوَى بِهِ التَّأْخِيرُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ لُزُومِ الْحَذْفِ، وَالْفَصْلِ .

وَالْقَوْلُ الْخَامِسُ: أَنَّ (إِنْ) بِمَعْنَى « نَعَمْ»، فَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، فَالصَّابِئُونَ كَذَلِكَ.

وَالسَّادِسُ: أَنَّ «الصَّابِئُونَ» فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَلَكِنَّهُ جَاءَ عَلَى لُغَةِ بَلْحَرِثِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ التَّثْنِيَةَ بِالْأَلِفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَالْجَمْعَ بِالْوَاوِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهُوَ بَعِيدٌ.

وَالْقَوْلُ السَّابِعُ: أَنْ يَجْعَلَ النُّونَ حَرْفَ الْإِعْرَابِ »[1].

كما لا يجيز عطف (ثمانية أزواج) من قوله تعالى : ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ﴾[2] على (جنات) في الآية قبلها ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ﴾[3] أي : وأنشأ ثمانية أزواج ؛ لأن حذف الفعل وحرف العطف ضعيف . يقول : «قَوْلُهُ تَعَالَى: (ثَمَانِيَةَ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٤٥١/١ ، و ط:التوفيقية ٢٢١/١-٢٢٢ .

(٢) من الآية (١٤٣) من سورة الأنعام .

(٣) من الآية (١٤١) من سورة الأنعام .

أَزْوَاجٍ) : فِي نَصْبِهِ خَمْسَةُ أَوْجُه:

أَحَدُهَا: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى جَنَّات؛ أَيْ: وَأَنْشَأَ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ، وَحُذِفَ الْفِعْلُ، وَحَرْفُ الْعَطْفِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَالثَّانِي: أَنَّ تَقْدِيرَهُ: كُلُوا ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ.

وَالثَّالِثُ: هُوَ مَنْصُوبٌ بِـــ«كُلُوا»، تَقْدِيرُهُ: كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ، وَلَا تُسْرِفُوا مُعْتَرِضٌ بَيْنَهُمَا.

وَالرَّابِعُ: هُوَ بَدَلٌ مِنْ» حَمُولَةً وَفَرْشًا» . وَالْخَامِسُ: أَنَّهُ حَالٌ تَقْدِيرُهُ :مُخْتَلِفَةً أَوْ مُتَعَدِّدَةً»(١).

وفي قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾(٢) يمنع أبو البقاء عطف (وترهقهم ذلة) على (كسبوا) لأن المستقبل لا يعطف على الماضي ، يقول : «(وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) : قِيلَ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى كَسَبُوا وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ لَا يُعْطَفُ عَلَى الْمَاضِي ؛ وَإِنْ قِيلَ: هُوَ بِمَعْنَى الْمَاضِي فَضَعِيفٌ أَيْضًا. وَقِيلَ: الْجُمْلَةُ حَالٌ»(٣).

ولا يجيز أن يكون جواب قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٥٤٤/١ ، ط: التوفيقية ٢٦٣/١ .

(٢) من الآية (٢٧) من سورة يونس .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٦٧٢/٢ ، ط: التوفيقية ٢٧/٢ .

الرَّوْعُ ﴾[1] هو ﴿ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى ﴾ لأن ذلك يوجب زيادة الواو . يقول : «(وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى) : هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى «ذَهَبَ»، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ إِبْرَاهِيمَ، وَ «قَدْ» مُرَادَةٌ، فَأَمَّا جَوَابُ «لَمَّا» فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا: هُوَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَقْبَلَ يُجَادِلُنَا، وَيُجَادِلُنَا – عَلَى هَذَا - حَالٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُجَادِلُنَا، وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ بِمَعْنَى الْمَاضِي ؛ أَيْ جَادَلَنَا.وَيَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ «جَاءَتْهُ الْبُشْرَى» ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ زِيَادَةَ الْوَاوِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ»[2].

وفي قوله تعالى : ﴿فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴾[3] يضعف أن تكون الواو بمعنى « مع » لأنه لا فعل هنا . يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَمَا تَعْبُدُونَ) : الْوَاوُ عَاطِفَةٌ، وَيَضْعُفُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مَعَ، إِذْ لَا فِعْلَ هُنَا»[4].

خ – البدل :

يجيز أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾[5] أن يكون (عيسى) بدلاً من (المسيح) أو عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون خبراً آخر لـــ(اسمه) لأن تعدد الأخبار يوجب تعدد المبتدأ والمبتدأ هنا مفرد ، وهو قوله (اسمه) [6].

---

(١) من الآية (٧٤) من سورة هود .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٧٠٨/٢ ، ٤٣/٢ .

(٣) الآية (١٦١) من سورة الصافات .

(٤) المصدر السابق ١٠٩٤/٢ ، ٢٠٨/٢ .

(٥) من الآية (٤٥) من سورة آل عمران .

(٦) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٢٦٠/١ ، و ط: التوفيقية =

ويضعف رأي الأخفش في إعرابه : (الذين خسروا أنفسهم) من قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1] بدلاً من الضمير المنصوب في (ليجمعنكم) لأن ضمير المتكلم والمخاطب لا يبدل منهما لوضوحهما . يقول: «(الَّذِينَ خَسِرُوا) : مُبْتَدَأٌ «فَهُمْ» مُبْتَدَأٌ ثَانٍ. وَ (لَا يُؤْمِنُونَ) : خَبَرُهُ. وَالثَّانِي وَخَبَرُهُ خَبَرُ الْأَوَّلِ؛ وَدَخَلَتِ الْفَاءُ لِمَا فِي «الَّذِينَ» مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ. وَقَالَ الْأَخْفَشُ: لِلَّذِينِ خَسِرُوا بَدَلٌ مِنَ الْمَنْصُوبِ فِي (لَيَجْمَعَنَّكُمْ)؛ وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ لَا يُبْدَلُ مِنْهُمَا لِوُضُوحِهِمَا غَايَةَ الْوُضُوحِ، وَغَيْرُهُمَا دُونَهُمَا فِي ذَلِكَ»[2].

وفي إعرابه لقوله تعالى : ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا ﴾[3] يجيز – على ضعف– أن تكون (سبعين) بدلاً من (قومه) ؛ لأن المبدل منه في نية الطرح ، والاختيار لابد له من مختار ومختار منه ، والبدل يسقط المختار منه ، يقول :« وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «سَبْعِينَ» بَدَلًا عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ؛ لِأَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ، وَالِاخْتِيَارُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُخْتَارٍ، وَمُخْتَارٍ مِنْهُ، وَالْبَدَلُ يُسْقِطُ الْمُخْتَارَ مِنْهُ، وَأَرَى أَنَّ الْبَدَلَ جَائِزٌ عَلَى ضَعْفٍ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : سَبْعِينَ رَجُلًا مِنْهُمْ»[4].

=

١٤٣/١ .

(١) من الآية (١٢) من سورة الأنعام .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٤٨٣/١ ، ٢٣٦/١ .

(٣) من الآية (١٥٥) من سورة الأعراف .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٥٩٧/١ ، ٢٨٦/١ .

كما يضعف ما ذهب إليه مكي بن طالب القيسي في إعرابه (الحياة) بدلاً من (ما) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾[1] يقول: «وَجَرَّ الْحَيَاةَ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ «مَا» اخْتَارَهُ مَكِّيٌّ، وَفِيهِ نَظَرٌ»[2].

ذ- اسم الفعل :

يرى أبو البقاء أن (وراءكم) من قوله تعالى : ﴿ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ﴾[3] اسم للفعل فيه ضمير الفاعل ، أي : ارجعوا ارجعوا ، وليس بمعروف لقلة فائدته ؛ لأن الرجوع لا يكون إلا إلى وراء [4].

ض- ما لا ينصرف :

يرى أن (عزير) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾[5] اسم عربي ، ويرد على من رأى أنه علم أعجمي ممنوع من الصرف، فيقول : « وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ لِلْعُجْمَةِ وَالتَّعْرِيفِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الِاسْمَ عَرَبِيٌّ عِنْدَ أَكْثَرِ النَّاسِ، وَلِأَنَّ مُكَبَّرَهُ يَنْصَرِفُ لِسُكُونِ أَوْسَطِهِ، فَصَرْفُهُ فِي التَّصْغِيرِ أَوْلَى»[6].

---

(١) من الآية (١٣١) من سورة طه .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٩٠٩/٢ ، وط: التوفيقية ١٢٩/٢ .

(٣) من الآية (١٤) من سورة الحديد .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٢٠٨/٢ ، ٢٥٥/٢ .

(٥) من الآية (٣٠) من سورة التوبة .

(٦) المصدر السابق ٦٤٠/٢ ، ١٣/٢ .

ظ- إعراب الفعل المضارع :

في قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَا وَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي﴾[1] لا يجيز أبو البقاء انتصاب (فأواري) على أنه جواب الاستفهام ؛ لأن المعنى لا يسمح بذلك . يقول : «(فَأُوَارِيَ) : مَعْطُوفٌ عَلَى «أَكُونَ» ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى جَوَابِ الِاسْتِفْهَامِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى أَيَكُونُ مِنِّي عَجْزٌ فَمُوَارَاةٌ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: أَيْنَ بَيْتُكَ فَأَزُورَكَ، مَعْنَاهُ لَوْ عَرَفْتُ لَزُرْتُ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى هُنَا لَوْ عَجَزْتُ لَوَارَيْتُ »[2].

وفي إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾[3] لا يجيز إعراب (لا تصيبن) جواب الأمر ، وأنه مؤكد بالنون مبالغة ، وذلك لأن جواب الشرط متردد فلا يليق به التوكيد. يقول : «قَوْلُهُ تَعَالَى: (لَا تُصِيبَنَّ) : فِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجُه: أَحَدُهَا :أَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ، وَهُوَ جَوَابُ قَسَمٍ مَحْذُوف؛ أَيْ: وَاللَّه لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا خَاصَّةً؛ بَلْ تَعُمُّ. وَالثَّانِي :أَنَّهُ نَهْيٌ، وَالْكَلَامُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى، كَمَا تَقُولُ لَا أَرَيَنَّكَ هَاهُنَا؛ أَيْ: لَا تَكُنْ هَاهُنَا فَإِنَّ مَنْ يَكُونُ هَاهُنَا أَرَاهُ، وَكَذَلِكَ الْمَعْنَى هُنَا؛ إِذِ الْمَعْنَى: لَا تَدْخُلُوا فِي الْفِتْنَةِ، فَإِنَّ مَنْ يَدْخُلْ فِيهَا تَنْزِلْ بِهِ عُقُوبَةٌ عَامَّةٌ. وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ جَوَابُ الْأَمْرِ، وَأَكَّدَ بِالنُّونِ مُبَالَغَةً، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ جَوَابَ

---

(١) من الآية (٣١) من سورة المائدة .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٤٣٣/١ ، وط: التوفيقية ٢١٤/١.

(٣) من الآية (٢٥) من سورة الأنفال .

الشَّرْطِ مُتَرَدِّدٌ، فَلَا يَلِيقُ بِهِ التَّوْكِيدُ»(١).

ويدافع عن الأخفش في إعرابه لقوله تعالى : ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾(٢) بأن (يقيموا الصلاة) جواب (قل) وأن في الكلام حذف تقديره : قل لهم أقيموا الصلاة ليقيموا، أي : إن تقل لهم يقيموا ، ورد هذا القول قوم لأن قول الرسول لهم لا يوجب أن يقيموا . يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) : فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ; أَحَدُهَا: هُوَ جَوَابُ «قُلْ» وَفِي الْكَلَامِ حَذْفٌ ؛ تَقْدِيرُهُ :قُلْ لَهُمْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ يُقِيمُوا ؛ أَيْ: إنْ تَقُلْ لَهُمْ يُقِيمُوا ؛ قَالَهُ الْأَخْفَشُ. وَرَدَّهُ قَوْمٌ ؛ قَالُوا: لِأَنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ لَهُمْ لَا يُوجِبُ أَنْ يُقِيمُوا. وَهَذَا عِنْدِي لَا يُبْطِلُ قَوْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِالْعِبَادِ الْكُفَّارَ بَلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِذَا قَالَ الرَّسُولُ لَهُمْ: أَقِيمُوا الصَّلَاةَ، أَقَامُوهَا ؛ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا»(٣).

---

(١) المصدر السابق ٦٢١/٢ ، ٥/٢ .

(٢) من الآية (٣١) من سورة إبراهيم .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٧٦٩/٢ ، ٦٨/٢ ،٦٩ . أما القول الثاني : فقد حكى عن المبرد ، وهو أن التقدير : قل لهم أقيموا يقيموا ، فيقيموا المصرح جواب أقيموا المحذوف ، حكاه جماعة ولم يتعرضوا بإفساده ، وهو فاسد؛ لأن جواب الشرط يخالف الشرط ، إما في الفعل أو في الفاعل ، أو فيهما ، فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ كقولك : قم تقم ، والتقدير على هذا الوجه : أن يقيموا يقيموا ، والوجه الثاني : أن الأمر المقدر للمواجهة ، ويقيموا على لفظ الغيبة وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً . والقول الثالث : أنه مجزوم بلام محذوفة ، تقديره : ليقيموا ، فهو أمر مستأنف ، وجاز حذف اللام =

ولا يجيز إعراب (لا يحطمنكم) من قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾(١) جَوَابُ الْأَمْرِ(ادخلوا)؛ لِأَنَّ جَوَابَ الْأَمْرِ لَا يُؤَكَّدُ بِالنُّونِ فِي الِاخْتِيَارِ(٢).

وفي قوله تعالى : ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ ﴾(٣) يضعف أبو البقاء رأي الكوفيين الذين يرون فيه أن الاسم الواقع بعد (إذا) مبتدأ لما في (إذا) من معنى الشرط المتقاضي للفعل . فيقول : «قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَإِذَا النُّجُومُ) : جَوَابُ «إِذَا» مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: بَانَ الْأَمْرُ أَوْ فُصِلَ، أَوْ يُقَالُ: (لِأَيِّ يَوْمٍ) وَجَوَابُهَا الْعَامِلُ فِيهَا؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (طُمِسَتْ) جَوَابًا؛ لِأَنَّهُ الْفِعْلُ الْمُفَسِّرُ لِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، فَالْكَلَامُ لَا يَتِمُّ بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِذَا طُمِسَتِ النُّجُومُ، ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِمَا بَعْدَهُ. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: الِاسْمُ بَعْدَ «إِذَا» مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِمَا فِي (إِذَا) مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ الْمُتَقَاضِي لِلْفِعْلِ »(٤).

=

لدلالة (قل) على الأمر . ينظر : المصدر السابق نفسه .

(١) من الآية (١٨) من سورة النمل .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ١٠٠٦/٢ ، وط: التوفيقية ١٧٢/٢ .

(٣) الآية (٨) من سورة المرسلات .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١٢٦٣/٢ ، ٢٧٨/٢ ، وذكر أبو جعفر النحاس : أنه رفعت النجوم هنا بإضمار فعل ، لأن إذا ههنا بمنزلة حروف المجازاة . ينظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١١٤/٥ .

تقويم اختيارات وترجيحات أبي البقاء في التوجيهات الإعرابية

من خلال النظر في المسائل العشرين التي نسب فيها أبو البقاء الأوجه الإعرابية وجد أن خمساً منها للكوفيين[١] ، وقد قام بردها ، وقد قام بردها وتضعيفها ، وخمساً أخرى للفراء[٢] ، وقد ضعفها كذلك ، وثلاثاً للكسائي[٣] ضعفها أيضاً واثنتين للمبرد[٤] وقد ردها كذلك ، وواحدة للأخفش[٥] ، وأخرى لأبي عبيدة[٦] ، وثالثة لأبي جعفر النحاس[٧] ، ورابعة للزمخشري[٨] ، وخامسة لصاحب الإيضاح[٩] ، وقد ردها وضعفها ، ولم يأخذ منها إلا باختيار واحد لأبي علي الفارسي[١٠].

وهذه الاختيارات والترجيحات تظهر لنا ميل أبي البقاء للتصدي

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٨٦/١، ١٢٤ ، ٣٢٧ ، ٤١٣ ، ١٢٦٣/٢.

(٢) ينظر : المصدر السابق ١٢٥/١، ١٧٤ ، ٢٥٠ ، ١١٧٤/٢ ، ١٢٢١ .

(٣) ينظر: السابق نفسه ١٧٤/١ ، ٢٥١ ، ٩٩٣/٢ .

(٤) ينظر : نفسه ٣٧٣/١ ، ٧٧٠/٢ .

(٥) ينظر: نفسه ٤٨٣/١ .

(٦) ينظر: نفسه ١٧٤/١.

(٧) ينظر: نفسه٢٦٨/١ .

(٨) ينظر: نفسه ٨٠٤/٢ .

(٩) ينظر: نفسه ٨٢١/٢ .

(١٠) ينظر: نفسه١١١٣/٢ .

للكوفيين ، وقد سبق دراسة وتقويم أغلبها، وهنا نقوم بتقويم التوجيهات التي ردها أو أيدها ، ولم ينسبها لأصحابها، وكذلك بصدد توجيهات إعرابية قال بها ونسبها لنفسه ، ونحن بحاجة لمعرفة المسبوق فيها والجديد ، ولذا قمت بمراجعة كتب الأعاريب التي سبقت التبيان لمعرفة ما سبق ذكره . ومن الكتب التي تيسر لي الرجوع إليها :

١- معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ).

٢- معاني القرآن للأخفش (ت٢١٥هـ).

٣- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ)

٤- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)

٥- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي (ت٤٣٧هـ) .

٦- الكشاف للزمخشري (ت٥٣٨هـ)

٧- المحرر الوجيز لابن عطية(ت٥٤١هـ) .

٨- البيان لأبي البركات الأنباري (ت٥٨٨هـ) .

وقد ظهر لي أن هناك علاقة واضحة بين اختيارات أبي البقاء واختيارات المؤلفين في الكتب السابق ذكرها ، وتوضيحها كما يأتي :

١- في معاني القرآن للفراء ظهر أن أربعة عشر توجيهاً ضعفها أبو البقاء ولم ينسبها ، وقد قالها الفراء[١]،

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٢٣٣/١ ، ٢٦٤ ، ٢٧١ ، ٢٨٦ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥٦ ، ٦٦٧/٢ ، ٨٣٩ ، ٩٣٥ ، ١١٩٦ ، ١١٠٣ ، ١١٨٦، ١٢٦٠ ، وينظر في معاني القرآن للفراء ١٨٨/١ ، ٢١٨، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥، ٣٧٠، ٤٥٨ ، ١٣٦/٢ ، ٢١٧ ، ٣٩٧ ، ٤٠٨ ، ٩٥/٣، ٢١٨.

وتوجيهين أيدهما أبو البقاء ، ولم ينسبهما وقد قالهما الفراء[١]، وسبعة اختيارات اختارها أبو البقاء ولم ينسبها في اختياراته ، وكذا في اختيارات الفراء[٢] .

٢- ومن الرجوع إلى معاني القرآن للأخفش وجدت توجيهاً واحداً ضعفه العكبري ولم ينسبه وقد قاله الأخفش[٣] وتوجيهاً آخر أيده ولم ينسبه ، وقد قاله الأخفش[٤]، وثمانية توجيهات اختارها أبو البقاء ولم ينسبها في اختياره وقد اختارها الأخفش [٥]كذلك .

٣- وفي معاني القرآن وإعرابه للزجاج تبين لي أن أحد عشر توجيهاً من التي ضعفها أبو البقاء ولم ينسبها ، وقد قالها الزجاج[٦] ، وأربعة عشر توجيهاً مما اختارها الزجاج[١].

---

(١) ينظر : التبيان ٢٩٣/١ ، ٣٠٠ ، ومعاني الفراء ٢٣٤/١ ، ٢٣٧ .

(٢) ينظر : التبيان ٢٦٤/١ ، ٣٢٧ ، ٣٥٤ ، ٩٧٤/٢ ، ٩٩٣، ١٠٥٨ ، ١٣٠٨ ، ومعاني الفراء ٢١٦/١ ، ٢٥٣ ، ٢٦٥ ، ٢٥٥/٢ ، ٢٧٧ ، ٣٤٥ ، ٢٩٨/٣.

(٣) ينظر : التبيان ١٢٥/١، ومعاني الأخفش ١٥٤/١.

(٤) ينظر: التبيان ٦٢١/٢ ، ومعاني الأخفش ٢٣١/١ .

(٥) ينظر : التبيان ٩٠/١ ، ٣٢٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٤٣٣ ، ٥٣٥ ، ٦٦٢/٢ ، ٦٨٣ ، ومعاني الأخفش ١٣٥/١ ، ٢٢٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٥٧ ، ٢٨٩ ، ٣٣٨/٢ ، ٣٤٧ .

(٦) ينظر: التبيان ١١١/١ ، ١٤٦ ، ٣٠٠ ، ٣٧٣ ، ٣٩٣ ، ٥٥٦ ، ٦٨٣/٢ ، ٧٧٠ ، ٩٧٣ ، ١١٨٦ ، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٣/١ ، ٢٥٠ ، ٤٧٧ ، ١١٤/٢ ، ٣١٤ ، ٣٠/٣ ، ١٦٢ ، ٤٨/٤ / ٧٠/٥ .

٤- أما إعراب القرآن للنحاس فقد وجدت أن أبا البقاء ضعف خمسة عشر وجهاً إعرابياً لم ينسبها قالها النحاس[٢]، وأيَّد أبو البقاء أربعة أوجه لم ينسبها قالها أبو جعفر النحاس[٣] ، ووافق أبو جعفر النحاس في تسعة عشر وجهاً إعرابياً[٤].

٥- أما مشكل القرآن لمكي القيسي فقد وجدت أن أبا البقاء قد ضعف ثمانية عشر وجهاً إعرابياً ولم ينسبها وقد ذكرها

=

(١) ينظر : التبيان ٨٥/١، ١٢٥ ، ٢٥٠ ، ٢٦٤، ٣١٣، ٣٢٧ ، ٤١٥، ٩٢٥/٢ ، ٩٨٢ ، ٩٨٤ ، ١٠٦٠ ، ١١١٣ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٣٠٨ ، ومعاني الزجاج ١٦٤/١ ، ٢٢٤ ، ٣٩١ ، ٤١٦ ، ٤٩١ ، ٦/٢ ، ١٩٣، ٤٠٣/٣ ، ٦١/٤ ، ٦٣ ، ٢٣٦ ، ٣٦١ ، ٢٦٢/٥ ، ٢٦٤ .

(٢) ينظر : التبيان ٨٠/١ ،١١١ ، ١٧٥ ، ٢١٨، ٢٥٢، ٣٤٩ ، ٤٢٧ ، ٤٣٣ ، ٦٨٣/٢ ، ٧٧٠ ، ٨٩٥ ، ١٠٨٢ ، ١١٣٣ ، ١١٥٢ ، ١٢٦٠ ، وينظر : إعراب النحاس ٢٣٩/١ / ٢٥٨ ، ٣٠٨ ، ٣٣٦ ، ٤٤٦ ، ١١/٢ ، ١٧ ، ٢٦٥، ٣٧٠ ،٤٥/٣ ، ٣٩٤ ، ٨٣/٤ ، ١٤٤ ، ٤٤/٥ .

(٣) ينظر: التبيان ٣١٩/١ ، ٣٩٣ ، ٤٠١ ، ٤٠٧ ، وإعراب النحاس ٤٢٥/١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٩ ، ٥٠٤ .

(٤) ينظر : التبيان ٨٥/١ ، ١٧٤ ، ٢٣٣ ، ٤٠٨ ، ٤٤٢ ، ٥٣٥ ، ٦٣٠/٢ ، ٦٣٠/٢ ، ٦٤٠ ، ٦٦٧ ، ٩٣٥ ، ٩٧٤ ، ٩٨٢، ١٠٥٨ ، ١٠٦٠ ، ١١١٣ ، ١١٨٢ ، ١١٨٦ ، ١٣٠٨ ، وإعراب النحاس ٢٤٢/١، ٣٠٧ ، ٣٥٠ ، ٥٠٥ ، ٢٤/٢ ، ٩٣ ن ١٩٢ ، ٢١٠ ، ٢٤٧ ، ٨٩/٣ ، ١٤١ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٧ ، ٢٠/٤ ، ٢٤٩ ، ٢٦٦ ، ٣٠٦/٥ .

مكي القيسي[١]، وأيد وجهاً إعرابياً واحداً لم ينسبه وقد قاله مكي[٢] ، ووافق اختياره في اثنين وعشرين وجهاً إعرابياً مما اختاره مكي القيسي في كتابه[٣].

٦- أما الكشاف للزمخشري فقد اتضح أن أبا البقاء العكبري قد ضعف عشرة أوجه إعرابية ولم ينسبها وقد قالها الزمخشري[٤] ، وأيد وجهاً واحداً لم ينسبه ، وقد قال به الزمخشري[٥] ، واختار ستة وعشرين وجهاً اختارها قبله

---

(١) ينظر : التبيان ٣٤/١ ، ٧٦ ، ٩٩ ، ١٤٧ ، ١٧٥ ، ٢٦٠ ، ٢٧١ ، ٣٣٥ ، ٣٩٣ ، ٤١٠ ، ٤٥١ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٥٥٦ ، ٥٩١ ، ٦٤٩/٢ ، ١٠٨٢ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦٠ ، ١٢٩٨ ، وينظر: المشكل ٨١/١ ، ٩٨ ، ١٠٦ ، ١٢٠ ، ١٢٨ ، ١٦٠ ، ١٩١ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢٣٢ ، ٢٤٦ ، ٢٨١ ، ٣٠٠ ، ٣٣٢ ، ٦٠٣/٢ ، ٧٨٦ ، ٨٣٣ .

(٢) ينظر : التبيان ٢٥٢/١ ، وينظر : المشكل ١٥٥/١ .

(٣) ينظر: التبيان ١١٧/١ ، ٢٢٨ ، ٢٣٣ ، ٢٦٤ ، ٣١٣ ، ٤٠٨ ، ٤٢٢ ، ٥٣٥ ، ٥٩٢ ، ٦٣٠/٢ ، ٦٥٥ ، ٦٦٧ ، ٧٩٨ ، ٩٧٤ ، ٩٨٤ ، ٩٨٩ ، ١٠٥٨ ، ١١٨٦ ، ١٢٠٩ ، ١٢٧٤ ، ١٣١٠ ، وينظر : المشكل ١١١/١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٦٠ ، ١٧٩ ، ٢١٣ ، ٢٢٨ ، ٢٦٧ ، ٣٠٠ ، ٣١٩ ، ٣٣٥ ، ٣٤٠ ، ٤٢٠ ، ٥١٣/٢ ، ٥٢١ ، ٥٢٣ ، ٥٧٩ ، ٦٩٢ ، ٧١٨ ، ٨٠٤ ، ٨٥٥.

(٤) ينظر : التبيان ٢٠٧/١ ، ٢٤٦ ، ٣٦٨ ، ٤٥١ ، ٥٢٤ ، ٥٥٠ ، ٦٢١/٢ ، ٩٨٢ ، ١٠٠٦ ، ١٠٨٢ ، وينظر : الكشاف ٣٠٥/١ ، ٣٤٣ ، ٥٢٧ ، ٦٦٠ ، ٥١/٢ ، ٨١ ، ٢١١ ، ٢٧٠/٣ ، ٣٥٦ ، ١٥/٤ .

(٥) ينظر : التبيان ١٠٦٩/١ ، وينظر : الكشاف ٥٨٣/٣ .

الزمخشري[1].

٧- وفي المحرر الوجيز لابن عطية نرى أن أبا البقاء قد ضعف عشرة أوجه إعرابية لم ينسبها ،وقد قالها ابن عطية[2]، وأيد خمسة أوجه لم ينسبها قالها ابن عطية كذلك[3]، واختار ستة عشر وجهاً اختارها قبله ابن عطية[4].

٨- وفي حين نجد أبا البقاء قد ضعف تسعة عشر وجهاً لم

---

(١) ينظر: التبيان ٧٦/١ ، ٩٠ ، ٩٦، ١٤٧ ، ٢٣٣ ، ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٥١ ، ٣٩٣ ، ٤٥٣ ، ٤٥٧ ، ٥٢٤ ، ٥٣٥ ، ٥٤٤، ٦٣٠/٢ ، ٧٠٨ ، ٧١٠ ، ٧٩٨ ، ٨٤٣ ، ٨٦٦ ، ٨٩٥ ، ٩٧٤ ، ١٢١١ ، ١٢٤٦ ، ١٢٦١ ، وينظر: الكشاف ١٥١/١ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ، ٢٢٤ ، ٣٢٩ ، ٤٤٤ ، ٤٦٢ ، ٥٠٢ ٥١/٢ ، ٦١ ، ٧٣ ، ٢٣١، ٤١٢ ، ٤١٥ ، ٦١٠ ، ٧١٣ ، ٥/٣ ، ٧٢ ، ٢٤٥ ، ٤٨١/٤ ، ٦٣٧ ، ٦٧٩ .

(٢) ينظر: التبيان ٧٦/١ ، ١١٧ ، ١٧٥ ، ٢٦٠ ، ٣٤٥ ، ٣٨٤ ، ٥٥٠ ، ٥٦٦ ، ٥٩١ ، ٦٠٩، وينظر : المحرر الوجيز ٣٤٦/١ ، ٣٩٤ ، ٢٢١/٢ ، ١٢٠/٣ ، ٤١/٤ ، ١٣٩/٥ ، ٤٠٣ ، ٤٢٤ ، ٥٧/٦ ، ١٩٠ .

(٣) ينظر: التبيان ٩٦/١ ، ١٤٧ ، ٢٨٦ ، ٣٠٠ ، ٦٨٣ ، وينظر: المحرر الوجيز ٤٠٤/١ ، ٩٣/٢ ، ٢٧٣/٣ ، ٣٦٣ ، ٢٠٠/٧ .

(٤) ينظر: التبيان ٢٣/١ ، ٩٠ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٢٣٣ ، ٢٦٤ ، ٣٢٧ ، ٣٥١ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٩٣ ، ٥٤٢، ٥٣٥ ، ٥٤٩ ، ٦٤٩ ، وينظر: المحرر الوجيز :١٥٦/١ ، ٣٨٩ ، ٤٤٤/٢، ٥٠٨ ، ٥٢٨ ، ١٣٤/٣، ١٣٧ ، ٤٨٤ ، ٢٤/٤ ، ٥٢٢ ، ٥٢٧ ، ١٩١/٥ ، ٢٩٩ ، ٣٣١ ، ٤٩٩ ، ٥٥٢/٦ .

ينسبها قد قال بها الأنباري[1] في كتابه البيان ، وطابق اختياره في تسعة عشر وجهاً إعرابياً مما اختاره الأنباري[2].

ومما سبق يتضح لنا أن أبا البقاء قد سبق في كثير من اختياراته وترجيحاته التي وصل إليها في كتابه ، فقد سبق في خمسة وسبعين وجهاً إعرابياً اختاره ورجحه[3] ، ومن هذا :

---

(١) ينظر: التبيان ١/٨٠ ، ٩٩ ، ١٧٥ ، ٢٢٨ ، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٦٠ ، ٤٠١ ، ٥٥٠ ٥٥٦ ، ٥٩١ ، ٦٢١/٢، ٦٤٩، ٦٦٢ ، ٦٨٣ ، ٧٧٠ ، ١٠٥٨ ، ١١٣٣ ، ١٠٢٩ ، ١٢٦٠ ، وينظر : البيان للأنباري ٥٧/١، ١١٤ ، ١٥٢، ١٨٣ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢٧٢ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٧٢ ، ٣٨٥ ، ٤٠٢ ، ٤٠٩ ، ٤١٩ ، ٥٩/٢، ٢٧١ ، ٣٤٩ ، ٤٢٢ ، ٤٨٣ .

(٢) ينظر: التبيان ٨٥/١ ، ١١١، ١٤٩ ، ٢٨٦ ، ٥٣٥ ، ٦٣٠/٢ ، ٦٤٠ ، ٦٥٥ ، ٧١٦ ، ٧٩٨ ، ٨٩٥ ، ١٠٤٣ ، ١١١٣ ، ١١٧٤ ، ١١٨٦ ، ١٢٠٨ ، ١٢٧٤ ، ١٢٠٨ ، ٣١٠ ، وينظر : البيان ١٠٣/١ ، ١٢٢، ١٤٢ ، ٢١٨ ، ٣٣٧ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٤٠٤ ، ٢٩/٢ ، ٧٨ ، ١٤٦ ، ٢٥٤ ، ٣٢٥ ، ٣٨٥ ،٣٩٧ ، ٤٢١ ، ٤٩٨ ، ٥٤٤ ، ٥٤٨ .

(٣) ينظر : التبيان ٢٣/١ ، ٧٦ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ٩٦ ، ١١١ ، ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٧٤ ، ٢١٨ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٢٣٣ ، ٢٥٠ ، ٢٦٤ ، ٢٨٦ ، ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٩٣ ، ٤٠٨ ، ٤٢٢ ، ٤٣٣ ، ٤٤٢ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٥٧ ، ٤٩٣ ، ٥٢٤ ، ٥٣٥ ، ٥٤٤ ، ٥٤٩ ، ٥٩٢ ، ٦٣/٢ ، ٦٤٠ ، ٦٤٩ ، ٦٥٥ ، ٦٦٢ ، ٦٦٧ ، ٦٨٣ ، ٧٠٨ ، ٧١٠ ، ٧١٦ ، ٧٩٨ ، ٨٤٣، ٧٦٦ ، ٨٩٥ ، ٩٢٥ ، ٩٣٥ ، ٩٧٤ ، ٩٨٢ ، ٩٨٤ ، ٩٨٩ ، ٩٩٣ ، ١٠٤٣ ، ١٠٥٨ ، ١٠٦٠ ، ١١١٣ ، ١١٧٤ ، =

١- ما ذكره أبو البقاء في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[١] يقول : «(وَرَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) : «رَابِعُهُمْ» مُبْتَدَأٌ وَ «كَلْبُهُمْ» خَبَرُهُ. وَلَا يَعْمَلُ اسْمُ الْفَاعِلِ هُنَا لِأَنَّهُ مَاضٍ. وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ لِـــ(ثَلَاثَةٌ) »[٢]. وهذا الإعراب قاله قبله جار الله الزمخشري ، فيقول : « (وَرَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) جملة من مبتدأ وخبر واقعة صفة لـــ (ثلاثة) »[٣].

٢- وفي إعرابه لقوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ يضعف أبو البقاء إعراب (خبيراً) حال من الفاعل في (فسئل) ، يقول : « وَيَضْعُفُ أَنْ يَكُونَ «خَبِيرًا» حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ فِي اسْأَلْ؛ لِأَنَّ الْخَبِيرَ لَا يَسْأَلُ إِلَّا عَلَى جِهَةِ التَّوْكِيدِ؛ مِثْلَ: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[٤]»[٥].

وقد ضعف هذا قبله مكي القيسي في كتابه مشكل إعراب القرآن ، يقول: « وَلَا يحسن أَن يكون (خَبِيرا) حالاً لأنك إن جعلته حَالاً من الْمُضمر فِي فاسأل لم يجز ؛ لِأَن الْخَبِير لَا يحْتَاج أَن يسْأَل غَيره عَن شَيْء ، وإنما يحْتَاج أن يسْأَل هُوَ عَن الْأُمُور لخبره بهَا»[٦].

=

١١٨٢ ، ١١٨٦، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١١ ، ١٢٤٦ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٧٤ ، ١٣٠٨ ، ١٣١٠.

(١) من الآية (٢٢) من سورة الكهف .

(٢) التبيان –ط: عيسى البابي ٨٤٢/٢ – ٨٤٣ ، وط: التوفيقية ١٠٠/٢ .

(٣) ينظر: الكشاف ٧١٣/٢ .

(٤) من الآية (٩١) من سورة البقرة .

(٥) التبيان – ط: عيسى البابي ٩٨٩/٢ ، وط: التوفيقية ١٦٤/٢ .

(٦) مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٥٢٣/٢ .

٣- وفي (أَنْ) من قوله تعالى : ﴿ وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾[١] يرى فيها وجهين : ونلمح هذا في قوله : « فِي «أَنْ» وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هِيَ مَصْدَرِيَّةٌ، وَالْأَمْرُ صِلَةٌ لَهَا، وَفِي مَوْضِعِهَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: نَصْبٌ عَطْفًا عَلَى الْكِتَابِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ﴾[٢] ؛ أَيْ: وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْحُكْمَ»[٣].

وقد قال بهذا قبله أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ، يقول : « وأن أحكم » أن في موضع نصب عطفاً على الكتاب ، أي : وأنزلنا إليك أن أحكم بينهم بما أنزل الله »[٤].

كما ظهر كذلك أوجه أخرى أعربها أبو البقاء ، وقد سبقه في هذا أكثر من معرب .

١- فمثلاً في قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ

---

(١) من الآية (٤٩) من سورة المائدة .

(٢) من الآية (٤٨) من سورة المائدة .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٤٢١/١ – ٤٢٢ ، ط: التوفيقية ٢١٧/١ ، والوجه الثاني أنه جر عطفاً على الحق ، أي : أنزلنا إليك بالحق وبالحكم ، ويجوز أن يكون نصباً لما حذف الجار ، والوجه الثالث: أن يكون في موضع رفع تقديره : وأن احكم بينهم بما نزل الله أمرنا أو قولنا ، وقيل : أن بمعنى أي ، وهو بعيد ؛ لأن الواو تمنع من ذلك ، والمعنى يفسد ذلك ؛ لأن أن التفسيرية ينبغي أن يسبقها قول يفسر بها ، ويمكن تصحيح هذا القول على أن يكون التقدير : وأمرناك ، ثم فسر هذا الأمر باحكم . ينظر: المصدر السابق .

(٤) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢٤/٢ .

عَلَيْهِ ﴾[1].

يقول أبو البقاء في إعراب (لا تأكلوا) : « وَ (أَلَّا تَأْكُلُوا) : فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: حَرْفُ الْجَرِّ مُرَادٌ مَعَهُ؛ أَيْ: فِي أَنْ لَا تَأْكُلُوا، وَلَمَّا حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ كَانَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، أَوْ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي ذَلِكَ»[2] . وهذا الإعراب سبقه إليه كل من : الأخفش ، والنحاس ، والقيسي ، والزمخشري ، وابن عطية ، والأنباري .

أ- يقول الأخفش : « ... وأي شيء لكم في ألَّا تأكلوا»[3].

ب- ويقول أبو جعفر النحاس : « وحرف الجر مراد»[4] .

ج – ويقول القيسي : « حرف الجر مراد معه »[5] . د- ويقول الزمخشري : « وما لكم أن لا تأكلوا : وأي غرض لكم في أن لا تأكلوا »[6] . هـ – ويقول ابن عطية : « فأن في موضع خفض بتقدير

---

(١) من الآية (١١٩) من سورة الأنعام .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٥٣٥/١ ، وط: التوفيقية ٢٥٩/١ ، ويجوز أن تكون في موضع نصب حال والتقدير : وأي: شيء لكم تاركين الأكل ، وهو ضعيف لأن « أن» تمحض الفعل للاستقبال وتجعله مصدراً فيمتنع الحال ؛ إلا أن تقدر حذف مضاف ، تقديره : ومالكم ذوي أن لا تأكلوا، والمفعول محذوف ، أي : شيئاً مما ذكر اسم الله عليه . ينظر: المصدر السابق .

(٣) معاني القرآن للأخفش ١٨٦/١ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٩٣/٢ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢٦٧/١.

(٦) الكشاف ٦١/٢ .

حرف الجر »[1] . و- ويقول الأنباري : « في موضع نصب بحذف حرف الجر »[2].

٢- أما في قوله تعالى : ﴿ بَلْ لَعَنَهُمُ اللهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ﴾[3] فيرى أبو البقاء أن (ما) هنا زائدة ، يقول :« و(ما) زائدة ، أي : فإيماناً قليلاً يؤمنون»[4].

وهذا الوجه قال به من قبل كل من الأخفش ، والزمخشري ، وابن عطية .

أ- يقول الأخفش : « ﴿ فَقَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ﴾ ، وتفسيره فقليلاً يؤمنون ، و (ما) زائدة »[5].

ب- ويقول ابن عطية : « و (ما) في قوله : (ما يؤمنون) زائدة مؤكدة »[6].

* كما وجدت مجموعة أخرى من اختيارات أبي البقاء وترجيحاته

---

(١) المحرر الوجيز ٣٣١/٥ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٣٣٧/١ .

(٣) من الآية (٨٨) من سورة البقرة .

(٤) التبيان في إعراب القرآن –ط: عيسى البابي ٨٩/١ ، وط: التوفيقية ٥٠/١ ، وقيل : صفة لظرف ، أي: فزماناً قليلاً يؤمنون ، ولا يجوز أن تكون (ما) مصدرية لأن (قليلاً) لا يبقى له ناصب ، وقيل : (ما) نافية ، أي : فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً ، وهذا أقوى في المعنى ، وإنما يضعف شيئاً من جهة تقدم معمول (ما) في حيز ما عليها . ينظر : المصدر السابق .

(٥) معاني القرآن للأخفش ١٣٥/١ .

(٦) المحرر الوجيز ٣٨٩/١ ، وقال الزمخشري في الكشاف ١٦٢/١ : « وما مزيدة» .

في الوجوه الإعرابية لم أجدها في كتب الأعاريب التي سبقت كتاب أبي البقاء ، والتي أشرت إليها سابقاً ، ويبدو أن أبا البقاء كان الأسبق إليها ، أو أول من تحدث عنها ، وأستطيع أن أجمع هذه في مجموعات كما يأتي :

أ- بعض هذه الاختيارات والترجيحات كانت تضعيفاً لوجه إعرابي ، قاله أحد المعربين أو بعضهم[1] – ممن سبقه – ومن أمثلة ذلك :

١- يرى أبو البقاء في إعراب (منهم) من قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾[2] أنها في موضع رفع صفة لـــ(فريق) و (يسمعون) خبر كان ، ويضعف رأي من أجاز أن تكون جملة (يسمعون) صفة لـــ(فريق) و(منهم) الخبر ، فيقول: « (مِنْهُمْ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ صِفَةٌ لِـــ(فَرِيقٍ)، وَ(يَسْمَعُونَ) خَبَرُ « كَانَ» ، وَأَجَازَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونَ (يَسْمَعُونَ) صِفَةً لِـــ(فَرِيقٍ) وَ(مِنْهُمُ) الْخَبَرُ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ»[3].

والأقرب أن أبا البقاء يقصد بقوله :« وأجاز قوم » النحاس ،

---

(١) وعددها خمسة وثلاثون وجهاً . ينظر: التبيان ٣٤/١ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ٩٩ ، ١٧٥ ، ٢٠٧ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٦٠ ، ٢٦٨ ، ٣٦٨ ، ٣٧٣ ، ٤٢٧ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٥٥٠ ، ٥٥٢ ، ٥٥٦ ، ٥٩١ ، ٦٠٩ ، ٦٢١/٢، ٦٦٧ ، ٧٧٠ ، ٨٢١ ، ٨٣٩ ، ٨٦٥ ، ٩٧٣ ، ١٠٠٦ ، ١٠٩٦ ، ١١٠٣ ، ١١٣٣ ، ١١٥٣ ، ١٢٩٨.

(٢) من الآية (٧٥) من سورة البقرة .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٨٠/١ ، ط: التوفيقية ٤٥/١ .

والأنباري إذ هما اللذان أجازا ذلك .

يقول أبو جعفر النحاس : « (فريق) اسم كان ، والخبر (يسمعون) ، ويجوز أن يكون الخبر (منهم) ، ويكون (يسمعون) نعتاً لـــ(فريق) »[١].

ويقول الأنباري : « (منهم) فيه وجهان ... والثاني : أن تكون (منهم) في موضع نصب ؛ لأنه خبر (كان) و (يسمعون) وصف لـــ(فريق) [٢]» . فهذا الترجيح الذي قال به أبو البقاء لم أجد أحداً من الذين سبقوه حكم به أو تطرق لإعرابها ، واكتفى مكي القيسي[٣] بإعرابها على الوجه الذي أعرب به أبو البقاء ولم يتطرق للوجه الذي ضعفه أبو البقاء.

٢- ويعرب أبو البقاء (إذ) من قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[٤].

ظرفاً لـــ(حاجّ) أو (آتاه) ويرد على من أجاز إعراب (إذ) بدلاً من (أن أتاه) يقول: «وَ(إِذْ): يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا لِحَاجَّ، وَأَنْ تَكُونَ لـــ((آتَاهُ). وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «أَنْ آتَاهُ» وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢٣٩/١ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٩٧/١ .

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٠٠/١ .

(٤) من الآية (٢٥٨) من سورة البقرة .

الظَّرْفَ غَيْرُ الْمَصْدَرِ، فَلَوْ كَانَ بَدَلًا لَكَانَ غَلَطًا »[1].

ولم أجد أحداً من المعربين سبق أبا البقاء في رد هذا الوجه ، وقد اكتفى الأنباري بقوله : «(إذ) : ظرف زمان والعامل فيه (تر)» [2].

ب- وهناك بعض من الاختيارات والترجيحات التي تفرد بها أبو البقاء أيد بها وجهاً إعرابياً لم يسبق في تأييده أحد من المعربين[3] . ومن أمثلة هذا ما نراه .

- في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا ﴾[4].

يرى أن (إلا الله) فاعل (يغفر) أو بدل من المضمر في يغفر ، ويرجح هذا ويختاره .

يقول : « (إِلَّا اللَّهُ) : فَاعِلُ (يَغْفِرُ)، أَوْ بَدَلٌ مِنَ الْمُضْمَرِ فِيهِ، وَهُوَ الْوَجْهُ، لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ اللَّهَ فَاعِلًا احْتَجْتَ إِلَى تَقْدِيرِ ضَمِيرٍ ؛ أَيْ : وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ لَهُ غَيْرُ اللَّهِ»[5].

فهذا الوجه الذي اختاره أبو البقاء لم يقل به أحد قبله ، فالأخفش ،

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٢٠٧/١ ، وط: التوفيقية ١٠٨/١.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٠/١ .

(٣) وعددها سبعة ، ينظر : التبيان ٢٣٤/١ ، ٢٥٢ ، ٣٠٠ ، ٣١٩ ، ٤٠٧ ، ٦٢٢/٢ ، ١٠٦٩.

(٤) من الآية (١٣٥) من سورة آل عمران .

(٥) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٢٩٣/١ ، وط: التوفيقية ١٤٩/١ – ١٥٠.

والنحاس ، والقيسي، والزمخشري ، وابن عطية لم يتطرقوا له ، أما الزجاج[١] فقد أعربه فاعلاً ، والأنباري[٢] قال : إنه بدل من الضمير في يغفر.

ح – كما أن هناك وجوهاً إعرابية قال بها أبو البقاء ، ولم أجد أحداً من المعربين قال بها كما لم يتطرقوا للوجه الذي قال به ، وقد وصل عدد هذه الوجوه ثلاثة وأربعين وجهاً[٣] ، ومن ذلك ما ذكر:

١– في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾[٤].

يقول أبو البقاء: « وَالْمَفْعُولُ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ مَصْدَرٌ، وَهُوَ الْقَوْلُ، وَأُضْمِرَ ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَهُ تُفَسِّرُهُ وَالتَّقْدِيرُ :وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ قَوْلٌ هُوَ لَا تُفْسِدُوا... وَقِيلَ: (لَهُمْ) هُوَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ وهو بعيد ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَتِمُّ بِهِ، وَمَا هُوَ مما تُفَسِّرُهُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ.وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (لَا تُفْسِدُوا) قَائِمًا مَقَامَ الْفَاعِلِ ; لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَكُونُ فَاعِلًا، فَلَا تَقُومُ مَقَامَ

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٦٩/١ .

(٢) ينظر: البيان للأنباري ٢٢١/١ .

(٣) ينظر: التبيان ٢٨/١ ، ١٠٠ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٦١، ١٨١ ، ١٨٩ ، ٢٠٨ ، ٢٢٢، ٢٥٠ ، ٢٨١ ، ٢٩٩ ، ٣١٤ ، ٣٢٤ ، ٤٠٥ ، ٤١٣ ، ٤٢٤ ، ٤٨٦ ، ٤٩١ ، ٥٨٦ ، ٥٩٧ ، ٦٠٢ ، ٦١٩/٢ ، ٦٤٦ ، ٦٥١، ٦٧٢، ٧١١ ، ٧٣٣ ، ٧٤٤ ، ٧٥٣ ، ٧٨١ ، ٨٠٤ ، ٩١٢ ، ٩٢١ ، ٩٢٧ ، ٩٨٧ ، ١٠٩٤ ، ١١٠٥ ، ١١٣٧ ، ١١٨٠ .

(٤) من الآية (١١) من سورة البقرة .

الْفَاعِلِ»[1].

والوجه الذي أورده أبو البقاء بقوله : « وقيل ...» قال به القيسي[2] ، والأنباري[3].

أما قوله بأن المصدر هو القائم مقام الفاعل لم يسبقه أحد من المعربين حسب ما توصلت إليه من وجهة نظري القاصرة .

٢- ويقول في : إعراب (ما يفرقون) من قوله تعالى : ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾[4]: « يُجُوزُ أَنْ تَكُونَ: «مَا» بِمَعْنَى الَّذِي، وَأَنْ تَكُونَ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً لِعَوْدِ الضَّمِيرِ مِنْ: «بِهِ» إِلَى «مَا المصدرية » [وَمَا الْمَصْدَرِيَّةُ][5] لَا يَعُودُ عَلَيْهَا ضَمِيرٌ»[6].

٣- ويقول في إعراب (كأين) من قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ ربيون كَثِيرٌ﴾[7]: « وَأَمَّا مَوْضِعُ (كَأَيِّنْ) فَرَفْعٌ بِالِابْتِدَاءِ، وَلَا تَكَادُ تُسْتَعْمَلُ إِلَّا وَبَعْدَهَا «مِنْ»، وَفِي الْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا (قُتِلَ) وَفِي (قُتِلَ) الضَّمِيرُ لِلنَّبِيِّ، وَهُوَ عَائِدٌ عَلَى (كَأَيِّنْ) ؛ لِأَنَّ (كَأَيِّنْ) فِي مَعْنَى نَبِيٍّ

---

(١) التبيان – ط: عيسى البابي ٢٨/١ ، وط: التوفيقية ١٨/١ .

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٧٨/١ .

(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٥٦/١ .

(٤) من الآية (١٠٢) من سورة البقرة .

(٥) زيادة يقتضيها تمام سياق الكلام .

(٦) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ١٠٠/١ ، و ط: التوفيقية ٥٥/١ .

(٧) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران .

؛ وَالْجَيِّدُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ عَلَى لَفْظِ كَأَيِّنْ[1]، كَمَا تَقُولُ « مِائَةُ نَبِيٍّ قُتِلَ»، وَالضَّمِيرُ لِلْمِائَةِ إِذْ هِيَ الْمُبْتَدَأُ »[2].

ولم أجد أحداً من الذين سبقوا أبا البقاء في إعراب القرآن تحدث عن عود الضمير في (قُتِل) كما لم أجد أحداً قبله كذلك تحدث عن إعراب (ما) من (ما يفرقون) في الآية السابقة.

٤- ونراه في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾[3] يقول : «قَوْلُهُ تَعَالَى: (حَقِيقٌ) : هُوَ مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ «أَنْ لَا أَقُولَ» عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ شَدَّدَ الْيَاءَ فِي «عَلَيَّ» ، وَ«عَلَيَّ» مُتَعَلِّقٌ بِـ «حَقِيقٌ» ، وَالْجَيِّدُ أَنْ يَكُونَ «أَنْ لَا» فَاعِلُ «حَقِيقٌ» ؛ لِأَنَّهُ نَابَ عَنْ يحِقُّ عَلَيَّ، وَيُقْرَأُ «عَلَى أَلَّا»، وَالْمَعْنَى وَاجِبٌ بِأَنْ لَا أَقُولَ، وَ(حَقِيقٌ) هَاهُنَا عَلَى الصَّحِيحِ صِفَةٌ لِـ(رَسُولٍ)، أَوْ خَبَرٌ ثَانٍ ... وَقِيلَ: الْمَعْنَى عَلَى

---

(١) المشهور فيها خمسة أوجه كلها قد قرئ بها ، وهي :١- « كأين » بهمزة بعدها ياء مشددة وهو الأصل. ٢- وقيل : «كائن» بألف بعدها همزة مكسورة من غير ياء .٣- وقيل : « كأن» على وزن « كعن» .

٤- وقيل: « كأي» بياء خفيفة بعد الهمزة . ٥- وقيل : « كيئن» بياء ساكنة قبل الهمزة وهو الأصل في « كائن» ، وذكر الخليل وسيبويه أنها « أي» دخلت عليها كاف التشبيه فصار في الكلام معنى « كم» ، وقرأ أبو جعفر وابن كثير : « وكا إن » وهو مخفف من ذاك ، وهو كثير في كلام العرب ، وقراءة « قُتِلَ» قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير ، وقراءة الباقين « قاتل». ينظر: تيسير الداني /٩٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤١٠/١ ، والتبيان ٢٩٩/١ ، ١٥٢/١ ، ويراجع : الكتاب ٢٩٨/١ .

(٢) التبيان – ط: عيسى البابي ٢٩٩/١ ، و ط: التوفيقية ١٥٢/١ .

(٣) من الآية (١٠٥) من سورة الأعراف .

قِرَاءَةِ مَنْ شَدَّدَ الْيَاءَ أَنْ يَكُونَ «حَقِيقٌ» صِفَةً لِـــ(رَسُولٍ)، وَمَا بَعْدَهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ؛ أَيْ :عَلَى قَوْلِ الْحَقِّ »[1].

ولنحكم بأن أبا البقاء تفرد كذلك بإعراب هذه الآية نورد ما ذكره سابقوه من معربي القرآن ، فنجد الفراء يقول : « على بموضع الباء »[2] ، أما الأخفش فلم يعربها ، وكذلك الزجاج ، والنحاس ، والزمخشري ، والقيسي يقول : « نصب على حذف حرف الجر ، أو مبتدأ»[3] ويقول ابن عطية : « قال قوم ... (أن لا أقول) ابتداء تقدم خبره »[4] ، ويقول الأنباري : « رفع بالابتداء»[5].

فقد تفرد أبو البقاء بإعراب (أن لا أقول) فاعل حقيقي ، مما يدل على أنه تفرد بإيراد أوجه لم يسبقه إليها أحد ممن أعربوا القرآن الكريم .

---

(١) التبيان – ط: عيسى البابي ٥٨٥/١ – ٥٨٦ ، وط: التوفيقية ٢٨١/١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٨٦/١ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢٩٧/١ .

(٤) المحرر الوجيز ٢٦/٦ .

(٥) البيان للأنباري ٣٦٩/١ .

معتمد أبي البقاء في الاستدلال لترجيحاته واختياراته

إذا نظرنا إلى كتاب التبيان في إعراب القرآن لنرى معتمد أبي البقاء في الاستدلال لترجيحاته واختياراته فإننا نجد أنه قد سار في أغلب مواضع اختياراته في التوجيهات الإعرابية على الاستدلال لرأيه معتمداً على القواعد النحوية ، والقياس ، والمعنى ، ومذهب البصريين ، وبيان ذلك كالآتي :

١- القواعد النحوية :

اعتمد أبو البقاء على القواعد النحوية في أغلب ترجيحاته وتوجيهاته ؛ حيث وصلت هذه المواضع إلى مائة وثلاثة مواضع[١] ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في :

١- إعرابه لقوله (غشاوة) غشاوة» من قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى

---

(١) ينظر: التبيان ٢٣/١ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٧٦ ، ٩٠ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٧٤ ، ١٨١ ، ٢٠٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٣ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٨١، ٢٨٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣١٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣٥ ، ٣٥٤ ، ٣٦٨ ، ٣٩٣، ٤٠٨ ، ٤١٣ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٧، ٤٥١، ٤٥٣ ، ٤٥٧، ٤٨٣، ٥٣٥ ، ٥٤٩ ، ٥٥٦ ، ٥٨٦ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ٥٩٧ ، ٦٠٢ ، ٦١٩/٢ ، ٦٢١ ، ٦٣٠ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٩ ، ٦٥٥ ، ٦٦٧ ، ٦٧٢ ، ٧٠٨ ، ٧١٠ ، ٧١١، ٧٣٣ ، ٧٤٢، ٧٤٤ ، ٧٥٣ ، ٨٠٤ ، ٨٢١ ، ٨٤٣ ، ٨٦٥ ، ٨٩٥ ، ٩٢١، ٩٢٥ ، ٩٣٥ ، ٩٦٥ ، ٩٧٤ ، ٩٨٢ ، ٩٩٣ ، ١٠٠٦ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٩ ، ١٠٨٢ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٦ ، ١١١٣ ، ١١٤٢ ، ١١٧٤ ، ١١٧٩ ، ١١٨٢، ١١٨٦ ، ١٢٠٩ ، ١٢١١ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٣ ، ١٢٧٤ ، ١٣١٠ .

أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾[1] . يقول: « وَيُقْرَأُ بِالنَّصْبِ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ: وَجَعَلَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً ؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِخَتَمَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ»[2].

٢- ويقول في إعرابه (يعلمون الناس) من قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾[3] « (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ) : فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (كَفَرُوا) ؛ وَأَجَازَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ (الشَّيَاطِينِ)، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ «لَكِنْ» لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ »[4].

٣- وفي قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾[5] ، يقول : « (مِمَّنْ تَرْضَوْنَ) : هُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ صِفَةٌ لِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، تَقْدِيرُهُ: مَرْضِيُّونَ.وَقِيلَ: هُوَ صِفَةٌ لِشَهِيدَيْنِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِلْفَصْلِ الْوَاقِعِ

---

(١) من الآية (٧) من سورة البقرة .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٢٣/١ ، و ط: التوفيقية ١٥/١ ، ويقرأ كذلك برفع « غشاوة » على الابتداء ، وقرأ الحسن (غُشاوة) – بضم الغين ، وقرأ أبو حيوة (غَشاوة) بالفتح ، وقال النحاس : أجودها (غِشاوة) بالكسر ، وروي عن الأعمش « غَشْوَة» ، وقال ابن كيسان : يجوز غِشْوَة وغُشْوة . ينظر : المصدر السابق ، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٦/١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣/١ ، ومختصر ابن خالويه /٢، والبحر المحيط ٤٩/١ .

(٣) من الآية (١٠٢) من سورة البقرة .

(٤) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٩٩/١ ، و ط: التوفيقية ٥٥/١ .

(٥) من الآية (٢٨٢) من سورة البقرة .

بَيْنَهُمَا.وَقِيلَ: هُوَ بَدَلٌ مِنْ: (مِنْ رِجَالِكُمْ) . وَأَصْلُ تَرْضَوْنَ تَرْضَوُونَ[1]؛ لِأَنَّ لَامَ الرِّضَا وَاوٌ لِقَوْلِكَ الرِّضْوَانُ»[2] .

٢- السماع :

السماع[3] هو : أخذ اللغة عن الأعراب ، وكذلك نقل شعرهم ونثرهم.

وقد اهتم العلماء بأمر السماع منذ الصدر الأول في عصر الإسلام ، وخلال القرن الثاني للهجرة ، وما تلاه من قرون ، وذلك بعد أن بدأت علوم العربية تنشأ وتتكون على الوضع الذي نراه اليوم .

وعرفه آخرون بقولهم : السماع هو : الكلام العربي الفصيح المنقول نقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة[4].

وينقسم السماع قسمين : تواتر ، وآحاد .

فأما التواتر : فلغة القرآن الكريم ، وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو ، ويفيد العلم[5] ، أي : لا يفيد الظن .

---

(١) حذفت لام الفعل (الواو الأولى) لسكونها وسكون واو الجماعة بعدها .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٢٢٨/١ ، و ط: التوفيقية ١١٩/١ .

(٣) ينظر: في أصول النحو أ/سعيد الأفغاني – ط: ٣ – مطبعة جامعة دمشق سنة١٩٦٤م – صـ١٩٨، وابن يعيش وشرح المفصل أ.د/ عبد اللطيف الخطيب ، جامعة الكويت – مكتبة الكويت الوطنية ١٩٩٩م – صـ٣١٣ .

(٤) ينظر: لمع الأدلة قي أصول النحو للأنباري – تحقيق د/ عطية عامر /٢٨ .

(٥) ينظر: المصدر السابق : ٣٢ – ٣٣ .

وأما الآحاد : فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ، ولم يوجد فيه شرط التواتر ، وهو دليل مأخوذ به [١]، وإن أفاد الظن المتيقن.

وقد اعتمد أبو البقاء على السماع في سبعة مواضع[٢]، ومن أمثلة ذلك قوله حين إعرابه (من أول) من قوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَق أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾[٣] ، يقول أبو البقاء : « وَ « مِنْ أَوَّلِ» : يَتَعَلَّقُ بِـ«أَسَّسَ» ؛ وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَ بَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ: مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ «مِنْ» لَا تَدْخُلُ عَلَى الزَّمَانِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِـ«مُنْذُ»، وَهَذَا ضَعِيفٌ هَاهُنَا؛ لِأَنَّ التَّأْسِيسَ الْمُقَدَّرَ لَيْسَ بِمَكَانٍ حَتَّى تَكُونَ «مِنْ» لِابْتِدَاءِ غَايَتِهِ، وَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِ دُخُولِ «مِنْ» عَلَى الزَّمَانِ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ دُخُولِهَا عَلَى «قَبْلَ»[٤] الَّتِي يُرَادُ بِهَا الزَّمَانُ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ»[٥].

٣- القياس :

القياس في اللغة : التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسةً وقياساً[٦].

وفي الاصطلاح : حمل فرع على أصل بعلة ، أو إجراء حكم الأصل

---

(١) ينظر : السابق نفسه /٣٣ .

(٢) ينظر : التبيان ١٤/١ ، ١٢٩ ، ٥١ ، ١٢٤ ، ٦٣٠/٢ ، ٦٦٠ ، ١٠٢٧ .

(٣) من الآية (١٠٨) من سورة التوبة .

(٤) ومن هذا قوله تعالى : ﴿ لِلهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾الروم (٤) .

(٥) التبيان ط : عيسى البابي٦٦٠/٢ ، و ط : التوفيقية ٢٢/٢ .

(٦) ينظر : لمع الأدلة :٩٣ تحقيق أ/ سعيد الأفغاني .

على الفعل ، أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع [١].

وقيل : هو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب [٢].

وقد قسم السيوطي القياس أربعة أقسام :

١- حمل فرع على أصل .

٢- وحمل أصل على فرع .

٣-وحمل نظير على نظير .

٤- وحمل ضد على ضد[٣] .

وقد كثر استعمال هذا المصطلح في كتب النحاة واللغويين ، كما استعمله أبو البقاء واعتمد عليه في موضعين[٤] ، ومن هذا ما ذكره في معرض حديثه عن إعراب قوله تعالى : ﴿ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[٥] ، يقول : «وَ (إِلَى) : فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ وَتَقْدِيرُهُ: مَنْ أَنْصَارِي مُضَافًا إِلَى اللَّهِ أَوْ إِلَى أَنْصَارِ اللَّهِ. وَقِيلَ: هِيَ بِمَعْنَى مَعَ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ فَإِنَّ إِلَى لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى مَعَ وَلَا قِيَاسَ يُعَضِّدُهُ »[٦] .

٤- المعنى :

---

(١) لمع الأدلة :٩٣ تحقيق أ/ سعيد الأفغاني .

(٢) الاقتراح للسيوطي:٣٨ ، وفي أصول النحو ٧٨ .

(٣) ينظر : الاقتراح للسيوطي :٤٢ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، وشروح الأعلام لألفية الإمام أ.د/ محمد صفوت مرسي – ط الأولى (١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م) صـ٥٨- ٥٩ ، وفي أصول النحو ١١٠ – ١١١ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٢٥/١ ، ٢٦٤ .

(٥) من الآية (٥٢) من سورة آل عمران .

(٦) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٢٦٤/١ ، و ط: التوفيقية ١٣٦/١ .

من الظواهر الواضحة عند أبي البقاء في كتابه التبيان ربط الإعراب بالمعنى ، وهي ظاهرة واضحة في ثنايا الكتاب كله ، وكان أبو البقاء لا يرجح وجهاً ، ولا يضعف آخر ، و لا يجوز ثالثاً إلا بسبب المعنى ، وذلك لأن الإعراب وليد المعنى ، وقد قرأت أكثر من ستين[١] موضعاً في الكتاب ربط فيها أبو البقاء الإعراب بالمعنى ، ولذا جاءت اختياراته وترجيحاته موفقة لأنه اعتمد على أصل اللغة ، وفهم مقصودها ، ومن هذا ما نراه في :

١- ترجيح قراءة الرفع على النصب في (الحمد) من قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٢] لأن الرفع فيه عموم في المعنى[٣] : يقول :« ويقرأ : «الحمد » بالنصب على أنه مصدر فعل محذوف ، أي : أحمد الحمد والرفع أجود لأن فيه عموماً في المعنى » [٤].

٢- كما نراه يضعف أن تكون (ما) من قوله تعالى : ﴿ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ ﴾[٥] نكرة موصوفة؛ لأن المعنى على العموم . يقول : «(

---

(١) ينظر: التبيان ١/٥ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٧٥ ، ٨٣، ١٠٠ ، ١١١، ١١٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٩٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٥٣، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٨٦، ٣٤٧ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٨١ ، ٤٣٣، ٤٤٢ ، ٤٨٠ ، ٥٠٢ ، ٥١٥ ، ٥٢٢ ، ٥٣٤ ، ٦٦٨/٢ ، ٨٥٥ ، ٩١٥ ، ٩٣٨ ، ٩٨٧ ، ١١٠٥ ، ١١١٦ ، ١١٢٣ ، ١١٣٦ ، ١٢٢١، ١٢٦٤ ، ١٣١٠ .

(٢) الآية (٢) من سورة الفاتحة:.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٥ ط: عيسى البابي ، ط: التوفيقية .

(٤) المصدر السابق .

(٥) من الآية (٦٨) من سورة البقرة .

مَا تُؤْمَرُونَ) : أَيْ بِهِ، أَوْ تُؤْمَرُونَهُ، وَمَا بِمَعْنَى الَّذِي، وَيَضْعُفُ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْعُمُومِ، وَهُوَ بِالَّذِي أَشْبَهُ »(١).

٣- كما نجده لا يجوز أن يكون العامل في الأحوال الفعل (مسَّ) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا ﴾(٢) لأن المعنى كثرة دعائه في كل الأحوال لا على أن الضرَّ يصيبه في كل أحواله ، يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (لِجَنْبِهِ) : فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ؛ أَيْ: دَعَانَا مُضْطَجِعًا. وَمِثْلُهُ (قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا) : وَقِيلَ: الْعَامِلُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ مَسَّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا :أَنَّ الْحَالَ عَلَى هَذَا وَاقِعَةٌ بَعْدَ جَوَابِ « إِذَا » وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْمَعْنَى كَثْرَةُ دُعَائِهِ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ، لَا عَلَى أَنَّ الضُّرَّ يُصِيبُهُ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ»(٣).

---

(١) التبيان ط: عيسى البابي ٧٥/١ ، و ط: التوفيقية ٤٢/١.

(٢) من الآية (١٢) من سورة يونس .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٦٦٨/٢ ، و ط : التوفيقية ٢٥/٢ .

٥- مذهب البصريين :

اعتمد أبو البقاء على مذهب البصريين في موضعين[١] من اختياراته وترجيحاته ، ومن هذا ما ذكره في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾[٢] يقول : « وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْخَبَرَ هَؤُلَاءِ عَلَى أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِينَ، وَ«تَقْتُلُونَ» صِلَتُهُ، وَهَذَا ضَعِيفٌ أَيْضًا ; لِأَنَّ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ أُولَاءِ هَذَا لَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الَّذِينَ، وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ»[٣].

---

(١) ينظر : المصدر السابق ٨٦/١ ، ٦٨٣/٢ .

(٢) من الآية (٨٥) من سورة البقرة .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي الحبي ٨٦/١ ، و ط: التوفيقية ٤٨/١ .

وذكر أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٤٢٤/١ – ٢٤٣ أن القتبي قال : التقدير: يا هؤلاء. ورد النحاس هذا بقوله :هذا خطأ على قول سيبويه لا يجوز عنده: هذا أَقْبِلْ.

وذكر الزجاج : أن «هؤلاء» بمعنى الذين، و« تقتلون» داخل في الصلة ، أي: ثم أنتم الذين تقتلون، ويقول : سمعت عليّ بن سليمان يقول:سمعت محمد بن يزيد يقول: أخطأ من قال إنّ (هذا) بمعنى (الذي) وإن كان قد أنشد: – [الطويل] :

عَدَسْ مَا لعبّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

قال :فإنّ هذا بطلان المعاني قال أبو الحسن: هذا على بابه و «طليق» و «تحملين «خبر أيضا، قال أبوجعفر: يجوز أن يكون التقدير والله أعلم أعني هؤلاء و «تقتلون»: خبر «أنتم». وذكر الفراء أن (تلك وهذه) توصلات كما توصل (الذي) .

وينظر : الكتاب ٣٢٥/١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٧/٢ ، وإعراب القرآن =

=

ومعانية للزجاج ١٣٧/١، وشعر ابن مفرغ الحميري /١١٥ ، والرواية فيه « أمنت وهذا ...» وأدب الكاتب /٤٤٤، وشرح أدب الكاتب للجواليقي /٣٠١ – ٣٠٢ ، وخزانة الأدب ٢١٦/٢ ، ٥١٤ ، وقد ذكر البيت غير منسوب في معاني القرآن للفراء ١٣٨/١ ، ١٧٧/٢ .

المبحث الثالث
اختيارات أبي البقاء للقراءات وترجيحاته لها

كان أبو البقاء شديد الاهتمام بالقراءات[١] ، وقد أكثر هذا في مقدمة كتابه[٢] ، ويتضح لنا هذا الاهتمام عندما نعلم أن أبا البقاء عرض القراءات الواردة في كتابه في ألف وسبعة وثمانين موضعاً.

وقبل البدء في هذا المبحث فإنه يجدر بي أن أبين أن أبا البقاء كان قليل الاهتمام بالترجيح بين القراءات ، ومن بين هذا العدد المذكور آنفاً للقراءات التي عرضها في كتابه واكتفي بمناقشة ثمان وسبعين[٣] منها ، يضاف إلى ذلك أنه لم يكن مهتماً كذلك بذكر صاحب القراءة التي يعرضها ، ولا ببيان

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٢/١ ، ط: التوفيقية ٣/١ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ، حيث يقول : « أحببت أن أملي كتاباً يصغر حجمه ويكثر علمه ، أقتصر فيه على ذكر الإعراب ووجوه القراءات ».

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٥/١ ، ١٢ ، ١٩ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٨٥ ، ٩٩ ، ١٠٩ ، ١١٦ ، ١٣٩ ، ١٦٧ ، ١٧٦ ، ١٨٥ ، ٢٠٥ ، ٢٢١، ٢٢٤ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٧٨ ، ٢٩٠ ، ٣١٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٧٠ ، ٣٧٤ ، ٤٠٢، ٤٠٣ ، ٤٠٦ ، ٤١٦، ٤٤٣، ٥٠١ ، ٥٤٥ ، ٥٥٨ ، ٦٠١ ، ٦٢٢/٢ ، ٦٤١، ٦٤٥ ، ٧١٥ ، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٣٠ ، ٧٦٧، ٧٨٥ ، ٧٦٢ ، ٨٦٦ ، ٨٧٣ ، ٨٨١ ، ٨٨٨، ٩٠١ ، ٩٠٦ ، ٩١٣ ، ٩٣٦ ، ٩٧٠ ، ١٠٣٨ ، ١٠٧٥ ، ١٠٨٣، ١٠٨٩، ١٠٩٠ ، ١٠٩٤، ١٠٩٩ ، ١١١٢ ، ١١١٤ ، ١١٥٨، ١١٩٠ ، ١١٩٧، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٥٩ ، ١٣٠٥.

نوعها « سبعية ، عشرية ، شاذة ... إلخ » ، ويستوي في هذه القراءات التي اكتفي بعرضها دون أن يحكم عليها أو يناقشها ، والقراءات التي ناقشها ورجح بينها ، ومن بين المواضع التي ناقشها ولم ينسب فيها القراءات إلا في خمسة[١] فقط ، وبين نوعها في سبعة عشر[٢] منها .

*** عرض لاختيارات أبي البقاء وترجيحاته :**

إذا نظرنا إلى اختيارات أبي البقاء وترجيحاته ، نرى أنه من خلال المواضع التي عرض فيها للقراءات بالمناقشة أنه قد رجح اثنتين وعشرين قراءة: ست عشرة منها للجمهور ، وثلاث قراءات سبعية[٣]،

---

(١) ينظر : المصدر السابق ١٢/١ ، ٥٣ ، ٧٣ ، ٢٥٧ ، ٢٧٨ .

(٢) ينظر: السابق نفسه ١٢/١ ، ١٩ ، ٣٧ ، ٥٣ ، ٧٣ ، ١٣٩ ، ٢٥٧ ، ٢٧٨ ، ٢٩٠ ، ٤١٦ ، ٧٢٥/٢ ، ٧٣٠ ، ٩٠٦ ، ٩١٣ ، ١٠٣٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٩ .

(٣) يلاحظ أن أبا البقاء نسب أربعاً من القراءات للجمهور ، ولم ينسب الباقي من الست عشرة ، وقد استطعت – بحمد الله – تحديد نسبتها وذلك بالرجوع إلى كتب القراءات ، وتفصيلها كما يأتي : القراءات الواردة في ٥/١ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٧٣ ، نسبها أبو البقاء للجمهور ، وقراءة ٦٩/١ نسبها للجمهور وابن خالويه في المختصر ، وقراءة ٨٥/١ كذلك صـــ٧، وقراءة ١٧٦/١ نسبها مكي القيسي للجمهور في الكشف ٢٩١/١ ، وقراءة ١٨٥/١ نسبها للجمهور للسمين الحلبي في الدر المصون٤٦٣/٢ ، وقراءة ٢٥٤/١ نسبها للجمهور ابن الجزري في النشر ٢٣٩/٢ ، وقراءة ٣٢٥/١ نسبها للجمهور ابن خالويه في المختصر /٢٥ ، وقراءات ٣٧٠/١ ، ٥٠١ ، ٧١٥/٢ نسبها ابن مجاهد للجمهور في كتابه السبعة في القراءات /٢٣٥ ، ٢٥٩ ، ٣٣٩ ، وقراءة ٨٦٦/٢ نسبها القيسي للجمهور في الكشف ٨٤/٢، وقراءة ٨٨٨/٢ نسبها =

وواحدة لابن كثير[١]، وأخــرى للكسائي[٢]، وثالثة لأبي عمرو بن العلاء ، والكسائي، ويعقوب ، وخلف[٣] ، وقراءة واحدة شاذة[٤] ، وقراءتين مجهولتين[٥] .

وضعف ثمانياً وخمسين قراءة[٦] منها ثماني عشرة قراءة شاذة[١]،

=

ابن جني للجمهور في المحتسب ٤٨/٢ ، وقراءة ١٢٠٠/٢ نسبها ابن مجاهد للجمهور في السبعة /٦٢١.

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ط: عيسى البابي ١٢١/١ ، و ط: التوفيقية ٩/١ .

(٢) ينظر: التبان – ط: عيسى البابي ٢٥٧/١ ، ولم ينسبها أبو البقاء ، وقد نسبها ابن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات /٢٠٥ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٧٨٥/٢ ، وقد نسبها الجزري لهم في النشر :٣٠٢ ، ولم ينسبها أبو البقاء .

(٤) ينظر : السابق نفسه ١٠٨٩/٢ .

(٥) ينظر: السابق ٤٠٦/١ ، ١٠٧٥/٢ .

(٦) ينظر : التبيان ٥/١ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٥١ ، ٦٦، ٩٩، ١٠٩ ، ١١٦ ، ١٦٧ ، ٢٠٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٧٨ ، ٢٩٠ ، ٣١٥ ، ٣٢٧ ، ٣٧٤ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤١٦ ، ٤٤٣ ، ٥٤٥ ، ٥٥٨ ، ٦٠١ ، ٦٢٢/٢ ، ٦٤١ ، ٦٤٥ ، ٧١٥ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٣٠ ، ٧٦٧ ، ٨٦٢ ، ٨٧٣ ، ٨٨١ ، ٨٨٨ ، ٩٠١ ، ٩٠٦ ، ٩١٣ ، ٩٣٦ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ١٠٣٨ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩٩ ، ١١١٢ ، ١١١٤ ، ١١٥٨ ، ١١٩٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٥٩ ، ١٣٠٥ .

وأربع عشرة سبعية : خمساً لحمزة[٢] ، واثنتين لعاصم[٣]، واثنتين لابن عامر[٤] ، وقراءة لابن كثير ويعقوب[٥] ، وقراءة لأبي عمرو بن العلاء[٦] ، وقراءة لنافع[٧] ، وقراءة للكسائي ، وحمزة وحفص[١]،

=

(١) يلاحظ أن أبا البقاء لم ينسب جميعها للشذوذ ، وإنما نسب اثنتي عشرة قراءة وهي : ٣٧/١ ، ١٣٩ ، ٢٩٠ ، ٤١٦ ، ٧٢٤/٢ ، ٧٢٥ ، ٧٣٠ ، ٩٠٦ ، ٩١٣ ، ١٠٣٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٩، أما البقية فقد توصلت إليها بالرجوع إلى بعض كتب القراءات وهي : ٢٣١/١ في المحتسب ١٤٨/١ ، ٨٧٣/٢ في المحتسب كذلك ٤٢/٢، و٨٨١/٢ في المحتسب أيضاً ٤٥/٢ ، وكذلك قراءة ٨٨٨/٢ في المحتسب ٤٨/٢ ، وقراءة ٩٣٦/٢ في المحتسب ٧٦/٢ ، وقراءة ٩٦٩/٢ في إعراب القرآن للنحاس ١٣٤/٣ .

(٢) ينظر : التبيان ٣١٥/١ ، ٣٢٧ ، ٧٦٧/٢ ، ٨٦٢ مع ملاحظة أن أبا البقاء لم ينسبها ، ونسب القراءات في ٣١٥/١ ، ٧٦٧/٢ ، ٨٦٢ ابن مجاهد في كتابه السبعة /٢٢٠ ، ٣٦٢ ، ٤٠١ لحمزة ، ونسب قراءة ٣٢٧/١ لحمزة مكي القيسي في الكشف ٤٥٦/١ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٦٣١/٢ ، ١٠٥٨ ، ولم ينسبها أبو البقاء ، وقد نسبها لعاصم ابن مجاهد في كتابه السبعة /٣١٤ ، ٥٩٨.

(٤) ينظر : السابق نفسه ١٠٩/١ ، ٥٤٥ ، ولم ينسبها أبو البقاء كذلك ، وقد نسب الأولى لابن عامر ابن مجاهد في السبعة /٨٦٩ ، ونسب الثانية لابن عامر مكي القيسي في كتابه الكشف ٤٥٦/١ .

(٥) ينظر : التبيان ١١٦/١ ، ولم ينسبها أبو البقاء ، ونسبها لهما ابن الجزري في كتابه النشر ٢٢٤/٢ .

(٦) ينظر : المصدر السابق ٢٧٨/١ .

(٧) ينظر : السابق نفسه ٥٥٨/١ ، ولم ينسبها أبو البقاء ، ونسبها لنافع ابن

=

وقراءة لحمزة ونافع وجعفر وابن أبي شيبة (٢).

وكان أبو البقاء في موقفه من القراءات أقرب ما يكون إلى المذهب البصري ، كما كان تضعيفه للقراءة ، ولا يأخذ بها سواء أكانت متواترة أم شاذة إذا كانت لا تتفق مع القاعدة النحوية التي وضعها النحويون ، ومن الأمثلة على تضعيفه لقراءة متواترة يبين فيها سبب التضعيف قوله في إعراب قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾(٣) يقول : «قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَيَكُونُ) : الْجُمْهُورُ عَلَى الرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى (يَقُولُ) ، أَوْ عَلَى الِاسْتِئْنَافِ ؛ أَيْ فَهُوَ يَكُونُ .وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ عَلَى جَوَابِ لَفْظِ الْأَمْرِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِوَجْهَيْنِ:أَحَدُهُمَا: أَنَّ (كُنْ) لَيْسَ بِأَمْرٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ إِذْ لَيْسَ هُنَاكَ مُخَاطَبٌ بِهِ ... وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ جَوَابَ الْأَمْرِ، لَا بُدَّ أَنْ يُخَالِفَ الْأَمْرَ، إِمَّا فِي الْفِعْلِ أَوْ فِي الْفَاعِلِ، أَوْ فِيهِمَا...» (٤).

=

مجاهد في القراءات /٢٧٦.

(١) ينظر: التبيان ٧١٥/٢ ، ولم ينسبها أبو البقاء ، ونسبها لهم ابن الجزري في النشر ٢٩٠/٢.

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٠٩/١ ، ولم ينسبها أبو البقاء ، ونسبها لهم أبو جعفر النحاس في كتابه إعراب القرآن ٤٤٤/٣ .

(٣) من الآية (١١٧) من سورة البقرة .

(٤) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ١٠٩/١ ، و ط: التوفيقية ٦٠/١ ، ومثال ذلك قولك : اذهب ينفعك زيد ، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر ، وتقول : اذهب يذهب زيد ، فالفعلان متفقان والفاعلان مختلفان ، وتقول : اذهب تنتفعْ ، فالفاعلان متفقان والفعلان مختلفان ، فأما أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز ، كقولك : اذهب تذهب ، والعلة فيه : أن

=

فهو هنا يضعف قراءة النصب – وهي قراءة ابن عامر[١] – لأنها خالفت قاعدة نحوية وضعها النحويون نتيجة استقراء اللغة ؛ لأن « جواب الأمر لابد أن يخالف الأمر في الفعل أو الفاعل أو فيهما »[٢] .

ومن الأمثلة على تضعيفه للقراءة الشاذة مع توضيحه سبب التضعيف قوله في إعراب قوله تعالى : ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ ﴾[٣] ، يقول:« (بِثَلَاثَةِ آلَافٍ) : الْجُمْهُورُ عَلَى كَسْرِ التَّاءِ، وَقَدْ أُسْكِنَتْ فِي الشَّوَاذِّ عَلَى أَنَّهُ أَجْرَى الْوَصْلَ مُجْرَى الْوَقْفِ، وَهَذِهِ التَّاءُ إِذَا وُقِفَ عَلَيْهَا كَانَتْ بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ الَّتِي يُوقَفُ عَلَيْهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ هِيَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهَا وَهِيَ لُغَةٌ. وَقُرِئَ شَاذًّا بِهَاءٍ سَاكِنَةٍ ؛ وَهُوَ إِجْرَاءُ الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ أَيْضًا، وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ»[٤].

ومن أمثلة ترجيحه واختياره للقراءة قوله في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٥] «وَيُقْرَأُ (الْحَمْدَ) بِالنَّصْبِ، عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ ؛ أَيْ أَحْمَدُ الْحَمْدَ ؛ وَالرَّفْعُ أَجْوَدُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ عُمُومًا فِي الْمَعْنَى » [٦]. فنجده هنا رجح واختار قراءة الرفع على قراءة النصب ،

=

الشيء لا يكون شرطاً لنفسه . ينظر: المصدر السابق.

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٢٠ .

(٢) التبيان – ط: عيسى البابي ١/١٠٩ ، وط: التوفيقية ١/٦٠ .

(٣) من الآية (٨٥) من سورة آل عمران .

(٤) التبيان – ط: عيسى البابي ١/٢٧٨ ، و ط: التوفيقية ١/١٤٢ .

(٥) سورة الفاتحة:الآية ٢.

(٦) التبيان في إعراب القرآن– ط: عيسى البابي ١/٥ ، و ط: التوفيقية كذلك ،

=

وقد سبق ذكر هذا.

كما يقول في إعراب قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[1]« (اهْبِطُوا)، الْجُمْهُورُ عَلَى كَسْرِ الْبَاءِ وَهِيَ اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ، وَقُرِئَ بِضَمِّهَا، وَهِيَ لُغَةٌ»[2]. فنرى أنه رجح واختار قراءة كسر الباء بوصفه لها بأنها الفصيحة ووصف غيرها بأنه لغة .

ويقول كذلك في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[3] « (إِلَّا قَلِيلٌ) : يُقْرَأُ بِالرَّفْعِ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ، وَعَلَيْهِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فَعَلَهُ قَلِيلٌ مِنْهُمْ؛ وَبِالنَّصْبِ عَلَى أَصْلِ بَابِ الِاسْتِثْنَاءِ، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى»[4].

* تقويم اختيارات أبي البقاء وترجيحاته للقراءات :

=

ورفع الحمد بالابتداء و (لله) الخبر واللام متعلقة بمحذوف ، أي واجل وثابت. ويقرأ – كذلك– بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام ، وهو ضعيف في الآية لأن فيه إتباع الإعراب البناء ، وفي ذلك إبطال للإعراب ، ويقرأ – أيضاً – بضم الدال واللام على إتباع اللام الدال ، وهو ضعيف أيضاً لأن لام الجر متصل بما بعده منفصل عن الدال ، ولا نظير له في حروف الجر المفردة إلا أن من قرأ فرّ من الخروج من الضم إلى الكسر وأجراه مجرى المتصل ؛ لأنه لا يكاد يستعمل الحمد منفرداً عما بعده ، وفيه ذكر أن قراءة النصب لغة قيس ، والحارث بن سامة بن لؤي ، وينتهي نسبتهم إلى نزار بن معد بن عدنان . ينظر : جمهرة الأنساب لابن حزم – ط: دار المعارف :١٧٣.

(١) من الآية (٣٦) من سورة البقرة .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٥٣/١ ، ط: التوفيقية ٣١/١.

(٣) من الآية (٦٦) من سورة النساء .

(٤) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٣٧٠/١ ، و ط: التوفيقية ١٨٦/١ .

من خلال ما سبق ذكره يتبين لنا أن أبا البقاء لا يتورع عن تضعيف القراءات وذلك إذا خالفت القاعدة النحوية التي يسير عليها ، سواء في ذلك القراءة السبعية وغير السبعية ، كما ظهر أنه كان يفاضل بين القراءة والأخرى ، وغالباً ما كان يقوي قراءة الجمهور ، إلا أنه مال في موضع واحد إلى قراءة شاذة ، وقال : بأنها القياس(١).

وهنا سأقوم بمناقشة بعضاً من توجيهاته ، وأقوم – ما استطعت – بتقويم رأيه في القراءات من خلال استعراض لبعض القراءات التي توضح رأيه :

١- يقول في إعرابه قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾(٢) : « يُقْرَأُ بِفَتْحِ الزَّايِ وَالْيَاءِ عَلَى تَسْمِيَةِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ (شُرَكَاؤُهُمْ)، وَالْمَفْعُولُ «قَتْلَ» ، وَهُوَ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ.وَيُقْرَأُ بِضَمِّ الزَّايِ، وَكَسْرِ الْيَاءِ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ . وَ«قَتْلُ» بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَ«أَوْلَادَهُمْ» بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ الْقَتْلِ، وَ»شُرَكَائِهِمْ» بِالْجَرِّ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَقَدْ فُصِلَ بَيْنَهُمَا

---

(١) فتجده ينص على موافقة القراءة الشاذة للقياس دون قراءة الجمهور ، يقول في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ لَا تَأْمَنَّا ﴾ [يوسف:١١] : « قوله تعالى : « لا تأمنا» في موضع الحال ، والجمهور على الإشارة إلى ضمة النون الأولى ، فمنهم من يختلس الضمة بحيث لا يدركها السمع ، ومنهم من يدل عليها بضم الشفة ، فلا يدركها السمع ، ومنهم من يدغمها من غير إشمام ، وفي الشاذ من يظهر النون وهو القياس » . التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٧٢٤/٢ ، و ط: التوفيقية ٤٩/٢ .

(٢) من الآية (١٣٧) من سورة الأنعام .

بِالْمَفْعُولِ، وَهُوَ بَعِيدٌ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ.

وَيُقْرَأُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ بِجَرِّ «أَوْلَادِهِمْ» عَلَى الْإِضَافَةِ، [وَ] «شُرَكَائِهِمْ» بِالْجَرِّ أَيْضًا عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْأَوْلَادِ؛ لِأَنَّ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاؤُهُمْ فِي دِينِهِمْ وَعَيْشِهِمْ وَغَيْرِهِمَا.وَيُقْرَأُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ بِرَفْعِ الشُّرَكَاءِ. وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ زَيَّنَهُ؟ ، فَقَالَ: شُرَكَاؤُهُمْ؛ أَيْ: زَيَّنَهُ شُرَكَاؤُهُمْ، وَالْقَتْلُ فِي هَذَا كُلِّهِ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ.وَالثَّانِي: أَنْ يَرْتَفِعَ شُرَكَاؤُهُمْ بِالْقَتْلِ؛ لِأَنَّ الشُّرَكَاءَ تُثِيرُ بَيْنَهُمُ الْقَتْلَ قَبْلَهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْقَتْلُ يَقَعُ مِنْهُمْ حَقِيقَةً»(١).

فنحن – هنا – نرى أن أبا البقاء قد ضعف قراءة سبعية قرأ بها عبد الله بن عامر(٢)، ووصفها بالبعد ، وقد ضعفها – كذلك – كل من أبي جعفر النحاس ، ومكي القيسي ، والزمخشري ، وابن عطية ، والأنباري : أما أبو جعفر النحاس فإنه ضعفها محتجاً بأن التفريق بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز في النثر ولا في الشعر ،فيقول :«فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا في شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف لأنه لا يفصل ، فأما الأسماء غير الظرف فلحن»(٣).

كذلك فعل مكي القيسي محتجاً بالحجة نفسها ، حيث يقول :« فَهِيَ

---

(١) التبيان – ط: عيسى البابي ٥٤١/١ ، و ط: التوفيقية ٢٦٢/١ .

(٢) ينظر: الغاية في القراءات العشر للنيسابوري /١٥٠ تحقيق : محمد غياث الجنباز – ط١ سنة ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٩٨/٢ .

قِرَاءَة بعيدَة وَقد رويت عَن ابْن عَامر ومجازها على التَّفْرِقَة بَين الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ بالمفعول وَذَلِكَ إِنَّمَا يجوز عِنْد النَّحْوِيين فِي الشّعْر»(١).

ونجد الزمخشري أعنف وأقسى في تضعيف هذه القراءة ، فقد شن حملة شديدة على ابن عامر متهماً إياه بعدم الدقة في نقل القراءة ، يقول : « وأما قراءة ابن عامر :قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما سمج:

زَجَّ القَلوصَ أَبِي مزادَة(٢)

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢٧٢/١ .

(٢) عجز بيت من مجزوء الكامل ، وصدره : فزججتُها بِمزَجَّة ..
وذكر بلا نسبة في الكتاب ١٧٦/١ ، والخصائص ١٧٦/٢ ، ومجالس ثعلب /١٥٢ ، والإنصاف ٤٢٧/٢ ، والمقرب لابن عصفور ٥٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٨٩/٣ ، وتخليص الشواهد /٨٢ ، وخزانة الأدب٤١٥/٤ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٢، ٤٢٣ ، وشرح الأشموني ٣٢٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٦٨/٣ ، وذكر الفراء في معانيه للقرآن ٣٥٨/١ ، ٨٢/٢ أن صواب الرواية : زج القلوصي أبو مزادة . وذكر ابن جني في الخصائص ١٧٧/٢ أن التقدير : زجَّ أبي مزادة القلوص ففصل بينهما بالمفعول به هذا مع قدرته على أن يقول : زجَّ القلوص أبو مزادة ... .
وفي هذا البيت دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل ، وأنه أقوى من إضافته إلى المفعول ، ألا تراه ارتكب ههنا ضرورة ، مع تمكنه من ترك ارتكابها ، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول .

فكيف به في الكلام المنثور؟ وكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟... والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء- لأن الأولاد «شركاؤهم» في أموالهم- لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب»(١).

ونرى ابن عطية يضعف هذه القراءة محتجاً بما احتج به سابقوه ، لكنه – مع هذا - يحاول أن يبين لها وجهاً في العربية ، وإن كان ضعيفاً وشاذاً ، يقول :« ولكن وجهها على ضعفها أنها وردت شاذة في بيت أنشده أبو الحسن الأخفش ، وهو :

فَزَجَجْتُهُ بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القُلُوصَ أبي مزادة(٢)

وفي بيت الطرماح وهو قوله:

يطفن بحوزيّ المراتعِ لَمْ تُرَعْ بواديهِ من قَرْعِ القِسِيُّ الكنائِنِ(٢)»(١)

---

(١) الكشاف ١٣٨/٢ .

(٢) سبق الاستدلال به وتخريجه في الصفحة السابقة .

(٣) البيت من بحر الطويل ، ونسب للطرماح بن حكيم في ديوانه /٤٨٦ ، والمحرر الوجيز٣٦١/٥ ، وشرح عمدة الحافظ /٤٩٤، ولسان العرب « جوز » ، والمقاصد النحوية ٤٦٢/٣ ، وذكر بلا نسبة في الخصائص ١٧٧/٢ ، والإنصاف ٤٢٩/٢ ، وخزانة الأدب ٤١٨/٤ ، ويروى « يرع » مكان « ترع » وعلق ابن جني عليه بأنه لم يكن هناك بد من الفصل ؛ لأن القوافي مجرورة .

والتقدير في هذا البيت : من قرع الكنائن القسيَّ ، وقد فصل بين المضاف « قرع » والمضاف إليه «الكنائن» بمفعول المصدر « القسي» ونظيره قراءة ابن =

أما الأنباري فقد رد هذه القراءة مبيناً أنها لا تجوز في القياس والإجماع ، يقول : « وأما نصب (أولادهم) وجر (شركائهم) فهو ضعيف في القياس جداً ... ومثل هذا لا يكون في اختيار الكلام بالإجماع ، واختلفوا في ضرورة الشعر ، فأجازه الكوفيون ، وأباه البصريون ، وهذه القراءة ضعيفة في القياس والإجماع »(٢).

إلا أنه وجد من النحاة من اتجه اتجاهاً في حكمه على القراءات وموقفه منها ، حيث يرى أن القراءة السبيعية قراءة متواترة قرأ بها عربي قح ونسبت للرسول -ﷺ- فورودها بشكل يخالف القاعدة النحوية التي اتفق عليها النحاة من استقرائهم اللغة يعد دليلاً كافياً لتغيير القاعدة على ضوء هذه القراءة .

ويعد ابن مالك حامل لواء هذا الفريق ، وتبعه في ذلك أبو حيان ، وقد حمل أبو حيان حملة عنيفة على من ضعف هذه القراءة – قراءة ابن عامر – يقول : «وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ نَصَبَ (أَوْلادِهِمْ) وَجَرَّ (شركائهم) ، فَصَلَ بَيْنَ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ إِلَى الْفَاعِلِ بِالْمَفْعُولِ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مُخْتَلَفٌ فِي جَوَازِهَا، فَجُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ يَمْنَعُونَهَا مُتَقَدِّمُوهُمْ وَمُتَأَخَّرُوهُمْ وَلَا يُجِيزُونَ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، وَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَجَازَهَا وَهُوَ الصَّحِيحُ لِوُجُودِهَا فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى الْعَرَبِيِّ الصَّرِيحِ الْمَحْضِ ابْنِ عَامِرٍ الْآخِذِ الْقُرْآنَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ اللَّحْنُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ» ثم يبدأ في الرد على من ضعف

=

عامر السابقة . ينظر : الإنصاف ٤٢٩/٢ – ٤٣٠ .

(١) المحرر الوجيز ٣٦١/٥ .

(٢) البيان للأنباري ٣٤٢/١ – ٣٤٣ .

هذه القراءة فيبدأ بابن عطية فيكتفي بقوله « وَلَا الْتِفَاتَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَطِيَّةَ » «ثم يذكر كلام ابن عطية» ، وبعد أن يورد كلام الزمخشري في تضعيف هذه القراءة يحمل عليه حملة عنيفة يقول فيها : « وَأَعْجَبُ لِعَجَمِيٍّ ضَعِيفٍ فِي النَّحْوِ يَرُدُّ عَلَى عَرَبِيٍّ صَرِيحٍ مَحْضَ قِرَاءَةٍ مُتَوَاتِرَةً مَوْجُوداً نَظِيرُهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ... وَأَعْجَبُ لِسُوءِ ظَنِّ هَذَا الرَّجُلِ بِالْقُرَّاءِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ تَخَيَّرَتْهُمْ هَذِهِ الْأُمَّةُ لِنَقْلِ كِتَابِ اللَّهِ شَرْقًا وَغَرْبًا، وَقَدِ اعْتَمَدَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى نَقْلِهِمْ لِضَبْطِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ وَدِيَانَتِهِمْ » وبعد أن يرد على أبي علي الفارسي الذي ضعف هذه القراءة نجده يتوسع في الاحتجاج لهذ القراءة بالقياس أحياناً وبالنصوص أحياناً أخرى وبأقوال النحاة تارة ، يقول : « وَإِذَا كَانُوا قَدْ فَصَلُوا بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْجُمْلَةِ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ هُوَ غُلَامُ – إِنْ شَاءَ اللهُ – أَخِيكَ ، فَالْفَصْلُ بِالْمُفْرَدِ أَسْهَلُ، وَقَدْ جَاءَ الْفَصْلُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ فِي الِاخْتِيَارِ. قَرَأَ بَعْضُ السَّلَفِ:﴿ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾[1] بِنَصْبِ (وَعْدَهُ) وَخَفْضِ (رُسُلِهِ) [2] وَقَدِ اسْتَعْمَلَ أَبُو الطَّيِّبِ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ إِلَى الْفَاعِلِ بِالْمَفْعُولِ اتِّبَاعًا لِمَا وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ فَقَالَ:

---

(١) من الآية (٤٧) من سورة إبراهيم .

(٢) ذكرت هذه القراءة في البحر المحيط ٤٣٩/٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٠/٢، والكشاف ٥٥٦/٢، ومعاني القرآن للزجاج ١٦٨/٣ ، وقد حكم عليها أبو حيان بالشذوذ في الارتشاف ٢٧٤/٥ ، يقول : «وشذ الفصل بين اسم الفاعل ومجروره بالمفعول كقراءة من قرأ « مخلف وعده رسله » بنصب (وعده) وجر (رسله) باسم الفاعل (مخلف) مضافاً إليه».

بَعَثْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حديقة سقاها الحيا سَقْيَ الرِّيَاضِ السَّحَائِبِ[1]

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ: إِذَا اتَّفَقَ شَيْء مِنْ ذَلِكَ نُظِرَ فِي حَالِ الْعَرَبِيِّ وَمَا جَاءَ بِهِ فَإِنْ كَانَ فَصِيحًا وَكَانَ مَا أَوْرَدَهُ يَقْبَلُهُ الْقِيَاسُ فَالْأَوْلَى أَنْ يُحْسَنَ بِهِ الظَّنُّ، لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَقَعَ إِلَيْهِ مِنْ لُغَةٍ قَدِيمَةٍ قَدْ طَالَ عَهْدُهَا وَعَفَا رَسْمُهَا»[2].

وبعد هذا كله نجد النحاة قد انقسموا تجاه هذه القراءة إلى فريقين : فريق يحكم عليها معتمداً على القواعد النحوية ، فإن لم تخالفها أخذ بها وإلا فإنه لا يجد مانعاً في ردها.

وفريق آخر يجعل القراءة ، وبخاصة المتواترة هي الأساس والمنطلق في تحديد القاعدة فلا يجد حرجاً في تغيير القاعدة على ضوء القراءة .

٢- وفي معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُم﴾[3] يعرض القراءات الواردة في (يَخْطَفُ) فيقول: «

---

(١) البيت من بحر الطويل ، ونسب للمتنبي في ديوانه /١١٤ ، وارتشاف الضرب ١٨٤٦/٤ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٤ ، ٢٣٠ ، والوساطة بين المتنبي وخصومه للجرجاني – تحقيق / علي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم – ط: القاهرة سنة١٩٤١م – صـ٤٤٧ ، وذكر بلا نسبة في : ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني – تحقيق أ.د/ رمضان عبد التواب ، وأ.د/ صلاح الدين الهادي – ط: القاهرة سنة ١٩٩٢ – صـ١٠١ ، وروي « حملت » بدل « بعثت » و« شفاها الحجا » بدل « سقاها الحيا» .

(٢) البحر المحيط ٢٢٩/٤ – ٢٣٠ .

(٣) من الآية (٢٠) من سورة البقرة .

وَالْجُمْهُورُ عَلَى فَتْحِ الْيَاءِ وَالطَّاءِ وَسُكُونِ الْخَاءِ، وَمَاضِيهِ خَطِفَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾(١) .

وَفِيهِ قِرَاءَاتٌ شَاذَّةٌ: إِحْدَاهَا: كَسْرُ الطَّاءِ عَلَى أَنَّ مَاضِيَهُ خَطَفَ بِفَتْحِ الطَّاءِ. وَالثَّانِيَةُ: بِفَتْحِ الْيَاءِ وَالْخَاءِ وَالطَّاءِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ، وَالْأَصْلُ:يَخْتَطِفُ، فَأُبْدِلَ مِنَ التَّاءِ طَاءٌ، وَحُرِّكَتْ بِحَرَكَةِ التَّاءِ، وَالثَّالِثَةُ: كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهَا بِكَسْرِ الطَّاءِ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ فِي الْأَصلِّ. وَالرَّابِعَةُ: كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهَا بِكَسْرِ الْخَاءِ –أَيْضًا– عَلَى الْإِتْبَاعِ. وَالْخَامِسَةُ: بِكَسْرِ الْيَاءِ – أَيْضًا– إِتْبَاعًا –أَيْضًا–. وَالسَّادِسَةُ: بِفَتْحِ الْيَاءِ وَسُكُونِ الْخَاءِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ»(٢) .

فأبو البقاء هنا يضعف قراءة شاذة معتمداً على صعوبة النطق بها ، وقد ضعفها الزجاج للسبب نفسه(٣) ، وكذا ابن عطية ، يقول : « وقال الفراء: قرأ بعض أهل المدينة (يَخْطِّف) بفتح الياء وسكون الخاء وشد

---

(١) من الآية (١٠) من سورة الصافات .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٣٦/١ – ٣٧ ، ط: التوفيقية ٢٣/١ ، وذكر أبو جعفر النحاس أن في «يخطف» سبعة أوجه ، وأن القراءة الفصيحة : «يَخْطَفُ» بفتح الياء والطاء وسكون الخاء. ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٩٥/١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨/١ ، ومختصر شواذ القرآن لابن خالويه /٣ ، وإعراب القرآن ومعانيه للزجاج /٥٨ .

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٥/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٦/١ . يقول النحاس : «فأما ما حكاه الفراء عن أهل المدينة من إسكان الخاء والإدغام فلا يعرف ولا يجوز لأنه جمع بين ساكنين ». ينظر: المصدر السابق ومعاني الفراء ١٨/١ .

الطاء مكسورة.

وقال أبو الفتح: إنما هو اختلاس وإخفاء فيلطف عندهم فيرون أنه إدغام، وذلك لا يجوز. قال القاضي أبو محمد [يعني نفسه] : لأنه جمع بين ساكنين دون عذر»(١).

والواضح أن النطق بهذه القراءة صعب ، ولذلك وجه من أجاز هذه القراءة أو قبلها أن فيها إدغاماً أو اختلاساً ، فمثلاً نجد الفراء – وهو الذي روى هذه القراءة عن بعض أهل المدينة – يرى أن فيها إدغاماً خفياً ، فيقول : « وبعض من قراء أهل المدينة يسكن الخاء والطاء فيجمع بين ساكنين فيقول : (يخْطِّف) ... وأما من جمع بين الساكنين فإنه كمن بنى على التبيان – يعني الإظهار – إلا أنه إدغام خفي »(٢) .

ويرى أبو حيان أن فيها اختلاساً يقول : «وَقَرَأَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ(يَخْطِّفُ) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَسُكُونِ الْخَاءِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ الْمَكْسُورَةِ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ اخْتِلَاسٌ لِفَتْحَةِ الْخَاءِ لَا إِسْكَانَ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّ الْتِقَائِهِمَا»(٣).

وعلى هذا فالواضح أن اغلب النحاة قد ضعف هذه القراءة الشاذة ومن قبلها فإنه لم يقبلها على أنها جمع بين ساكنين ، وإنما وجهها على أن فيها اختلاساً أو إدغاماً خفياً .

---

(١) المحرر الوجيز ١٩٤/١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١٨/١ .

(٣) البحر المحيط ٩٠/١ .

٣- ونراه حين يعرض لأعراب قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾[١] يعرض القراءات الواردة في لفظ (كبير) فيقول : «الْأَحْسَنُ الْقِرَاءَةُ بِالْبَاءِ[٢]؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَصَغِيرٌ، وَيُقَالُ فِي الْفَوَاحِشِ الْعِظَامِ : الْكَبَائِرُ وَفِيمَا دُونَ ذَلِكَ الصَّغَائِرُ، وَقَدْ قُرِئَ بِالثَّاءِ[٣]، وَهُوَ جَيِّدٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْكَثْرَةَ كِبَرٌ، وَالْكَثِيرُ كَبِيرٌ، كَمَا أَنَّ الصَّغِيرَ يَسِيرٌ حَقِيرٌ»[٤].

فنجد أبا البقاء يفاضل – من خلال ما ذكر – بين قراءتين ، فيفضل الأولى ويرى أنها الأحسن والأرجح مع أن القراءتين سبعيتان ، وما فعله أبو البقاء – هنا – قام به كثير من النحويين والمعربين إذ يفضلون قراءة على أخرى ، ويرون أن قراءة أفصح من أخرى ، وفي هذه الآية نجد أبا جعفر النحاس وابن عطية قد رجحا قراءة الباء على الثاء . يقول أبو جعفر النحاس: ﴿ قُلْ فِيهِما إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ هذه قراءة أهل الحرمين ، وأبي عمرو بن العلاء، وقرأ الكوفيون كثير ، وإجماعهم على ﴿حُوباً كَبِيراً ﴾[٥] يدلّ على أن «كبيراً» أولى أيضا ، فكما يقال: إثم صغير ، كذا

---

(١) من الآية (٢١٩) من سورة البقرة .

(٢) قراءة السبعة ما عدا حمزة والكسائي . ينظر: البحر المحيط ١٥٧/٢ ، والغاية في القراءات العشر للنيسابوري /١١٤ .

(٣) قراءة حمزة والكسائي كما في المصدرين السابقين .

(٤) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ١٧٦/١ ، وط: التوفيقية ٩٣/١ .

(٥) من الآية (٢) من سورة النساء .

يقال: كبير ، ولو جاز كثير . لقيل: إثم قليل ، وأجمع المسلمون على قولهم: كبائر وصغائر»[1].

وبهذا – أيضاً –قال ابن عطية ، يقول : « و «كثير» بالثاء المثلثة ، يعطي ذلك. وقرأ باقي القراء وجمهور الناس : «كبير» بالباء الموحدة ، وحجتها: أن الذنب في القمار ، وشرب الخمر من الكبائر فوصفه بالكبير أليق، وأيضا فاتفاقهم على «أَكْبَرُ» حجة لـ«كبير» بالباء الموحدة، وأجمعوا على رفض «أكثر » بالثاء مثلثة، إلا ما في مصحف ابن مسعود فإن فيه « قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَثِير وإِثْمُهُمَا أَكْثَر من نَفْعِهِما » بالثاء في الحرفين»[2].

بينما نجد أبا حيان يرفض فكرة الترجيح بين القراءات ، وتفضيل إحداها على الأخرى ، يقول : « وَقَرَأَ حَمْزَةُ، وَالْكِسَائِيُّ: (إِثْمٌ كَثِيرٌ)- بِالثَّاءِ، وَوُصِفَ الْإِثْمُ بِالْكَثْرَةِ إِمَّا بِاعْتِبَارِ الْآثِمِينَ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: فِيهِ لِلنَّاسِ آثام، أي: لكل وَاحِدٍ مِنْ مُتَعَاطِيهَا إِثْمٌ، أَوْ بِاعْتِبَارِ مَا يَتَرَتَّبُ عَلَى شُرْبِهَا مِنْ تَوَالِي الْعِقَابِ .

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: كَبِيرٌ- بِالْبَاءِ- ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ، لِأَنَّ شُرْبَ الْخَمْرِ وَالْقِمَارَ ذَنْبُهُمَا مِنَ الْكَبَائِرِ. وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ النَّاسِ تَرْجِيحًا لِكُلِّ قِرَاءَةٍ مِنْ هَاتَيْنِ الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى، وَهَذَا خَطَأٌ، لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْقِرَاءَتَيْنِ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَجُوزُ تَفْضِيلُ شَيْءٍ مِنْهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِنَا، إِذْ كُلُّهُ

---

(١) إعراب القرآن ٣٠٩/١ .

(٢) المحرر الوجيز ٢٣٦/٢ – ٢٣٧ .

كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى»[1].

٤- وفي معرض حديثه عن القراءة الواردة في (تأمنا) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ﴾[2] يقول أبو البقاء : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (لَا تَأْمَنَّا) : فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْإِشَارَةِ إِلَى ضَمَّةِ النُّونِ الْأُولَى ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَلِسُ الضَّمَّةَ بِحَيْثُ يُدْرِكُهَا السَّمْعُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَدُلُّ عَلَيْهَا بِضَمٍّ الشَّفَةِ فَلَا يُدْرِكُهَا السَّمْعُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُدْغِمُهَا مِنْ غَيْرِ إِشْمَامٍ، وَفِي الشَّاذِّ مَنْ يُظْهِرُ النُّونَ؛ وَهُوَ الْقِيَاسُ»[3].

لكن أبا جعفر النحاس يرى أن الإدغام هي القياس ، فيقول : « القراءة الأولى بالإدغام وترك الإشمام هي القياس لأن سبيل ما يدغم أن يكون ساكناً»[4] .

إلا أن رأي الزجاج كان قريباً من رأي أبي البقاء ، يقول : « والإظهار في (تأمنَّا) جيد ؛ لأن النونين من كلمتين »[5].

كما نجد أبا حيان والزمخشري يعرضان هذه القراءات ولا يفاضلان بينها[6] .

---

(١) البحر المحيط ١٥٧/١ .

(٢) الآية (١١) من سورة يوسف .

(٣) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٧٢٤/٢ ، ط: التوفيقية ٤٩/٢ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣١٦/٢ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٤/٣ – ٩٥ .

(٦) ينظر : البحر المحيط ٢٨٥/٥ ، والكشاف ٤٤٨/٢ .

والآن ، وبعد أن عرضنا أمثلة توضح توجه أبي البقاء تجاه القراءات ، وتبين موقف النحاة والمعربين من هذه القراءات ، يظهر لنا سؤال ، وهو : ما الموقف الصحيح من القراءات ؟ هل يجوز تضعيفها والتفضيل بينها ؟ أم يجب الأخذ بها على كل حال ؟ وعلى الإجابة على هذا السؤال سأحاول أن أبين ما أميل إليه ممهداً بالنقاط الآتية :

١- نزل القرآن – كما ورد في الأحاديث المستفيضة – على سبعة أحرف ، ومن مجمل الأحاديث الواردة في ذلك نصل إلى أن من أهم المقاصد في ذلك التسهيل على العرب في قراءة القرآن(١) .

٢- لما امتد الزمان وكثر الآخذون للقرآن عن الصحابة ، وقع بين أتباعهم شيء من الخلاف ، فوفق الله عثمان بن عفان لكتابة مصحف واحد يجتمع عليه قراء الصحابة وكتبة الوحي لتوحيد الناس عليه(٢) .

٣- كان مما وجه به ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان كتبة المصحف أنهم إذا اختلفوا في شيء من القرآن ، فعليهم أن يكتبوه بلغة قريش ؛ لأن القرآن نزل بلغتهم(٣).

٤- لما صار المصحف العثماني هو المعيار في الأمصار السبعة وحرق ما سواه من المصاحف أصبحت القراءات

---

(١) ينظر : الحديث الذي رواه البخاري في كتابه ج٥ – باب فضائل القرآن .

(٢) ينظر : النشر في القراءات العشر ٧/١ .

(٣) ينظر : المصدر السابق .

فيما بعد محصورة فيما وافق الرسم العثماني ، وترك ما خالفه من زيادة ونقص ، وعلى هذا فقد ترك الناس قراءات كثيرة صحيحة لا يحتملها الرسم العثماني إيثاراً للعافية ووحدة الكلمة[١] .

٥- ولما ضعف تحرز الناس من ضبطهم للقراءات ، وصار أهل البدع والأهواء يقرءون بما لا يحل تلاوته وفاقاً لبدعتهم بدا لبعض أئمة القراء أن يتصدروا لجمع ما روى عن السلف من وجوه القراءات ضبطاً لها وحفظاً ، فكان ما كان من ابن مجاهد من تحديد القراءات بسبعة[٢] .

٦- ولما لم يرق لكثير من أئمة القراءات ما فعله ابن مجاهد بالاقتصار على سبعة أحدث هذا عند بعض الناس إلباساً ، فظنوا أنها المقصودة بالأحرف السبعة الواردة في الحديث ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هناك الكثير من القراءات غيرها هي أفصح وأظهر أو قريبة منها[٣] .

٧- حينئذٍ وضع علماء القراءات شروطاً ثلاثة للقراءة الصحيحة ، وهي : صحة السند ، وموافقة المصحف

---

(١) السابق نفسه .

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر ٣٥/١ .

(٣) ينظر: الاقتراح للسيوطي /٢٢٣ – ٢٢٦ .

العثماني ، وموافقة وجه من وجوه العربية . دخلت قراءات ليست من السبعة توافرت فيها الشروط ، يقول ابن الجزري : «كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالًا ، وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ ، أَوْ شَاذَّةٌ ، أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، صَرَّحَ بِذَلِكَ الدَّانِيُّ، وَمَكِّيٌّ، وَالْمَهْدَوِيُّ، وَابن شَامَةَ، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلَافُهُ»(١).

٨- بعد هذا ظهر لنا أن لميزان التصحيح والتضعيف للقراءات شروطاً وضعها العلماء واتفقوا عليها بغض النظر عن نسبتها لقائلها ؛ لأن النسبة وحدها لا تكون مسوغاً للتصحيح والتضعيف ، يقول ابن شامة : « فإن القراءة المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ ، غير أن هؤلاء السبعة ولشهرتهم

---

(١) ينظر : النشر في القراءات العشر ٩/١ .

وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تــركن الــنفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم »[١] .

في ضوء ما تقدم يظهر لنا أن بعض النحاة لم يعدم مسوغاً لما ذهب إليه من ترجيح لقراءة على أخرى ، وهم بعملهم هذا يبينون مكانها من العربية ومبلغها من شيوع الاستعمال ، ويبقى – رغم ذلك – للقراء كلمتهم الأخيرة المعتبرة في هذه المسائل ، يقول القسطلاني: « إن ترجيح بعض وجوه القراءات على بعض إنما هو باعتبار موافقة الأفصح أو الأشهر أو الأكثر من كلام العرب ، وإلا فالقرآن واحد بالذات متفقة ومختلفة لا تفاضل فيه»[٢] .

ويقول الشيرازي في توضيح عمل النحاة في ترجيحهم بين القراءات : « ولعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح وإن كان أفصح منه ، فإنا لا ندعي أن كل ما في القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة »[٣] .

---

(١) ينظر : الاقتراح للسيوطي /٢١١ .

(٢) لطائف الإشارات لفنون القراءات لشهاب الدين القسطلاني – تحقيق الشيخ / عامر عثمان ، ود/ عبد الصبور شاهين – ط: القاهرة ١٩٧٢م – ١/١٧٠ .

(٣) منجد المقرئين لابن الجزري /٦٥ .

معتمد أبي البقاء في اختياراته وترجيحاته للقراءات

حينما ننظر إلى ترجيحات أبي البقاء واختياراته للقراءات نرى أنه كان شديد الاعتماد على القواعد النحوية ، فقد اعتمد عليها في اثنين وعشرين موضعاً [١].

كما كان للمعنى حظ وافر إذ اعتمد عليه في تسعة مواضع [٢].

واعتمد على السماع في موضعين[٣]، وعلى القياس في ثلاثة مواضع[٤] ، وعليهما معاً في موضعين[٥].

كما اعتمد على عدم النظير في ثلاثة مواضع[٦] ، وعلى الأصوات في ثمانية مواضع[٧] .

---

(١) ينظر : التبيان – ط: عيسى البابي ١٢/١، ٣٢، ٦٦، ٩٩، ١٠٩ ، ٢٧٨ ، ٢٩٠ ، ٣١٥ ، ٤٠٦، ٥٤٥، ٥٥٨، ٦٦٢/٢، ٦٤١ ، ٦٤٥، ٧٨٥، ٩٣٦ ، ١٠٨٩ / ١٠٩٠ ، ١١٤٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٥٩.

(٢) ينظر : المصدر السابق ٥/١ ، ١٧٦ ، ٢٤٥ ، ٣٧٠ ، ٧٣٠/٢ ، ٨٦٦، ١٠٩٩ ، ١١٩٠ ، ١٢٠٠ .

(٣) ينظر : السابق نفسه ٢٥٧/١ ، ٤٤٣ .

(٤) ينظر : نفسه ١١٦/١ ، ٧١٥/٢ ، ١٠٣٨ .

(٥) ينظر : التبيان ١٠٩٤/٢ ، ١٣٠٥ .

(٦) ينظر : التبيان – ط: عيسى البابي ٢٢٤/١ ، ٢٣٦ ، ٦٠١ .

(٧) ينظر : المصدر السابق ٣٧/١ ، ٢٠٥ ، ٢٢١ ، ٢٣١ ، ٤٠٣ ، ٧٦٧/٢، ٨٦٢ ، ٨٨٨ .

١- ومن أمثلة اعتماده على القواعد النحوية ما ذكره أثناء حديثه عن القراءات الواردة في (اشتروا) من قوله ﴿ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾[١] يقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ) : الْأَصْلُ اشْتَرَيُوا، فَقُلِبَتِ الْيَاءُ أَلِفًا، ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلِفُ لِئَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ، الْأَلِفُ وَالْوَاوُ... وَإِنَّمَا حُرِّكَتِ الْوَاوُ بِالضَّمِّ دُونَ غَيْرِهِ ؛ لِيُفْرَقَ بَيْنَ وَاوِ الْجَمْعِ وَالْوَاوِ الْأَصْلِيَّةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: لَوِ اسْتَطَعْنَا، وَقِيلَ: ضُمَّتْ لِأَنَّ الضَّمَّةَ هُنَا أَخَفُّ مِنَ الْكَسْرَةِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جِنْسِ الْوَاوِ. وَقِيلَ: حُرِّكَتْ بِحَرَكَةِ الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ، وَقِيلَ: ضُمَّتْ ؛ لِأَنَّهَا ضَمِيرٌ فَاعِلٌ، فَهِيَ مِثْلُ التَّاءِ فِي قُمْتُ، وَقِيلَ: هِيَ لِلْجَمْعِ فَهِيَ مِثْلُ نَحْنُ، وَقَدْ هَمَزَهَا قَوْمٌ، شَبَّهُوهَا بِالْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ ضَمًّا لَازِمًا نَحْوَ: أَثْؤُبٌ.وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُهَا إِيثَارًا لِلتَّخْفِيفِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُهَا عَلَى الْأَصْلِ فِي الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَلِسُهَا فَيَحْذِفُهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا فَتْحَةً، وَالْفَتْحَةُ لَا تَدُلُّ عَلَيْهَا»[٢].

٢- كما يعرض – كذلك – القراءات الواردة في لفظ (يحسبن) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾[٣] ، فيقول : « وَيُقْرَأُ: «تَحْسَبَنَّ» بِالتَّاءِ عَلَى الْخِطَابِ، وَالتَّقْدِيرُ: «وَلَا تَحْسَبَنَّ يَا مُحَمَّدُ بُخْلَ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ» فَحَذَفَ الْمُضَافَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِضْمَارَ الْبُخْلِ،

---

(١) من الآية (١٦) من سورة البقرة .

(٢) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٣٢/١ ، ط: التوفيقية ٢٠/١.

(٣) من الآية (١٨٠) من سورة آل عمران .

قَبْلَ ذِكْرِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَلَى هَذَا فَصْلٌ، أَوْ تَوْكِيدٌ»(١).

٣- وفي إعرابه لقوله تعالى : ﴿قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ ﴾(٢) يعرض أبو البقاء القراءات الواردة في (مطلعون) فيقول : « يُقْرَأُ بِالتَّشْدِيدِ عَلَى مُفْتَعِلُونَ. وَيُقْرَأُ بِالتَّخْفِيفِ؛ أَيْ مُطْلِعُونَ أَصْحَابَكُمْ. وَيُقْرَأُ بِكَسْرِ النُّونِ؛ وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا؛ لِأَنَّ النُّونَ إِنْ كَانَتْ لِلْوِقَايَةِ فَلَا تَلْحَقُ الْأَسْمَاءَ، وَإِنْ كَانَتْ نُونَ الْجَمْعِ فَلَا تَثْبُتُ فِي الْإِضَافَةِ»(٣).

٤- ومن أمثلة اعتماده على المعنى ما ذكره في معرض إيراده للقراءات الواردة في قوله : ﴿بِمَا وَضَعَتْ﴾ من قوله ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾(٤) يقول : « يُقْرَأُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ التَّاءِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهَا، بَلْ مُعْتَرِضٌ ؛ وَجَازَ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمِ الرَّبِّ تَعَالَى وَيُقْرَأُ بِسُكُونِ الْعَيْنِ وَضَمِّ التَّاءِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ كَلَامِهَا ، وَالْأُولَى أَقْوَى ؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يُقَالَ: وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ.وَوَجْهُ جَوَازِهِ أَنَّهَا وَضَعَتِ الظَّاهِرَ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ تَفْخِيمًا.

وَيُقْرَأُ بِسُكُونِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ التَّاءِ، كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ لَهَا ذَلِكَ»(٥).

٥- كما يعرض – كذلك – للقراءات الواردة في (إِلَّا قَلِيلٌ) من قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾(١) يقول : « (إِلَّا قَلِيلٌ) : يُقْرَأُ بِالرَّفْعِ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن – ط: عيسى البابي ٣١٥/١ ، ١٦٠/١ .

(٢) الآية (٥٤) من سورة الصافات .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ، ط: عيسى البابي ١٠٩٠/٢، وط: التوفيقية ٢٠٦/٢

(٤) من الآية (٣٦) من سورة آل عمران .

(٥) التبيان ، ط: عيسى البابي ٢٥٤/١، وط: التوفيقية ١٣١/١.

بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ، وَعَلَيْهِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فَعَلَهُ قَلِيلٌ مِنْهُمْ؛ وَبِالنَّصْبِ عَلَى أَصْلِ بَابِ الِاسْتِثْنَاءِ، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى»(٢) .

٦- ومن أمثلة اعتماده على القياس ما ذكره في معرض حديثه عن القراءات الواردة في (وَأَرِنَا) من قوله تعالى : ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا﴾(٣) يقول : « (وَأَرِنَا) : الْأَصْلُ أَرْئِنَا ؛ فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ فِي جَمِيعِ تَصَارِيفِ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ تَخْفِيفًا وَصَارَتِ الرَّاءُ مُتَحَرِّكَةً بِحَرَكَةِ الْهَمْزَةِ وَالْجُمْهُورُ عَلَى كَسْرِ الرَّاءِ وَقُرِئَ بِإِسْكَانِهَا وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَةَ هُنَا تَدُلُّ عَلَى الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ وَوَجْهُ الْإِسْكَانِ أَنْ يَكُونَ شَبَّهَ الْمُنْفَصِلَ بِالْمُتَّصِلِ فَسَكَنَ كَمَا سَكَنَ فَخِذٌ وَكَتِفٌ»(٤).

٧- ومن أمثلة اعتماده على السماع ما ذكره في قوله تعالى :﴿ يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ﴾(٥) يقول : «الْجُمْهُورُ عَلَى تَسْمِيَةِ الْفَاعِلِ ، وَقَدْ حُكِيَ شَاذًّا تَرْكُ التَّسْمِيَةِ؛ وَهَذَا بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ أَبْلَسَ لَمْ يُسْتَعْمَلْ مُتَعَدِّيًا،وَمَخْرَجُهُ أَنْ يَكُونَ أَقَامَ الْمَصْدَرَ مَقَامَ الْفَاعِلِ وَحَذَفَهُ، وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ؛ أَيْ يُبْلِسُ إِبْلَاسَ الْمُجْرِمِينَ»(٦).

=

(١) من الآية (٦٦) من سورة النساء .

(٢) التبيان ، ط: عيسى البابي ٣٧٠/١، وط: التوفيقية ١٨٦/١ .

(٣) من الآية (١٢٨) من سورة البقرة .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ، ط: عيسى البابي ١١٦/١، وط: التوفيقية ٦٣/١

(٥) من الآية (١٢) من سورة الروم .

(٦) التبيان في إعراب القرآن ، ط: عيسى البابي ١٠٣٨/٢، وط: التوفيقية ١٨٥/٢. وذكر أبو جعفر النحاس أن أبا عبد الرحمن السلمي قرأ (يُبْلَس) بفتح اللام ، =

٨- ومن أمثلة اعتماده على السماع والقياس معاً ما ذكره في سياق عرضه للقراءات الواردة في (إيلاف) من قوله تعالى: ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[١] يقول : « وَفِيهِ قِرَاءَاتٌ: إِحْدَاهَا: إِلْفٌ، وَهُوَ مَصْدَرُ أَلِفَ يَأْلَفُ. وَالثَّانِيَةُ: إِلَافٌ، مِثْلُ: كِتَاب وَقِيَام. وَالثَّالِثَةُ: إِيلَافٌ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ آلَفَ مَمْدُودًا. وَالرَّابِعَةُ: إِئْلَافٌ - بِهَمْزَتَيْنِ خَرِجَ عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ شَاذٌّ فِي الِاسْتِعْمَالِ وَالْقِيَاسِ»[٢].

٩- ومن أمثلة اعتماده على عدم النظير ، ما ذكره في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾[٣] ، فيقول : «قَوْلُهُ تَعَالَى: (يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا) : رَوَى أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَرَأَ بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَضَمِّ الْبَاءِ، وَوَاوٍ سَاكِنَةٍ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ بَعِيدَةٌ إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ اسْمٌ فِي آخِرِهِ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، لَا سِيَّمَا وَقَبْلَ الضَّمَّةِ كَسْرَةٌ»[٤].

=

والمعروف في اللغة : أبلس الرجل : إذا سكت وانقطعت حجته . ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٦٦/٣ – ٢٦٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٣/٢.

(١) الآية (١) من سورة قريش .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ، ط: عيسى البابي ١٣٠٥/٢، وط: التوفيقية ٢٩٥/٢ . والقراءة الخامسة : بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة بعدها همزة مكسورة ، وهو بعيد ، ووجهه أنه أشبع الكسرة فنشأت الياء، وقصد بذلك الفصل بين الهمزتين كالألف في أأنذرتهم . ينظر : المصدر السابق .

(٣) من الآية (٢٧٦) من سورة البقرة .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ، ط: عيسى البابي ٢٢٥/١، وط: التوفيقية ١١٧/١. وقد يؤول على أنه وقف على مذهب من قال : هذه افعوا فتقلب الألف في الوقف واواً ، فإما أن يكون لم يضبط الراوي حركة الباء أو يكون سمى من

=

١٠ – ومن أمثلة اعتماده على الأصوات والنطق ما ذكره في إعرابه لقوله تعالى : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِ﴾(١) ، فيقول : « قَوْلُهُ تَعَالَى: (قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ): الْجُمْهُورُ عَلَى إِدْغَامِ الدَّالِ فِي التَّاءِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِهَا، وَتَحْوِيلُ الدَّالِ إِلَى التَّاءِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الدَّالَ شَدِيدَةٌ، وَالتَّاءَ مَهْمُوسَةٌ، وَالْمَهْمُوسُ أَخَفُّ»(٢).

وقبل أن أنهي الحديث عن معتمد أبي البقاء في الترجيح والحكم على القراءات أرى أن أسجل ملحوظتين رأيتهما ، وهما :

١- يلاحظ في أكثر المواضع التي رد فيها أبو البقاء القراءات وضعفها أنه اعتمد فيها على القواعد النحوية ، وهذا يتوافق مع التوجه العام لأبي البقاء في القراءات ، والذي يجيز لنفسه عرض القراءات على القواعد النحوية ، فما

=

قرأ بها من الضمة ضما . ينظر : المصدر السابق ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٤١/١ ، ويراجع: الكتاب ٩٣/٢ .

(١) من الآية (٢٥٦) من سورة البقرة .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ، ط: عيسى البابي ٢٠٥/١، وط: التوفيقية ١٠٧/١.كما يقرأ كذلك بالإظهار، وهو ضعيف ، والرشد بضم الراء وسكون الشين هو المشهور ، وهو مصدر من رشد – بفتح الشين – يرشد بضمها ، وقرأ أبو عبد الرّحمن السلمي :﴿ قَدْ تَبَيَّنَ الرَّشَدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ ، وكذا يروى عن الحسن والشّعبي – بفتح الراء والشين – وفعله : رشد يرشد ، مثل : علم يعلم.

ينظر : المصدر السابق ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٣٠/١ – ٣٣١ ، ومختصر ابن خالويه في شواذ القراءات /١٦.

وافقها أخذ بها ، وما خالفها ردها .

٢- اعتمد أبو البقاء على المعنى – غالباً – في تفضيل قراءة على أخرى ، فنجده – إذا كان في موضع ، وكانت القراءات الواردة فيه جائزة جميعها في موازين القواعد النحوية – يجعل الحكم للمعنى ، وهذا يتوافق مع ما رأيته من أن أبا البقاء يولي اهتماماً كبيراً للمعنى، حيث كان يعتمد عليه في تفضيل وجه إعرابي على وجه آخر، وها هو هنا يعتمد عليه في تفضيل قراءة على أخرى .

المبحث الرابع

اختيارات أبي البقاء وترجيحاته في أمور أخرى

لأبي البقاء اختيارات وترجيحات أخرى رأيت أن أذكرها من باب تتمة البحث ، وأذكرها هاهنا مقسمة حسب موضوعاتها كما يأتي :

أ- اختياراته وترجيحاته في اللغات (اللهجات) :

١- في معرض كلامه عن لفظ (آمين) يقول : «وَأَمَّا (آمِينَ) : فَاسْمٌ لِلْفِعْلِ، وَمَعْنَاهَا اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ... وَقِيلَ: (آمِينَ) اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَقْدِيرُهُ: يَا آمِينَ، وَهَذَا خَطَأٌ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ لَا تُعْرَفُ إِلَّا تَلَقِّيًا وَلَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ سَمْعٌ ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَبُنِيَ عَلَى الضَّمِّ لِأَنَّهُ مُنَادَى مَعْرِفَةٌ أَوْ مَقْصُودٌ، وَفِيهِ لُغَتَانِ: الْقَصْرُ وَهُوَ الْأَصْلُ، وَالْمَدُّ وَلَيْسَ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ هُوَ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الْأَعْجَمِيَّةِ كَـ«هَابِيلَ وَقَابِيلَ»، وَالْوَجْهُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ أُشْبِعَ فَتْحَةَ الْهَمْزَةِ، فَنَشَأَتِ الْأَلِفُ، فَعَلَى هَذَا لَا تَخْرُجُ عَنِ الْأَبْنِيَةِ الْعَرَبِيَّةِ»(١).

٢- وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ ﴾(٢) يرى أبو البقاء أن اللغة الجيدة كسر الهاء إذا انكسر ما قبلها ، وزيادة ياء عليها في اللفظ لأنها خفية لا تبين كل البيان بالكسر وحده ، يقول: « قَوْلُهُ تَعَالَى: (لِقَوْمِهِ) : اللُّغَةُ الْجَيِّدَةُ أَنْ تُكْسَرَ الْهَاءُ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، وَتُزَادَ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ، ط: عيسى البابي ١١/١، وط: التوفيقية ٨/١ – ٩ .

(٢) من الآية (٥٤) من سورة البقرة .

عَلَيْهَا يَاءٌ فِي اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّهَا خَفِيَّةٌ لَا تَبِينُ كُلَّ الْبَيَانِ بِالْكَسْرِ وَحْدَهُ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ مِثْلُ: «عَلَيْهِ» فَالْجَيِّدُ أَنْ تُكْسَرَ الْهَاءُ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ خَفِيَّةٌ ضَعِيفَةٌ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ، وَبَعْدَهَا يَاءٌ لَمْ يَقْوَ الْحَاجِزُ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ »(١).

٣- وفي قوله تعالى : ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾(٢) يرى أن اللغة الجيدة ضم العين من (ادْعُ)(٣).

٤- ويرى في الفعل (وقف) من قوله تعالى : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ ﴾(٤) أن «أوقف » لغة ضعيفة ، ولذا جاء القرآن بـ« وقفوا » ، ولم يجيء بـ « أوقفوا» ، يقول : «وَوُقِفَ مُتَعَدٍّ، وَأُوقِفَ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ، وَالْقُرْآنُ جَاءَ بِحَذْفِ الْأَلِفِ، وَمِنْهُ وُقِفُوا، فَبِنَاؤُهُ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَمِنْهُ «وَقِفُوهُمْ» » (٥).

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ، ط: عيسى البابي ٦٤/١ ، وط: التوفيقية ٣٧/١. وإذا كان قبل الهاء فتحة أو ضمة ضمت ولحقتها واو في اللفظ ، نحو : إنه وغلامه . ينظر: المصدر السابق .

(٢) من الآية (٦٨) من سورة البقرة .

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ، ط: عيسى البابي ٧٤/١، وط: التوفيقية ٤٢/١ . ولغة بني عامر (ادْعِ) بكسر العين لالتقاء الساكنين . ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٣٥/١ .

(٤) من الآية (٢٨) من سورة الأنعام .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ، ط: عيسى البابي ٤٨٩/١ ، وط: التوفيقية ٢٣٩/١ .

٥- وفي قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[١] يرى أن (وَجِلَتْ) بفتح الواو واللام وكسر الجيم - ومضارعها « تَوْجَلْ » بفتح التاء وسكون الواو - هي اللغة الجيدة ، يقول : « (وَجِلَتْ) : مُسْتَقْبَلُهُ تَوْجَلُ بِفَتْحِ التَّاءِ وَسُكُونِ الْوَاوِ، وَهِيَ اللُّغَةُ الْجَيِّدَةُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْلِبُ الْوَاوَ أَلِفًا تَخْفِيفًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْلِبُهَا يَاءً بَعْدَ كَسْرِ التَّاءِ، وَهُوَ عَلَى لُغَةِ مَنْ كَسَرَ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ، وَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا. وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ التَّاءَ مَعَ سُكُونِ الْيَاءِ، فَتُرَكَّبُ مِنَ اللُّغَتَيْنِ لُغَةٌ ثَالِثَةٌ، فَتُفْتَحُ الْأَوَّلُ عَلَى اللُّغَةِ الْفَاشِيَةِ، وَتُقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً عَلَى الْأُخْرَى»[٢].

٦- ويرى أبو البقاء أن (وِرْداً) من قوله تعالى : ﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وِرْدًا ﴾[٣] اسم جمع « وارد» ، والورد : العطاش ، ويضعف أن يكون من « وراد » ، يقول : «وَالْوِرْدُ: اسْمٌ لِجَمْعِ وَارِدٍ. وَقِيلَ: هُوَ بِمَعْنَى وَارِدٍ، وَالْوِرْدُ الْعِطَاشُ. وَقِيلَ: هُوَ مَحْذُوفٌ مِنْ وِرَادٍ، وَهُوَ بَعِيدٌ»[٤].

اختيارات أبي البقاء وترجيحاته في الإملاء :

---

(١) من الآية (٢) من سورة الأنفال .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ، ط: عيسى البابي ٦١٥/٢ ، و ط: التوفيقية ٣/٢ .

(٣) الآية (٨٦) من سورة مريم .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ، ط: عيسى البابي ٨٨٢/٢ ، وط: التوفيقية ١١٧/٢ .

١ – يخطئ أبو البقاء الكوفيين في تجويزهم كتابة (ربا) من قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾[١] وتثنيتها بالياء ، يقول : «وَلَامُ الرِّبَا وَاوٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رَبَا يَرْبُو، وَتَثْنِيَتُهُ رِبَوَانِ، وَيُكْتَبُ بِالْأَلِفِ ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ كَتْبَهُ وَتَثْنِيَتُهُ بِالْيَاءِ، قَالُوا لِأَجْلِ الْكَسْرَةِ الَّتِي فِي أَوَّلِهِ، وَهُوَ خَطَأٌ عِنْدَنَا»[٢].

٢ – ويرى أن الجيد في « هدى » من قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾[٣] أن تكتب بالألف ولا تمال ؛ لأن الألف بدل من التنوين ، يقول : « وَالْجَيِّدُ فِي «هُدًى» هُنَا أَنْ يُكْتَبَ بِالْأَلِفِ، وَلَا تُمَالَ ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ فِي الْقَوْلِ الْمُحَقِّقِ»[٤].

---

(١) من الآية (٢٧٥) من سورة البقرة .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ، ط: عيسى البابي ٢٢٢/١ ، وط: التوفيقية ١١٦/١ . وذكر أبو جعفر النحاس : أن الأصل في الربا الواو. قال سيبويه : تثنيته : ربوان. قال الكوفيون: تكتبه بالياء وتثنيته بالياء ، وقال أبو جعفر: سمعت أبا إسحاق يقول: ما رأيت خطأ أقبح من هذا ولا أشنع ، لا يكفيهم الخطأ في الخط حتى يخطئون في التثنية وهم يقرءون ﴿ وَما آتَيْتُمْ مِنْ رِباً لِيَرْبُوَا فِي أَمْوالِ النَّاسِ﴾ [الروم: من الآية ٣٩] ، وقال محمد بن يزيد: كتب الربا في المصحف بالواو فرقا بينه وبين الزنا وكان الربا أولى بالواو لأنه من ربا يربو. ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٤١/١ ، والكتاب ٩٣/٢ .

(٣) من الآية (١٠) من سورة طه .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ، ط: عيسى البابي ٨٨٥/٢ ، وط: التوفيقية ١١٩/٢ ،وقد أمالها قوم ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون شبه ألف التنوين بلام الكلمة إذ اللفظ بهما في المقصور واحد ، والثاني: أن تكون لام الكلمة ولم يبدل من التنوين شيئاً في النصب كما جاء في قول الأعشى من المتقارب :

=

اختيارات أبي البقاء وترجيحاته في الوقف :

عني العلماء بدراسة الوقف ، وشرح حقيقتــه ، وبيــان كيفيتــه ، وكان أكبر باعث لهم على ذلك هداية الدارسين والقــارئين إلــى كيفيــة الوقف على آي القرآن الكريم ، ومتى يقفون ؟

والوقف هو : السكوت على آخر الكلمة اختياراً لتمام الكلام(١) .

ويقصد منه : الاستراحة والاستجمام عند كلال الخاطر من تــرادف الألفاظ والحروف والحركات(٢) .

=

إِلَــى المَــرْءِ قَــيْس أُطِيــلُ السُّــرَى وآخُــذُ مِــنْ كُــلِّ حَــيٍّ عُصُــمْ

والثالث: أن تكون على رأي من وقف في الأحوال الثلاثة من غير إبدال .
ينظر : المصدر السابق ، وديوان الأعشى /٨٧ ، والخصائص ٤٦١/١ ، وسر صناعة الإعراب ٤٧٧/٢، وشرح شواهد الشافية /١٩١ ، ورصف المباني /٣٥ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٧٢/٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، وشرح المفصل ٧٠/٩ ، ولسان العرب مادة رأف» .

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢٧١/٢ ، والتبيان في تصريف الأسماء أ.د/أحمد حسن كحيل ، ط: السادسة – سنة١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م – صـ٣١٣ .

(٢) هذا التعريف للوقف الاختيــاري الــذي يقصــد لذاتــه ، وهنــاك الوقــف الاضطراري ، ولا يقصد بل يلجأ إليه المتكلم للضرورة مثل : انقطاع النفس ، فيقف مضطراً قبل تمام الكلام، ويسميه القراء الوقف القبيح مثل الوقف على بِسْمِ... أَوْ الحمد لله رب ..... وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ .... وهو في هذه الآية أشد قبحاً لأنه يفسد المعنى ، وقد قســم القــراء الوقــف الاختياري إلى ثلاثة أقسام : تام، وكاف ، وحسن .
فإن تم الكلام ، ولم يكن لَهُ تَعَلُّقٌ بِمَا بَعْدَهُ الْبَتَّةَ لَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَلَا مِــنْ جِهَةِ الْمَعْنَى – فَهُوَ الْوَقْفُ التَّامُّ لِتَمَامِهِ الْمُطْلَقِ، فيُوقَفُ عَلَيْهِ وَيُبْتَدَأُ بِمَا بَعْدَهُ،
=

وحين نذهب إلى أبي البقاء لنرى مثالاً لاختياراته وترجيحاته في الوقف نجد أنه في قوله تعالى : ﴿وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ قُرَّةُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ ﴾[1] يضعف رأي من ذهب إلى أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى «لَا» ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَالَ: تَقْتُلُونَهُ؛ أَيْ أَتَقْتُلُونَهُ؟ عَلَى الْإِنْكَارِ، وَلَا جَازِمَ عَلَى هَذَا[2].

=

وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي رُؤُوسِ الْآيِ وَانْقِضَاءِ الْقَصَصِ مثل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ،وَقَدْ يَكُونُ وَسَطَ الْآيَةِ كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾، وَإِنْ كَانَ لَهُ تَعَلُّقٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَقَطْ، وَهُوَ الْوَقْفُ الْكَافِي لِلاكْتِفَاءِ بِهِ عَمَّا بَعْدَهُ، وَاسْتِغْنَاءِ مَا بَعْدَهُ عَنْهُ، وَهُوَ كَالتَّامِّ فِي جَوَازِ الْوَقْفِ عَلَيْهِ وَالِابْتِدَاءِ بِمَا بَعْدَهُ، وهو يُكْثِرُ فِي الْفَوَاصِلِ وَغَيْرِهَا ، مثل: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ- أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ - يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾.

وَإِنْ كَانَ له تَّعَلُّقٌ بما بعده مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ فَهُوَ الْوَقْفُ الْحَسَنُ ؛ لِأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ حَسَنٌ مُفِيدٌ يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ لكن لا يُبْدَأُ بِمَا بَعْدَهُ ، بل يجب الابتداء بالكلمة الموقوف عليها إِلَّا أَنْ يَكُونَ الموقوف عليه رَأْسَ آيَةٍ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِي اخْتِيَارِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْأَدَاءِ لِمَجِيئِهِ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ- ، وَقَالَ الْعُلَمَاءُ : الْأَفْضَلُ الْوُقُوفُ عَلَى رُؤُوسِ الْآيَاتِ، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِمَا بَعْدَهَا. وقَالُوا: وَاتِّبَاعُ هَدْيِ النبيِّ - ﷺ- وَسُنَّتِهِ أَوْلَى. ينظر : المصادر السابقة ، النشر في القراءات العشر ٢٢٤/١ .

(١) من الآية (٩) من سورة القصص .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ، ط: عيسى البابي ١٠١٧/٢ ، وط: التوفيقية ١٧٦/٢ .

الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان ، وبفضله وجلاله تتم الصالحات ، وتتنزل الرحمات ، وتقضى الحاجات ، وتفرج الكربات ، وصلاة وسلاماً على أفصح العرب قاطبة سيد المرسلين ، وخير الأنام ، وخاتم الأنبياء ، وعلى آله وأصحابه ، ومن اقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

وبعد

فقد منَّ الله – سبحانه وتعالى – عليَّ بإتمام هذا البحث وأعانني على كتابته بعد جهد وعناء شديد ، وقد خرجت منه بعدة نتائج ، أعرض منها ما يأتي :

١- كان أبو البقاء العكبري صاحب اختيارات وترجيحات في القراءات والمسائل النحوية والتوجيهات الإعرابية قد يكون سبق إليها ، وقد يكون أول من قال بها .

٢- كان أبو البقاء يعتد بالقراءات القرآنية كثيراً ، وقد اتخذ منها شواهد كثيرة استعان بها لإثبات ما يجوز في العربية من ظواهر نحوية .

٣- تأثر بأبي البقاء ونقل عنه أو ضمن أقواله طائفة من النحاة والمفسرين ، منهم : أبوحيان الأندلسي (ت٧٥٤هـ) ، والسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) ، وابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، والشهاب الخفاجي (ت١٠٦٩هـ) وغيرهم .

٤- كان منهج أبي البقاء في تعامله مع الشواهد النحوية على غرار النحاة السابقين له ، فعندما يخالف الشاهد النحوي

القاعدة ، أو القياس النحوي ، نراه يضعف ، ويخطئ ، ويلحن ، ويستبعد ، وتعدى هذا إلى الحكم على القراءات القرآنية ، فوصفها مرة بالضعف ، ومرة بالخطأ ، ومرة بالبعد ، ولم يقتصر هذا على القراءات الشاذة فحسب ، بل تعداه إلى طائفة من القراءات السبع المتواترة ، مثل قراءة ابن عامر ، وابن كثير ، وأبي جعفر المدني من العشرة ، وعليه فهو يضع خطاه على خطى من سبقه من النحاة مثل الأخفش ، والفراء ، والمبرد ، والزجاج، والنحاس ، وغيرهم ممن أشار بأصبع التخطئة ، والضعف ، واللحن إلى القراءات التي تخالف أقيسة العربية .

٥- إن أبا البقاء يختار القراءة أحياناً بما يؤيده الوجه الإعرابي من قوة في المعنى ؛ بحيث ينماز به عن الوجوه الأخرى.

٦- إن القراءات القرآنية تمثل ثروة لغوية كبيرة ؛ إذ تمثلت فيها أحكام نحوية كثيرة وظواهر لهجية متعددة .

٧- كشف البحث كذلك عن قدرة أبي البقاء في توجيه القراءات القرآنية توجيهاً نحوياً بما ينم عن كفايته البارعة في هذا المنحى .

٨- تبين لي أن أبا البقاء سار في أغلب مواضع اختياراته في التوجيهات الإعرابية على الاستدلال لرأيه معتمداً في ذلك على القواعد النحوية والقياس والمعنى ومذهب البصريين .

٩- كان معتمد أبي البقاء في اختياره وترجيحه للمسائل النحوية التي ساقها في كتابه الدليل ، والحجة ، وقد سار على هذا في أربعة وعشرين موضعاً ، واكتفى في أربعة عشر موضعاً بالعرض فقط .

١٠- كان لأبي البقاء اختيارات وترجيحات في اللغة والإملاء والوقف انفرد بها عن معاصريه .

وبعد ... فلست أدعي أني ابتدعت أو جئت بالكمال ، فإن كل إنسان لابد له أن يخطأ مهما حاول تجنب هذا الخطأ ، وحسبي أني اجتهدت ، فإن أصبت فبفضل الله ، وإن كانت الأخرى ، فإني أستغفره تعالى وأتوب إليه من الخطأ والزلل والشطط ، وله الحمد في الأولى والآخرة ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه أجمعين .

﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

سابعاً : المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم .

ثانياً : المراجع العامة :

١- ابن يعيش وشرح المفصل : أ . د / عبد اللطيف محمد الخطيب . جامعة الكويت . لجنة التأليف والترجمة والنشر . مكتبة الكويت الوطنية . ١٩٩٩م.

٢- الإتقان في علوم القرآن : السيوطي . ط مصطفى البابي الحلبي . ط ٣ ، ١٩٥٩م .

٣- ارتشاف الضَّرب .أبو حيان ، تحقيق د. مصطفى النحاس ، ط : ١ . ١٩٨٧م مطبعة المدني . القاهرة .

٤- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب . لياقوت الحموي ، نشره : مرجليوث . القاهرة ١٩٢٧م .

٥- الأشباه والنظائر النحوية . جلال الدين السيوطي ، حققه : طه عبد الرؤوف سعد . مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

٦- إصلاح المنطق : ابن السكيت «٢٤٤هـ» . تحقيق : عبد السلام هارون ، أحمد محمد شاكر . ط ٢ . دار المعارف . مصر ١٩٥٦م .

٧- الأصمعيات . عبد الملك بن قريب الأصمعي . تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، ط٣ . دار المعارف . القاهرة ١٩٦٧م .

٨- أصـــول الحـــديث : أ . د / محمـــد عجـــاج الخطيـــب . ط . دمشق .
٩- أصول الفقه : الشيخ محمد أبـــو زهـــرة . دار الفكـــر العربـــي ١٣٧٧هـــ - ١٩٥٨م .
١٠- أصـــول النحـــو : أ . ســـعيد الأفغـــاني . ط٣ . مطبعـــة جامعة دمشق ١٩٦٤م .
١١- الأصـــول فـــي النحـــو : ابـــن الســـراج . تحقيـــق : عبـــد الحســـين الفتلـــي . مطبعـــة النعمـــان. النجـــف . العـــراق . ١٩٧٣م .
١٢- إعراب الحـــديث لأبـــي البقـــاء : أ- تحقيـــق أ/عبـــد الإلـــه نبهان ، مطبوعات مجمع اللغـــة العربيـــة بدمشـــق - مطبعـــة زيد بن ثابـــت . دمشـــق ســـنة١٣٩٧هـــ - ١٩٧٧م . ب- وطبع بدراسة وتحقيق د/ حسن موســـى الشـــاعر ، ونشـــرته وزارة الثقافة والشباب بالأردن سنة١٩٨١م. جـــــــــــ- وطبـــع مـــرة أخـــرى بدراســـة وتحقيـــق د/ حســـن موســـى الشـــاعر - مطبعـــة المنـــارة للنشـــر والتوزيـــع - جـــدة - السعودية - ط:٢ -سنة١٤٠٨هـــ - ١٩٨٧م .
١٣- إعراب الشواذ لأبي البقـــاء : رســـالة دكتـــوراه فـــي كليـــة اللغة العربية -جامعة الأزهر بالقاهرة سنة ١٩٨٩م.
١٤- الأعلام للزركلي - ط:٣ ، ٥ - سنة١٩٨٠م.
١٥- الأغاني : أبو الفـــرج الأصـــفهاني «٣٥٦هـــ» .إشـــراف وتحقيق : إبراهيم الإبياري ، مطبعـــة دار الشـــعب . القـــاهرة ١٩٦٩- ١٩٧٤م .

١٦- الإغراب في جدل الإعراب : الأنباري أبو البركات . مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
١٧- الاقتراح في علم أصول النحو : السيوطي جلال الدين ، دار المعرفة . سوريا، حلب ط٢ ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م .
١٨- الاقتراح في علم أصول النحو : للسيوطي ، قدم له وضبطه الدكتور : أحمد سليم الحمصي ، والدكتور : محمد أحمد قاسم – طبع سنة ١٩٨٨م .
١٩- الأمالي : ابن الشجري . حيدر أباد . الدكن . ١٣٤٩هـ .
٢٠- الأمالي : السهيلي تحقيق : أ.د/ محمد إبراهيم البنا . القاهرة ١٩٧٠م .
٢١- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية سنة١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .
٢٢- الإنصاف في مسائل الخلاف : الأنباري أبو البركات .تح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ط٤ . ١٣٨٠هـ - ١٩٦٧م مطبعة السعادة . القاهرة
٢٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام . ط٥ ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م مطبعة السعادة بمصر .
٢٤- إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري – تحقيق د/محيي الدين رمضان ، دمشق سنة ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م .

٢٥- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي . مكتبة النصر الحديثة – القاهرة ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.
٢٦- البداية والنهاية لابن كثير ، ط١ ١٩٦٦م – مكتبة المعارف – بيروت .
٢٧- بغية الوعاة للسيوطي – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم– ط: المكتبة العصرية – بيروت سنة١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م .
٢٨- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري – تحقيق د/طه عبد الحميد طه – القاهرة ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م .
٢٩- تاريخ الآداب العربي لكارل بروكلمان – ترجمة د/عبد الحليم النجار ، ط٢ دار المعارف – مصر .
٣٠- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة – شرحه ونشره : السيد أحمد صقر – القاهرة – ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م .
٣١- التبصرة والتذكرة : الصيمري . تح : فتحي أحمد مصطفى علي الدين سنة ١٩٨٢م.
٣٢- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري . تحقيق : علي محمد البجاوي ، مكتبة عيسى البابي وشركاه .
٣٣- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، ط١ ، المكتبة التوفيقية . القاهرة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٧م.
٣٤- تتمة المختصر في تاريخ البشر لابن الوردي ، تحقيق /أحمد رفعت البدوي – ط١ سنة١٣٨٩هـ– ١٩٧٠م دار المعرفة – بيروت .

٣٥- تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ، حققه أ.د/ فوزي عبد العزيز مسعود – مكتبة التراث – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م .
٣٦- التيسير في القراءات السبع للداني : إستانبول – ١٩٣٠م .
٣٧- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي – تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ١٩٨٣م .
٣٨- جواهر الأدب للإربيلي – شرح وتحقيق د/ حامد أحمد نيل – القاهرة – ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م
٣٩- حاشية الصبان على الأشموني . ط : دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .
٤٠- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه – تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
٤١- الحيوان : الجاحظ . تحقيق : عبد السلام هارون . ط٢ . مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٦٥-١٩٦٩م .
٤٢- خِزَانة الأدب : عبد القادر البغدادي . تحقيق وشرح : عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي . القاهرة .
٤٣- الخصائص : ابن جني . تحقيق : محمد علي النجار ، ط٢ ، دار الهدى للطباعة والنشر . بيروت . لبنان .
٤٤- الدر المصون . في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، تحقيق د. أحمد الخراط ، ط ١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

٤٥- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري .د/ فاضل السامرائي . طبع جامعة بغداد ١٩٧١م .
٤٦- دراسات في العربية وتاريخها : محمد الخضر حسين ، ط٢ . ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م . المكتب الإسلامي . دمشق .
٤٧- الدرر اللوامع : الشنقيطي . مصورة عن مطبعة الجمالية بالقاهرة ١٣٢٨هـ .
٤٨- دول الإسلام للذهبي ، تحقيق / فهيم محمد شلتوت ، محمد مصطفى إبراهيم ، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة١٣٩٣هـ- ١٩٧٤م .
٤٩- ديوان الأعشى الكبير . شرح وتعليق د/ محمد محمد حسين . المطبعة النموذجية بالقاهرة ١٩٥٠م .
٥٠- ديوان الفرزدق : دار صادر – بيروت ١٩٦٦م
٥١- ديوان زهير بن أبي سُلمى – « شرح ديوان زهير بن أبي سلمى . صنعة أحمد بن يحيى ثعلب ، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٦٤م .
٥٢- ديوان طرفة بن العبد . بعناية : مكس سلفسون ، شالون ١٩٠٠م .
٥٣- ديوان عمر بن أبي ربيعة : دار صادر – بيروت ١٩٦٦م
٥٤- الذيل على الروضتين لابن شامة المقدسي – ط٢سنة ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م .
٥٥- الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب – ط: دار المعرفة

– بيروت – وط: السنة المحمدية سنة ١٩٥٢م.
٥٦- الروض الأنف : السهيلي . نشره : عبد الرءوف طه سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٩٧٣م .
٥٧- روضات الجنان في أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر الموسوي – ط: ٢ بدون.
٥٨- سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرين . مطبعة الحلبي بالقاهرة ١٩٥٤م .
٥٩- سمت اللالي لأبي عبيد البكري – تحقيق : عبد العزيز الميمني – القاهرة –١٩٣٦م.
٦٠- سير أعلام النبلاء للذهبي – ط١ سنة ١٩٨٥م- مؤسسة الرسالة – بيروت .
٦١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي – المكتب التجاري للطباعة والنشر – بيروت – لبنان.
٦٢- شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد الأزهري .ط٢، المطبعة الأزهرية بالقاهرة ١٣٢٥هـ .
٦٣- شرح الكافية . الرضي الاستراباذي ، دار الكتب العلمية – بيروت .
٦٤- شرح المفصل : ابن يعيش . عالم الكتب ومكتبة المتنبي .
٦٥- شرح شذور الذهب . ابن هشام . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، بالقاهرة ١٩٦٥م .
٦٦- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك – تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي – القاهرة – ١٩٧٥م .

٦٧- شروح الأعلام لألفية الإمام : أ.د / محمد صفوت مرسي .ط. الأولى ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م .
٦٨- الشعر والشعراء لابن قتيبة – بيروت – بدون .
٦٩- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي – تحقيق د/الشريف عبد الله علي الحسين البركاتي – مكة المكرمة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م .
٧٠- شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . مطبعة لجنة البيان العربي . بالقاهرة ١٩٥٧م .
٧١- الصاحبي لابن فارس – تحقيق : السيد أحمد صقر – القاهرة ١٩٧٧م .
٧٢- طبقات النحويين واللغويين : الزبيدي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف . مصر ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م .
٧٣- عوامل تنمية اللغة العربية أ . د /توفيق محمد شاهين . ط.الدعوة الإسلامية ويطلب من مكتبة وهبة . القاهرة . الأولى . ١٩٨٠م .
٧٤- فهرس الخزانة التيمورية – ط: دار الكتب المصرية – القاهرة سنة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م .
٧٥- فهرس شواهد سيبويه.أحمد راتب النفاخ . دار الإرشاد .ط : ١ ، ١٩٧٠م .
٧٦- في فقه العربية : أ. د / صلاح عيطة . مكتبة جامعة الأزهر ١٤٠٦هـ- ١٩٨٣م . عالم الكتب . بيروت .

٧٧- الكتاب : سيبويه . تحقيق : عبد السلام هارون . الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . عالم الكتب . بيروت .
٧٨- كشف الظنون لحاجي خليفة - إستانبول سنة ١٣٦٠هـ .
٧٩- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي : تحقيق د/محيي رمضان - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م
٨٠- لسان العرب : ابن منظور المصري . دار لسان العرب . بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٨١- لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري ، تحقيق أ / سعيد الأفغاني ، ط : الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م . وتحقيق د/ عطية عامر صـ٢٧ .
٨٢- مجلة المجمع العلمي العربي : عدد ١٤ - نظرة في النحو للمرحوم طه الراوي.
٨٣- مجموعة المعاني : مجهولة المؤلف - مطبعة الجوائب بالقسطنطنية ١٣٠١هـ.
٨٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ابن جني . ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٨٦هـ ، تحقيق : علي النجد ناصف وآخَرَيْنِ .
٨٥- مختصر شواذ القرآن لابن خالويه : عنى بنشره برجستراسر - القاهرة - بدون .
٨٦- المدارس النحوية : أ. د/ شوقي ضيف . ط٢ . دار

المعارف . بمصر .
٨٧- مدرسة البصرة . د: عبد الرحمن السيد . ط دار المعارف . بمصر ١٩٦٨م .
٨٨- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة العربية أ.د/ مهدي المخزومي . ط٢ ،١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م مكتبة ومطبعة مصطفى البابي . بمصر .
٨٩- مرآة الجنان وعبرة اليقظان للإمام اليافعي اليمني ، ط٢ ، سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م ، منشورات الأعلمي - بيروت .
٩٠- المزهر في علوم اللغة : جلال الدين السيوطي . تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين . ط١ . مطبعة الحلبي . بمصر .
٩١- المسائل العضديات :لأبي علي الفارسي ، تحقيق د / علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط : الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٩٢- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق د: حاتم الضامن - بغداد - ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
٩٣- معاني القرآن للأخفش - تحقيق د: هدى محمود قراعة - القاهرة ١٤١١هـ-١٩٩٠م .
٩٤- معاني القرآن للفراء :ط ٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٩٥- معاني القرآن وإعرابه للزجاج . شرح وتحقيق د :

عبد الجليل شلبي .
٩٦- معجم الأدباء لياقوت الحموي – القاهرة .
٩٧- معجم البلدان لياقوت الحموي – دار صادر – بيروت سنة ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م .
٩٨- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، نسخة مصورة – مكتبة المثنى – دار إحياء التراث العربي ببيروت .
٩٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله .ط ٥ ، ١٩٧٩م . دار الفكر . بيروت .
١٠٠- المفصل للزمخشري – بيروت – بدون .
١٠١- المقتضب : المبرد . تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة .١٣٩٩هـ .
١٠٢- من أسرار العربية : أ.د/ إبراهيم أنيس . ط ٥ . مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٥م .
١٠٣- المنتظم لابن الجوزي – ط١ سنة١٣٥٩هـ – ١٣٥٩/١هـ.
١٠٤- النحاة والحديث النبوي .د : حسن الشاعر ، ط ١ ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
١٠٥- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي – ط٢ سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٨٩م .
١٠٦- النشر في القراءات العشر : ابن الجزري ، صححه : علي محمد الضباغ . دار الكتب العلمية . بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

١٠٧- نكت الهيمان للصفدي ، تحقيق / أحمد ذكي – مطبعة الجمالية – مصر سنة ١٣٢٩هـ-١٩١١م .
١٠٨- النوادر لأبي زيد الأنصاري . بعناية : سعيد الخوري الشرتوتي . بيروت ١٨٩٤م .
١٠٩- هداية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي – ط : استنابول سنة ١٩٥١م.
١١٠- همع الهوامع : السيوطي .تحقيق وشرح د: عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية . الكويت ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، ط دار المعرفة – بيروت .
١١١- الوافي بالوفيات للصفدي – مطابع دار صادر – بيروت سنة١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
١١٢- وفيات الأعيان لابن خلكان – تحقيق د/ إحسان عباس ، دار صادر – بيروت سنة١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م .